



مجلة الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن



مندوبا عن جلالة الملك وزير العمل يرعى احتفال عيد العمال

خالد الفناطسة:

عملنا خلال الفترة الماضية
على تطوير أدوات العمل
النقابي وتعزيز كفاءة
مؤسساتنا النقابية



وزير العمل:

الحكومة حريصة على إيجاد
فرص عمل لائقة للأردنيين
وفتح أسواق جديدة
لتسويق الكفاءات الأردنية



وزير العمل يبحث مع اتحاد العمال تحديات
الضمان الاجتماعي وتعزيز الحماية للعمال

اتحاد العمال يطلق مشروعا حول الانتقال
العادل والاقتصاد الأخضر

مشاورات وطنية موسّعة لتعزيز التعليم
والتدريب المهني والتقني ودعم فرص
العمل اللائق في الأردن

اتحاد العمال: التعديلات المقترحة على قانون
الضمان تهدد الحماية الاجتماعية للعمال

اتحاد العمال: المجلس المركزي يدعم المقترحات
المقدمة لمجلس النواب بشأن تعديلات الضمان

الفناطسة يبحث مع رئيس اتحاد عمال سوريا
تعزيز التعاون النقابي وتفعيل بروتوكول الشراكة



اليوبيل الفضي

٢٠٢٤-١٩٩٩

افتتاحية العدد

عيد العمال.. سواعد تبني الوطن واتحادٌ يصون الحقوق



في الأول من أيار من كل عام، تتجه أنظار العالم نحو العامل، باعتباره الركيزة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصانع الإنجازات في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويأتي عيد العمال العالمي مناسبة لتكريم الجهود التي يبذلها ملايين العمال، واستذكار المسيرة التاريخية للحركة العمالية التي ناضلت من أجل ترسيخ الحقوق النقابية وتحسين ظروف العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وفي الأردن، يكتسب عيد العمال أهمية خاصة، إذ يشكل فرصة لتأكيد المكانة المحورية التي يحتلها العامل الأردني في مسيرة البناء الوطني، ودوره في دفع عجلة الاقتصاد وتعزيز الاستقرار والإنتاج. كما يمثل هذه المناسبة محطة لتقييم الإنجازات التي تحققت في مجال حماية حقوق العمال، واستشراف المزيد من الخطوات التي تكفل توفير بيئة عمل آمنة وعادلة تواكب المتغيرات الاقتصادية وسوق العمل.

ويبرز في هذا السياق الدور الوطني الذي يؤديه الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، باعتباره المظلة النقابية التي تمثل العمال وتدافع عن مصالحهم، وتسعى إلى تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج، بما يحقق التوازن بين حقوق العامل ومتطلبات التنمية الاقتصادية. فمنذ تأسيسه، حمل الاتحاد رسالة الدفاع عن الحقوق العمالية، وعمل على ترسيخ ثقافة العمل النقابي المسؤول، وتعزيز قيم التضامن والتكافل بين العمال في مختلف القطاعات

ولا يقتصر دور الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن على الدفاع عن الحقوق المكتسبة، بل يمتد إلى المشاركة الفاعلة في صياغة السياسات المتعلقة بسوق العمل، والمساهمة في تطوير التشريعات العمالية بما ينسجم مع المعايير الدولية، إضافة إلى تنفيذ برامج التدريب والتأهيل التي تسهم في رفع كفاءة العامل الأردني وتعزيز قدرته على مواكبة التطورات التقنية والمهنية المتسارعة.

كما يواصل الاتحاد جهوده في نشر الوعي بالحقوق والواجبات العمالية، وتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية، والدفاع عن مبدأ العمل اللائق الذي يضمن الأجور العادلة، والحماية الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، واحترام الكرامة الإنسانية داخل بيئة العمل. وتزداد أهمية هذه الأدوار في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، وما تفرضه التحولات الرقمية وأنماط العمل الجديدة من متغيرات تستدعي تطوير أدوات العمل النقابي واستحداث حلول مبتكرة لحماية العمال.

ويؤكد عيد العمال في كل عام أن الاستثمار الحقيقي يبدأ بالإنسان، وأن العامل المؤهل والمحفز هو أساس التنمية المستدامة والاقتصاد القادر على مواجهة التحديات. ومن هنا، فإن تعزيز الشراكة بين الحكومة وأصحاب العمل والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن يمثل ركيزة أساسية لبناء سوق عمل أكثر استقرارًا وإنتاجية، يقوم على الحوار والتوافق واحترام الحقوق والالتزام بالواجبات. وفي هذه المناسبة، تتجدد معاني التقدير لكل عامل وعاملة يسهمان بإخلاص في خدمة الوطن، ويواصلان أداء رسالتهما في مواقع الإنتاج والعطاء. كما يتجدد الالتزام بمواصلة العمل من أجل ترسيخ العدالة الاجتماعية، وصون الحقوق العمالية، وتعزيز مكانة الحركة النقابية، بما يواكب رؤية الأردن في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وببقى عيد العمال أكثر من مجرد مناسبة سنوية؛ فهو رسالة وفاء لكل يد تبني، ولكل جهد يثمر، ولكل عامل يؤمن بأن العمل قيمة إنسانية ووطنية، وأن نهضة الأوطان تبدأ من احترام الإنسان المنتج وتمكينه، وهي الرسالة التي يواصل الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن حملها والدفاع عنها، إيمانًا بأن قوة الوطن تنبع من قوة عماله، وأن مستقبل التنمية يصنعه العمل والإنتاج والشراكة والمسؤولية.

وفي عيد العمال، لا يقتصر الاحتفاء على تكريم منجزات الماضي، بل يتجدد الالتزام ببناء مستقبل أكثر عدالة وإنصافًا للعامل الأردني، يقوم على صون الحقوق، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وتوفير بيئة عمل آمنة ولائقة تواكب تطورات العصر. وسيبقى الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن شريكًا أساسيًا في هذه المسيرة، مدافعًا عن حقوق العمال، ومساندًا لقضاياهم، ومؤمنًا بأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر استدامة، فالأوطان تُبنى بسواعد عمالها، وتزدهر بإخلاصهم، وترسخ نهضتها عندما تُصان كرامة العامل ويُقدّر عطاؤه، ليبقى عيد العمال مناسبة وطنية تتجدد فيها قيم العمل والإنتاج والانتماء، وتتجسد فيها رسالة الوفاء لكل من يجعل من جهده اليومي لبناء الأردن ومستقبله.

خالد الفناطسة

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن



تجدون في العدد السابع من مجلة الاتحاد

- الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن يؤكد دعمه لجهود وزارة العمل وتعزيز العمل اللائق
- توقيع عقد عمل جماعي لتحسين المزايا الوظيفية لـ 160 عاملا وعاملة في شركة لصناعة الأدوية
- اتحاد العمال: توفير بيئة عمل آمنة ولائقة للمرأة يعزز مشاركتها الاقتصادية
- اتحاد العمال يبحث أوجه التعاون والشراكة مع مدير منظمة العمل الدولية
- الفناطسة يؤكد ضرورة تطوير إطار معياري دولي للاعتراف بحقوق العاملين في اقتصاد المنصات

رئيس مجلس الإدارة: خالد الفناطسة | المدير العام: محمود منصور ادبيس
رئيس التحرير: عبدالله الريحات

اتصل بنا

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن
الأردن - عمان - الشميساني- شارع القاضي اياس - بناية 28
☎ 00962 656 755 34 ☎ 00962 656 755 33
Office@gfjtu.org

عيد العمال.. مناسبة لتجديد الالتزام بحقوق العمال وتعزيز العمل الجماعي النقابي

عبدالله الريحات - رئيس التحرير



كما أن مواكبة التطورات الدولية باتت ضرورة لا غنى عنها، إذ أن قضايا العمال لم تعد محلية الطابع، بل أصبحت جزءاً من منظومة عالمية تتأثر بالاتفاقيات الدولية والمعايير التي تضعها منظمة العمل الدولية وغيرها من المؤسسات العالمية. لذلك، فإن التنسيق مع هذه الجهات يفتح المجال أمام الأردن لتبني أفضل الممارسات، وتطوير التشريعات، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير الدولية، هذا التنسيق يعزز أيضاً صورة الأردن كدولة ملتزمة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويمنح العمال فرصة للانخراط في سوق عمل أكثر عدالة وتوازناً.

إن بناء ثقافة عمالية واعية ومتطورة يتطلب الاستثمار في التوعية والتدريب، بحيث يدرك العمال حقوقهم وواجباتهم، ويكونون شركاء فاعلين في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. فالعامل الواعي بحقوقه هو القادر على الدفاع عنها، وهو أيضاً الأكثر قدرة على الإسهام في تطوير الإنتاجية وتحقيق النمو، ومن هنا، فإن النقابات والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن مطالبون بتعزيز برامج التثقيف والتدريب، وربطها بالتحويلات العالمية التي تعيد صياغة مفهوم العمل.

عيد العمال إذن ليس مجرد يوم للاحتفال، بل هو مناسبة لتجديد العهد بالعمل على تعزيز حقوق العمال، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتطوير بيئات العمل بما يضمن العدالة والاستدامة. وهو أيضاً دعوة إلى العمل الجماعي المنظم عبر النقابات، وإلى التنسيق مع المؤسسات الدولية لمواكبة التطورات التي تعزز مكانة العمال وتبني ثقافة جديدة قائمة على الوعي والعدالة والمشاركة.

يأتي عيد العمال في الأول من أيار كل عام ليذكّر العالم بأهمية الدور الذي يقوم به العمال في بناء الاقتصادات وتطوير المجتمعات، وليؤكد أن حماية حقوقهم وتعزيز مكانتهم ليست مجرد شعارات احتفالية، بل ضرورة استراتيجية لضمان العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وفي الأردن، كما في بقية دول العالم، يكتسب هذا اليوم بعداً خاصاً في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرض تحديات جديدة على سوق العمل وتستدعي استجابة جماعية واعية.

لقد أصبح تعزيز حقوق العمال في كافة القطاعات مطلباً أساسياً لا يحتمل التأجيل، خاصة مع توسع أنماط العمل وتغير طبيعة المهن بفعل التطورات التكنولوجية والاقتصادية. فالعمال اليوم يواجهون تحديات تتعلق بالأجور العادلة، وظروف العمل الصحية، وضمان الحماية الاجتماعية، إضافة إلى ضرورة مواكبة التحويلات الرقمية التي تعيد تشكيل أسواق العمل، ومن هنا، فإن عيد العمال ليس مجرد مناسبة رمزية، بل محطة لتجديد الالتزام بترسيخ ثقافة العمل اللائق وضمان تكافؤ الفرص.

في هذا السياق، يبرز دور النقابات العمالية كركيزة أساسية في الدفاع عن حقوق العمال وتنظيم العلاقة مع أصحاب العمل والحكومة. ويُعد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن نموذجاً لهذا الدور، إذ يسعى إلى تعزيز العمل الجماعي وتوحيد الصفوف لمواجهة التحديات، من خلال الحوار الاجتماعي والمشاركة الفاعلة في صياغة السياسات العمالية.

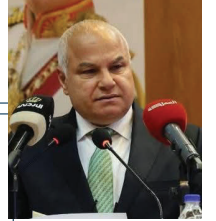


مندوبا عن جلالة الملك وزير العمل

يرعى احتفال عيد العمال

وزير العمل خالد البكار: الحكومة حريصة على إيجاد فرص عمل لائقة للأردنيين وفتح أسواق جديدة لتسويق الكفاءات الأردنية

وزير العمل خالد البكار: سنعمل على معالجة الفجوة المهارية في قدرة الشباب على التكيف مع المتطلبات المتغيرة والجديدة لسوق العمل



الغناطسة: عملنا خلال الفترة الماضية على تطوير أدوات العمل النقابي وتعزيز كفاءة مؤسساتنا النقابية، والانفتاح على مختلف الشركاء



الغناطسة: الاتحاد واصل دوره في متابعة القضايا العمالية المفصلية وعلى رأسها التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل

الجغبير: العامل الأردني سيبقى رأس المال الحقيقي الذي تقوم عليه الصناعة والمحرك الأساسي لأي تقدم اقتصادي



جرات: منظمة العمل الدولية وفرت بالتعاون مع شركائها في الأردن 41,036 فرصة عمل لائقة



مندوبا عن جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، رعى وزير العمل الدكتور خالد البكار، الحفل الوطني الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، في المركز الثقافي الملكي احتفاء بيوم العمال العالمي، بحضور أعضاء ورؤساء النقابات العمالية، وممثلين عن أصحاب العمل، ومؤسسات مجتمع مدني، وأعيان ونواب، وممثلين عن شركات ومنشآت اقتصادية.

ونقل البكار خلال الإحتفال، تحيات وتهاني جلالة الملك لعمال الأردن لكل ما يبذلوه من عطاء لبناء الوطن، كما نقل لهم تهنئة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان لهم على جهودهم على انجازاتهم، مؤكداً أن الإحتفاء بهذا اليوم ليس مجرد تقليد سنوي، بل هو رسالة واضحة، تجسد تقدير الدولة العميق لقيمة العمل، وإيمانها الراسخ بدور العمال، في بناء التنمية وتعزيز نهضة الاقتصادي الوطني."

وأعلن الوزير، عن إطلاق البرنامج الوطني للعمل اللائق الذي تنفذه وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبشراكة مع ممثلي العمال وأصحاب العمل، ويهدف إلى تعزيز فرص العمل اللائق وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، انسجاماً مع رؤية التحديث الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، ويستند إلى نهج تشاركي ثلاثي يضم الحكومة وممثلي العمال وأصحاب العمل. وأشار إلى أن، الحكومة حريصة على إيجاد فرص عمل لائقة للأردنيين محلياً، إضافة إلى فتح أسواق جديدة عربية وعالمية من خلال الاتفاقيات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة لتسويق الكفاءات الأردنية وتمكينهم من الحصول على فرص عمل في مختلف المجالات.

وبين البكار أن رؤية التحديث الاقتصادي التي تنفذها الحكومة بُنيت على فرضية توفير مليون فرصة عمل للأردنيين مع تحسين مستوى حياة المواطنين وبناء على توجيهات من رئيس الوزراء تعاملت الحكومة مع هذا الملف بخطتين الأولى داخلية ومنها برامج التشغيل كالبرنامج الوطني للتشغيل والمبادرة الملكية للفروع الإنتاجية والقروض الميسرة والحسنة التي يمنحها صندوق التنمية والتشغيل وصندوق دعم أنشطة التعليم والتدريب المهني والتقني وتطوير المهارات وجميع هذه الجهود متكاملة هدفها تمكين القطاع الخاص لتوفير فرص عمل للأردنيين ودمج الشباب والمرأة في سوق العمل.

وأضاف وزير العمل أن الخطة الثانية التي تعمل عليها الحكومة خارجياً من خلال تمكين الشباب الأردني بمهارات واحتياجات أسواق العمل الخارجية وتوقيع اتفاقيات تعاون مع دول شقيقة مثل دول الخليج العربي وأخرى مع دول صديقة مثل ألمانيا وإيطاليا وكندا لتسويق الكفاءات الأردنية المؤهلة والمدرّبة للعمل في هذه الأسواق.

وأكد أن الحكومة تعمل على معالجة الفجوة المهارية في قدرة الشباب على التكيف مع المتطلبات المتغيرة والجديدة لسوق العمل، خصوصاً أن الاقتصاد العالمي ينمو بمهن ومهارات جديدة كالذكاء الاصطناعي وحماية البيانات ومعالجة وتحليل البيانات حتى أن المهن التقليدية مثل "المهن الإنشائية، ميكانيك وصيانة السيارات وغيرها" دخلت عليها التكنولوجيا الحديثة، لهذا تعمل الحكومة من خلال مؤسسة التدريب المهني وكلية التدريب المهني المتقدم التي تشرف عليها مؤسسة ولي العهد والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب التي تشرف عليها القوات المسلحة بالتعاون مع وزارة العمل والقطاع الخاص على توفير برامج تؤهل وتمكن الشباب من المتطلبات الجديدة لسوق العمل.

وقال البكار: "بالقدر الذي نحن مؤمنون به أننا قادرون على تحقيق إنجاز في مجال على تمكين الشباب وتأهيله وتوفير فرص عمل للأردنيين داخلياً وخارجياً،، بالتأكيد هناك تحديات ومنها وجود عمالة غير أردنية في العديد من القطاعات، وبعض القطاعات تحتاج لمهارات غير متوفرة لدى الشباب ونسبة بطالة مرتفعة، كما أن العالم سيفقد في السنوات المقبلة نحو 330 مليون فرصة عمل بالمقابل سيخلق تقريبا 160 مليون فرصة عمل في قطاعات أخرى، ومع ذلك علينا الاستفادة من الميزة التنافسية الأردنية وهي وجود عدد كبير من فئة الشباب الأردني قادرين على تمكينهم وتأهيلهم لمتطلبات واحتياجات أسواق العمل إقليمياً ودولياً".

بحوره، قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، "لقد اختار الاتحاد العام، أن يسير في مرحلة جديدة عنوانها "تحديث نقابي من وحي الرؤية الملكية" انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية التي وضعت المواطن الأردني في قلب عملية التحديث الشامل

وأضاف الغناطسة عملنا خلال الفترة الماضية على تطوير أدوات العمل النقابي، وتعزيز كفاءة مؤسساتنا النقابية، والانفتاح على مختلف الشركاء، بما يساهم في بناء حركة نقابية حديثة، قادرة على مواكبة التحديات والاستجابة لمتطلبات المرحلة، وفق رؤية واضحة، تم ترجمتها إلى خطة استراتيجية يستمر تنفيذها حتى عام 2027.

وأضاف، لقد جاء اجتماع المجلس المركزي للاتحاد الذي عقد قبل أقل من شهر، ليؤكد هذا التوجه، حيث استعرض الاتحاد جملة من الإنجازات التي تحققت، وفي مقدمتها التوسع في إبرام اتفاقيات العمل الجماعية التي شكّلت نموذجا للحوار الاجتماعي المسؤول، وأسهمت في تحسين شروط العمل، وتعزيز الاستقرار الوظيفي، وتحقيق التوازن بين أطراف الإنتاج. وأشار إلى أنّ الاتحاد واصل دوره الفاعل في متابعة القضايا العمالية المفصلية، وعلى رأسها التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي، وقانون العمل، حيث كان موقف الاتحاد واضحا وصلبا في الدفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم، في هذين القانونين.

وأوضح الغناطسة، أنّ الاتحاد العام اتخذ قرارا مهما بتخصيص كوتا للمرأة والشباب في مواقع المسؤولية النقابية، بنسبة 02% لكل منهما، على أن يبدأ تطبيق هذا القرار اعتبارا من الدورة النقابية القادمة، بعد مصادقة المؤتمر العام للاتحاد عليها، والذي سيعقد العام القادم إن شاء الله، مؤكداً، أن القرار يعكس قناعة راسخة بأن تمكين المرأة والشباب ليس خيارا، بل ضرورة وطنية، فهما يمثلان قوة التغيير والتجديد، ورافعة أساسية لتطوير العمل النقابي وضمان استدامته.

من جهته، قال رئيس غرفتي صناعة عمان والأردن المهندس فتحي الجغبير، "إن العامل الأردني لم يكن يوما مجرد عنصر في العملية الإنتاجية، بل كان وسيبقى رأس المال الحقيقي الذي تقوم عليه الصناعة، والمحرك الأساسي لأي تقدم اقتصادي". وأشار إلى أن عدد العاملين في القطاع الصناعي يزيد عن 271 ألف عاملا وعاملة في القطاع الصناعي، يعملون ضمن ما يقارب 18 ألف منشأة صناعية منتشرة في مختلف محافظات المملكة، بما يمثل نحو 21% من إجمالي القوى العاملة في الأردن، وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 28% من إجمالي العمالة في القطاع الخاص.

وأضاف أن هؤلاء العمال ليسوا مجرد أرقام، بل هم طاقات بشرية منتجة، تمثل جوهر العملية الصناعية، وتساهم في إنتاج ما يزيد عن 2500 منتج وطني، يصل إلى أكثر من 150 سوقاً حول العالم، حاملاً اسم الأردن بكل فخر، ومجسداً جودة الصناعة الوطنية وقدرتها على المنافسة.

ونوه إلى أن ما يميّز القطاع الصناعي، قدرته العالية على توفير فرص العمل، حيث يستحوذ على ما يقارب 40% من فرص العمل المستحدثة في القطاع الخاص.

بدورها، قالت المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية، الدكتور ربا جرادات، "تتقدم منظمة العمل الدولية بأصدق التهاني بمناسبة يوم العمال العالمي الذي يتزامن هذا العام مع إطلاق البرنامج الوطني للعمل اللائق، والذي يدعم الأولويات الوطنية للأردن ويبنى على الإنجازات الملموسة التي حققتها المنظمة بالتعاون مع شركائنا حتى الآن".

وبيّنت جرادات، أن المنظمة بالتعاون مع كافة شركائها في الأردن تمكنت من خلال السنوات الماضية من توفير 41.036 فرصة عمل لائقة، وإدماج 13.412 شخصاً في سوق العمل، وتأهيل 5170 دونماً زراعياً، وزراعة 220 ألف شجرة، إضافة إلى استفادة 53.889 شخصاً من برامج التدريب والتشغيل والشهادات المهنية.

واشتمل الحفل على تكريم عدد من عمال وعاملات الأردن من شتى القطاعات الإنتاجية والنشاطات الاقتصادية، إضافة إلى تكريم عدد من الشركات الوطنية، والداعمين لمسيرة عمل الاتحاد، كما تم عرض فيديو قصير لوزارة العمل حول إدماج ذوي الإعاقة في بيئة العمل، وفيديو آخر تضمن مشاركات متنوعة من العمال والعاملات الذين تم تكريمهم، إلى جانب فقرة فنية اختتم بها الحفل.

كما سلم رئيس الاتحاد وزير العمل، درعا تكريما لجهود وزارة العمل في رعاية مصالح العمال وحماية حقوقهم، ودعم مسيرة عمل الاتحاد.







اتحاد العمال يبحث أوجه التعاون والشراكة مع مدير منظمة العمل الدولية

واستعرض الفناطسة، خلال الاجتماع، الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل، مع التركيز على دعم مشاركة المرأة وقيادتها داخل النقابات العمالية، إضافة إلى أهمية تطبيق الإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف والتحرش في أماكن العمل، والالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (190). مشيراً إلى أنّ مشاركة الأردن في مؤتمر العمل الدولي لهذا العام شهدت 25 % من النساء، الأمر الذي يعكس التزام جميع أطراف الانتاج بتمكين المرأة.

كما ناقش الحضور، الحرية النقابية وسبل توسيع مظلتها لتشمل قطاعات عمالية متنوعة، وتعزيز الحوار الاجتماعي في الأردن، إلى جانب ملف الاقتصاد غير الرسمي، والحماية الاجتماعية.

وتطرق الاجتماع، إلى الأوضاع الراهنة في المنطقة وتأثير النزاعات والأزمات التي تشهدها على أسواق العمل والاستقرار الاجتماعي، حيث جرى التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في حماية العمال خلال فترات الأزمات والطوارئ، ودعم الدول والمجتمعات المتأثرة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أوجه التعاون والشراكة مع المدير العام لمنظمة العمل الدولية، جيلبرت هونجيو، وسبل تعزيز العلاقات بين الطرفين، بما يسهم في توفير معايير العمل اللائق لعمال الأردن، ويحقق تقدماً في عدداً من القضايا العمالية على المستوى الوطني.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد، ضمن أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي، الذي عقد في جنيف، بحضور مستشار المدير العام للمنطقة العربية فوزي قسومة، ومسؤول المنطقة العربية في مكتب الأنشطة العمالية التابع للمنظمة، مصطفى سعيد، وأعضاء المكتب التنفيذي: محمود ادبيس، خالد الزبود، بشرى السلامان، فخري العجاردة، ومستشار الاتحاد نظام قاحوش.

وناقس الطرفان، مستجدات البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن، الذي تم إطلاقه مطلع الشهر الماضي، وسبل تعزيز مساهمة الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ أهدافه، بما يسهم في تطوير سياسات العمل وتحسين ظروف العمال ورفع مستويات الحماية والتمثيل النقابي.

كما ناقش، ملف العمل اللائق في اقتصاد المنصات الرقمية، وأهمية دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنظيم العمل عبر المنصات الإلكترونية بما يوفر الحماية اللازمة للعاملين.

حوارات على هامش الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي

من جنيف.. خالد الفناطسة يدعو إلى إطار قانوني يحمي عمال المنصات ويواكب التحول الرقمي

الفناطسة: عمال المنصات ليسوا أرقاماً على التطبيقات بل عمال لهم حقوق

عمال المنصات جزء من الطبقة العاملة الجديدة ولا يجوز بقاؤهم خارج الحماية القانونية

الفناطسة من جنيف: التحول الرقمي يجب أن يكون فرصة للعمال لا مدخلاً لإنتاج الهشاشة

الفناطسة: تنظيم عمل المنصات أولوية نقابية لضمان الأجر العادل والحماية الاجتماعية

عمال المنصات في صدارة النقاش.. الفناطسة يؤكد ضرورة الحوار الاجتماعي لحماية الحقوق

والضمان، وإصابات العمل، والأجر العادل، والحق في التنظيم، وشفافية الخوارزميات، والعلاقة القانونية بين العامل والمنصة.

وقد أكد خالد الفناطسة في أكثر من مناسبة إعلامية أردنية أن عمل المنصات قد يساهم في التخفيف من البطالة، لكنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن العمل اللائق، ولا يجوز أن يبقى خارج التنظيم القانوني والحوار الاجتماعي فالتحول الرقمي يجب أن يكون فرصة للعمال، لا وسيلة لإنتاج هشاشة جديدة.

أجرى الفريق الإعلامي للاتحاد العربي للنقابات حواراً مع رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، على هامش الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي، للحديث عن مشاركة الحركة النقابية الأردنية في المؤتمر، وعن واقع العمال في الأردن، وخاصة عمال المنصات الرقمية، الذين أصبحوا جزءاً متنامياً من سوق العمل الأردني والعربي.

ويأتي هذا الحوار في لحظة تشهد فيها أسواق العمل تحولات عميقة، حيث فتحت المنصات الرقمية مجالاً جديداً أمام آلاف الشباب الباحثين عن دخل وفرصة عمل، لكنها في الوقت نفسه كشفت ثغرات قانونية كبيرة تتعلق بالحماية الاجتماعية،

بداية، كيف تقيّمون مشاركة الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي؟

مشاركتنا في مؤتمر العمل الدولي مهمة جداً، لأنها تتيح لنا أن نحمل صوت العمال في الأردن إلى الفضاء الدولي، وأن نناقش القضايا التي أصبحت اليوم في قلب مستقبل العمل، ومنها العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والتحول الرقمي، وعمال المنصات، والحوار الاجتماعي.

نحن نأتي إلى جنيف ليس فقط لعرض واقع العمال الأردنيين، بل أيضاً للمساهمة في النقاش العالمي حول مستقبل العمل اليوم. لم تعد قضايا العمل محصورة في المصنع أو المكتب أو القطاع التقليدي العامل موجود أيضاً على التطبيق، وعلى الدراجة، وفي السيارة، وخلف الشاشة، وفي كل أشكال العمل الجديدة التي فرضها الاقتصاد الرقمي. لذلك، وجود الحركة النقابية الأردنية في مؤتمر العمل الدولي هو رسالة واضحة: لا يمكن أن نتحدث عن مستقبل العمل دون العمال، ولا يمكن أن نترك التحول الرقمي يتحرك أسرع من القانون والحقوق والحماية.

لماذا تضعون ملف عمال المنصات في مقدمة الأولويات النقابية اليوم؟

لأن عمال المنصات أصبحوا واقعاً حقيقياً في سوق العمل لم نعد نتحدث عن ظاهرة صغيرة أو هامشية آلاف الشباب، والعمال، والباحثين عن دخل، دخلوا هذا النوع من العمل، خصوصاً في خدمات التوصيل والنقل والخدمات الرقمية.

نحن لا ننكر أن المنصات فتحت أبواباً للعمل أمام فئات كانت تعاني من البطالة أو قلة الفرص هذا جانب مهم ويجب الاعتراف به لكن النقابة لا تنظر فقط إلى وجود فرصة عمل، بل تسأل: ما نوع هذه الفرصة؟ هل هي عمل لائق؟ هل توفر دخلاً عادلاً؟ هل تحمي العامل عند الإصابة؟ هل تضمن له تقاعداً؟ هل تسمح له بالتنظيم؟ هل تحميه من الإيقاف التعسفي؟ هل يعرف كيف تُحسب أجرته وكيف يتم تقييمه؟

المشكلة أن كثيراً من عمال المنصات يعملون في منطقة رمادية هم ليسوا موظفين بمعنى واضح، وليسوا مستقلين فعلاً، لأن المنصة تتحكم في الأسعار، والطلبات، والتقييم، والعقوبات، وأحياناً في استمرار العامل في العمل أو إيقافه. لذلك نقول بوضوح: عمال المنصات ليسوا أرقاماً على التطبيقات. هم عمال، لهم حقوق، ويجب أن يكونوا تحت مظلة القانون والضمان والحماية.

قلتم إن عمل المنصات ساهم في الحد من البطالة، لكنه كشف ثغرات قانونية. كيف تشرحون هذه المعادلة؟

نعم، هذه هي المعادلة الحقيقية من جهة، عمل المنصات فتح مجالاً أمام عدد من الشباب والعاطلين عن العمل للحصول على دخل في ظل البطالة وضيق فرص العمل، لا يمكن أن نقول للناس إن هذا العمل غير مهم بالنسبة لشباب لا يجد وظيفة، قد تكون المنصة مصدر رزق يومي له ولأسرته.

لكن من جهة أخرى، لا يجوز أن تتحول مكافحة البطالة إلى قبول بالهشاشة لا نستطيع أن نقول إننا حللنا مشكلة البطالة إذا دفعنا الشباب إلى أعمال بلا ضمان، بلا حماية، بلا أجر واضح، وبلا مستقبل مهني. العمل الذي لا يحمي العامل من المرض والإصابة والفصل التعسفي ليس حلاً كاملاً. هو قد يكون باباً للدخل، لكنه إذا بقي دون تنظيم، يتحول إلى فخ اجتماعي.

الثغرات القانونية كبيرة: من يتحمل المسؤولية عند إصابة عامل التوصيل في حادث؟ هل هو العامل وحده؟ هل المنصة مسؤولة؟ هل يوجد تأمين؟ هل تُحتسب ساعات العمل؟ هل يوجد حد أدنى للدخل؟ هل للعامل حق الاعتراض إذا تم إغلاق حسابه؟ هل له الحق في التفاوض الجماعي؟ هل تشمل الحماية الاجتماعية؟ هذه ليست تفاصيل تقنية هذه حقوق أساسية ولذلك نحتاج إلى تنظيم قانوني واضح، وحوار اجتماعي جدي، ومشاركة عمال المنصات أنفسهم في صياغة الحلول.

ما هو الخطر إذا بقي عمل المنصات خارج الحماية القانونية؟

الخطر هو أن نخلق جيلاً جديداً من العمال بلا حقوق عامل يعمل كل يوم، لكنه غير معترف به يحقق دخلاً للمنصة، لكنه لا يحصل على ضمان يتحمل مخاطر الطريق والمركبة والوقود والهاتف والإنترنت، لكنه لا يملك حماية كافية يخضع لتقييمات وخوارزميات، لكنه لا يعرف كيف تتخذ القرارات التي تمس رزقه.

إذا قبلنا بهذا النموذج دون تنظيم، فسنفتح الباب أمام تعميم الهشاشة اليوم نتحدث عن التوصيل والنقل، وغداً قد يمتد هذا النموذج إلى قطاعات أخرى: الخدمات، التعليم، الرعاية، الأعمال الرقمية، وحتى بعض الأعمال المهنية.

وهنا يصبح السؤال أكبر من عمال المنصات وحدهم السؤال هو: أي مستقبل عمل نريد؟ هل نريد اقتصاداً رقمياً يحترم الحقوق؟ أم نريد اقتصاداً يستخدم التكنولوجيا لتفكيك علاقة العمل والتهرب من المسؤوليات؟ نحن لسنا ضد التكنولوجيا وللسنا ضد المنصات لكننا ضد أن تكون التكنولوجيا غطاءً لتجاوز القانون، وضد أن يتحول العامل إلى طرف ضعيف أمام شركة رقمية تملك البيانات والخوارزمية ورأس المال.

ما هي الحقوق الأساسية التي يجب ضمانها لعمال المنصات؟

أولاً، يجب تحديد وضعهم القانوني. لا يمكن أن يبقوا في منطقة رمادية يجب أن تكون هناك صيغة قانونية تعترف بأنهم عمال يحتاجون إلى حماية، حتى إذا كان شكل عملهم مختلفاً عن العمل التقليدي.

ثانياً، يجب شمولهم بالحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي العامل الذي يتعرض لحادث أثناء العمل يجب ألا يُترك وحده والعمال الذي يعمل سنوات عبر منصة يجب ألا يصل إلى الشيخوخة دون أي حماية أو تقاعد.

ثالثاً، يجب ضمان الأجر العادل والشفافية في احتساب الدخل لا يجوز أن تتغير العمولات أو الأسعار أو آليات الدفع دون وضوح ودون حوار.

رابعاً، يجب توفير الحماية من الإيقاف أو الفصل التعسفي إغلاق حساب العامل قد يعني قطع رزقه بالكامل لذلك يجب أن تكون هناك إجراءات واضحة، وحق في الاعتراض، وآلية تظلم مستقلة.

خامساً، يجب الاعتراف بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية عمال المنصات لا يستطيعون مواجهة المنصات كأفراد معزولين لا بد من تنظيمهم وتمثيلهم والتفاوض باسمهم.

سادساً، يجب فتح النقاش حول الخوارزميات؛ الخوارزمية ليست شيئاً محايداً دائماً هي تحدد من يحصل على الطلبات، ومن يُعاقب، ومن يرتفع تقييمه، ومن ينخفض دخله لذلك يجب أن تكون هناك شفافية ومساءلة.

هل الحركة النقابية الأردنية جاهزة لتنظيم عمال المنصات؟

يجب أن تكون جاهزة، ويجب أن تطور أدواتها الحركة النقابية لا تستطيع أن تبقى حبيسة الأشكال التقليدية للعمل فقط إذا تغير سوق العمل، يجب أن تتغير أدوات التنظيم النقابي أيضاً

عمال المنصات غالباً لا يعملون في مكان واحد لا يجتمعون في مصنع أو مؤسسة. كل عامل يعمل وحده، ويتواصل مع المنصة عبر الهاتف وهذا يجعل التنظيم أصعب، لكنه لا يجعله مستحيلاً.

علينا أن نذهب إليهم حيث هم عبر التواصل الرقمي، عبر الحملات الميدانية، عبر الاستماع لمطالبهم، عبر تقديم الاستشارة القانونية، عبر فتح مساحات تمثيلية لهم داخل النقابات، وعبر بناء تحالفات مع الحركة النقابية العربية والدولية التي تواجه التحديات نفسها.

النقابة يجب أن تكون بيتاً لكل عامل، سواء كان في مصنع، أو مستشفى، أو مدرسة، أو على تطبيق إذا كان العامل يتعرض للاستغلال أو يحتاج إلى حماية، فمكانه الطبيعي داخل الحركة النقابية.

كيف يمكن للحوار الاجتماعي أن يعالج ملف عمال المنصات؟

الحوار الاجتماعي هو الطريق الوحيد المتوازن لا نريد قرارات فوقية لا تسمع العمال، ولا نريد ترك السوق وحده يقرر مصير العمال. نحتاج إلى طاولة حوار تجمع الحكومة، والنقابات، وأصحاب العمل، وشركات المنصات، وممثلين حقيقيين عن عمال المنصات.

هذا الحوار يجب أن يجيب عن أسئلة واضحة: كيف نصنف عمال المنصات قانونياً؟ كيف نضمنهم بالضمان؟ كيف نضمن السلامة المهنية؟ كيف نمنع الإيقاف التعسفي؟ كيف نضمن الشفافية في الأجور والخوارزميات؟ كيف نسمح لهم بالتنظيم والتفاوض؟ وكيف نوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق؟

لا يمكن أن يكون الحوار الاجتماعي شكلياً يجب أن ينتج عنه قانون أو إطار تنظيمي واضح لأن ترك الملف مفتوحاً سيجعل العمال هم الحلقة الأضعف.

نحن نؤمن بأن الأردن قادر على أن يقدم نموذجاً عربياً متقدماً في تنظيم عمل المنصات، إذا توفرت الإرادة السياسية، وإذا تم الاستماع للحركة النقابية وللعمال أنفسهم.

ما علاقة هذا الملف بالبطالة بين الشباب في الأردن؟

العلاقة مباشرة كثير من الشباب دخلوا إلى عمل المنصات بسبب البطالة أو ضعف فرص العمل اللائق وهذا مفهوم لكن الخطر أن نُقنع الشباب بأن أي دخل، مهما كان هشاً، هو حل نهائي لمشكلة البطالة.

البطالة لا تُحل بتحويل الشباب إلى عمال بلا حماية البطالة تُحل بسياسات تشغيل حقيقية، واستثمار في القطاعات المنتجة، وتدريب مهني، وربط التعليم بسوق العمل، ودعم المشاريع، وحماية العمل اللائق.

المنصات يمكن أن تكون جزءاً من الحل، لكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن سياسة تشغيل وطنية وإذا أردنا أن تكون جزءاً من الحل، يجب أن ننظمها أما إذا تركناها بلا ضوابط، فقد نكون فقط نقلنا الشباب من البطالة إلى الهشاشة. هذا ما نقوله بوضوح: لا نريد إغلاق باب العمل أمام الشباب، لكننا لا نقبل أن يكون الثمن هو إسقاط حقوقهم.

كيف ترون دور الحركة النقابية العربية والدولية في هذا الملف؟

هذا الملف لم يعد محلياً فقط المنصات تعمل بمنطق عابر للحدود النموذج نفسه يتكرر في الأردن، والمغرب، وتونس، ومصر، ولبنان، ودول الخليج، وأوروبا، وآسيا لذلك يجب أن يكون الرد النقابي أيضاً منسقاً.

نحتاج إلى موقف عربي نقابي مشترك يقول: لا تحول رقمي دون حقوق لا منصات دون ضمان اجتماعي لا خوارزميات دون شفافية لا تشغيل دون حماية لا دخل دون كرامة.

الحركة النقابية الدولية لديها تجارب مهمة في تنظيم عمال المنصات، وفي الضغط من أجل الاعتراف بهم، وفي بناء أشكال جديدة من التفاوض الجماعي يجب أن نستفيد من هذه التجارب، لكن مع تكييفها مع واقعنا العربي والأردني.

في الأردن، الحركة النقابية قادرة على أن تلعب دوراً مهماً إذا فتحت هذا الملف بجدية، وإذا دعمتها الحكومة بمنطق الشراكة، لا بمنطق التهميش.

في ظل هذا التركيز على مستقبل العمل، كيف تحضر القضية الفلسطينية في مشاركتكم في المؤتمر؟

فلسطين حاضرة دائماً لا يمكن لأي نقابي أردني أو عربي أن يأتي إلى مؤتمر العمل الدولي دون أن يحمل فلسطين في قلبه وصورته وموقفه.

لكننا نرى فلسطين أيضاً من زاوية عمالية الاحتلال لا يقتل الناس فقط، بل يقتل العمل يدمر المصانع، يغلق المعابر، يمنع العمال من الوصول إلى أرزاقهم، يقطع الأجور، يدفع الأسر إلى الفقر، ويجعل الحياة اليومية مستحيلة.

العامل الفلسطيني لا يحتاج فقط إلى التضامن العاطفي، بل إلى موقف نقابي دولي واضح: وقف الحرب، حماية المدنيين، احترام القانون الدولي، دعم العمال الفلسطينيين ونقاباتهم، ورفض كل السياسات التي تحول العمل والحياة إلى أدوات عقاب جماعي.

الأردن له دور تاريخي وسياسي وإنساني في الدفاع عن فلسطين، والحركة النقابية الأردنية جزء من هذا الدور نحن نؤكد أن الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن العدالة، وعن الحق في الحياة، وعن الحق في العمل والكرامة.

لكن في الوقت نفسه، يجب أن نحمي العمال في الأردن والمنطقة من تداعيات الحرب والأزمات لا يجوز أن تُستخدم الأزمات لتجميد الأجور، أو إضعاف الحماية، أو تحميل العمال كلفة الانهيار الإقليمي.

هل ترون رابطاً بين العدالة لفلسطين والعدالة الاجتماعية للعمال في المنطقة؟

نعم، الرابط واضح. من يؤمن بالعدالة لا يجرئها لا يمكن أن نقف مع الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والظلم، ثم نقبل أن يُظلم العامل في سوق العمل ولا يمكن أن ندافع عن الكرامة الوطنية ونتجاهل الكرامة الاجتماعية.

القضية الفلسطينية تعلمنا أن الكرامة لا تتجزأ العامل الفلسطيني الذي يُمنع من العمل، والعامل الأردني الذي يعمل بلا ضمان، وعامل المنصة الذي يُقطع رزقه بقرار من تطبيق، كلهم يواجهون أشكالاً مختلفة من غياب العدالة.

طبعاً السياقات مختلفة، لكن المبدأ واحد: الإنسان لا يجب أن يكون بلا حماية، ولا بلا صوت، ولا بلا حق في الاعتراض، ولا بلا كرامة.

لذلك، نربط دائماً بين الحرية والعدالة الاجتماعية المنطقة لا تحتاج فقط إلى وقف الحروب، بل تحتاج أيضاً إلى سياسات تحمي الناس، وتمنح الشباب أملاً، وتضمن للعمال حقوقهم.

ما هي رسالتكم للحكومة الأردنية بخصوص عمال المنصات؟

رسالتنا هي أن هذا الملف لم يعد يحتمل التأجيل يجب فتح حوار وطني جدي حول تنظيم عمل المنصات، بمشاركة النقابات وممثلي العمال وشركات المنصات والجهات الحكومية المعنية.

نحن لا نطالب بإغلاق المنصات ولا بمحاربة التكنولوجيا نطالب بتنظيمها نطالب بأن يكون كل عامل مشمولاً بالضمان والحماية نطالب ألا يبقى العامل وحده أمام مخاطر الطريق، وتقلبات الدخل، وإغلاق الحساب، وغموض الخوارزميات.

الأردن يستطيع أن يكون رائداً في هذا المجال إذا اختار طريق الحوار الاجتماعي لدينا مؤسسات، ولدينا خبرة، ولدينا حركة نقابية قادرة على الشراكة المطلوب هو الاعتراف بأن العمل الجديد يحتاج إلى حماية جديدة، وأن القانون يجب أن يسبق الأزمة لا أن يلحق بها بعد فوات الأوان.

وماذا تقولون لشركات المنصات؟

نقول لها: أنتم لستم مجرد تطبيقات. أنتم طرف اقتصادي يستفيد من عمل آلاف الأشخاص، وبالتالي لديكم مسؤوليات اجتماعية وقانونية.

العامل الذي يوصل الطلبات، أو ينقل الركاب، أو يقدم خدمة عبر المنصة، ليس شريكاً وهمياً يتحمل كل المخاطر وحده. إذا كانت المنصة تحدد السعر، وتوزع الطلبات، وتراقب الأداء، وتعاقب العامل، وتستطيع إيقاف حسابه، فهي تمارس سلطة فعلية يجب أن تقابلها مسؤولية.

نحن ندعو الشركات إلى الحوار لا نريد صداماً، لكننا لا نقبل أن يبقى العمال خارج الحماية الشركات الجادة يجب أن تقبل بقواعد عادلة: ضمان، تأمين، شفافية، تظلم، واحترام حق التنظيم.

الاقتصاد الرقمي يجب أن يكون اقتصاداً مسؤولاً الربح لا يجب أن يكون على حساب سلامة العمال وحقوقهم.

ما هي أولويات الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في المرحلة المقبلة؟

أولويتنا هي الدفاع عن العمل اللائق في كل أشكاله، التقليدية والجديدة نريد حماية العمال في المصانع والقطاعات التقليدية، لكننا نريد أيضاً أن نصل إلى عمال المنصات والعمال في الاقتصاد الرقمي.

نريد فتح ملف الأجور والقدرة الشرائية نريد توسيع الحماية الاجتماعية نريد تنظيم العمل غير المنظم نريد حماية الشباب من الهشاشة نريد أن يكون الضمان الاجتماعي شاملاً وعادلاً ونريد أن يكون الحوار الاجتماعي أداة حقيقية لصنع القرار.

وفي ملف عمال المنصات تحديداً، نريد إطاراً قانونياً واضحاً يضمن الحماية دون أن يغلق فرص العمل نريد أن يشعر العامل الشاب أن بإمكانه أن يعمل عبر منصة دون أن يفقد حقوقه الأساسية.

كما نؤكد استمرار موقفنا الثابت من فلسطين، ودعم العمال الفلسطينيين ونقاباتهم، والدفاع عن حقهم في الحياة والعمل والحرية.

كلمة أخيرة من جنيف؟

رسالتنا من مؤتمر العمل الدولي هي أن مستقبل العمل يجب ألا يُترك للشركات والخوارزميات وحدها مستقبل العمل يجب أن يُبنى بالحوار الاجتماعي، وبمشاركة العمال، وباحترام الحقوق عمال المنصات ليسوا ظاهرة عابرة هم جزء من الطبقة العاملة الجديدة وإذا لم نحميهم اليوم، سنفتح الباب أمام نموذج عمل هش يهدد كل العمال غداً.

نقول بوضوح: نعم، المنصات قد تفتح فرصاً للشباب نعم، يمكن أن تساعد في الحد من البطالة لكن لا، لا نقبل أن يكون ذلك على حساب الضمان، والأجر العادل، والسلامة، والحق في التنظيم.

ومن جنيف أيضاً نقول إن فلسطين ستبقى قضية مركزية للحركة النقابية الأردنية والعربية لأن العدالة لا تتجزأ، والكرامة لا تتجزأ، وحق العامل في الحياة والعمل والحماية لا يتجزأ.

التحول الرقمي يجب أن يكون عادلاً.

والبطالة لا تُعالج بالهشاشة.

وعمال المنصات ليسوا خارج الحركة النقابية، بل هم في قلب مستقبلها.

الغناطسة يعقد سلسلة لقاءات دولية وإقليمية مع اتحادات نقابية لتوسيع الشراكات وتبادل الخبرات



وفي لقاءه مع السيدة كارولين فولمان، مسؤولة العلاقات الدولية في اتحاد عمال ألمانيا (DGB)، بحث الجانبان آفاق التعاون في مجالات إدارة الأزمات والتعامل مع المتغيرات التي تؤثر في أسواق العمل، والاستفادة من الخبرات الألمانية في تطوير آليات الاستجابة السريعة وتعزيز الحوار الاجتماعي وحماية حقوق العمال. كما تناول اللقاء توسيع برامج تمكين المرأة والشباب، وتعزيز الوعي بالحقوق النقابية من خلال التدريب وورش العمل، إضافة إلى استعراض تجربة الاتحاد العام في إنشاء وحدة العمال المهاجرين، والتي لاقى اهتماماً من الجانب الألماني الذي أبدى استعداداه لتبادل الخبرات والاستفادة من الممارسات الناجحة في هذا المجال.

عقد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الغناطسة سلسلة من اللقاءات الثنائية مع قيادات نقابية من ألمانيا والنرويج وتركيا، خلال مشاركته في الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، بهدف مناقشة سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وإطلاق برامج ومبادرات مشتركة تخدم العمال وتواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تشهدها أسواق العمل.

وأكد الغناطسة، خلال هذه اللقاءات أن الانفتاح على التجارب النقابية الدولية يمثل توجهاً استراتيجياً للاتحاد العام، يهدف إلى تطوير الأداء النقابي الأردني وتعزيز قدرته على الدفاع عن حقوق العمال وبناء شراكات قائمة على تبادل المعرفة والخبرات، بما يساهم في الارتقاء بالعمل النقابي وترسيخ مبادئ الحوار الاجتماعي والعمل اللائق.

وفي اجتماعه مع رئيس اتحاد موظفي القطاع الحكومي في الجمهورية التركية السيد علي يلتش، تناول الجانبان سبل بناء شراكة مؤسسية تقوم على تبادل الخبرات في تطوير العمل النقابي والحوار الاجتماعي والتشريعات الناضمة للوظيفة العامة، إلى جانب التعاون في مجالات التحول الرقمي للعمل النقابي، وبناء القدرات، والسلامة والصحة المهنية، وإقامة منظومة مستدامة لتبادل المعرفة والخبرات، بما يسهم في الارتقاء بالأداء النقابي وخدمة العاملين في القطاع الحكومي.

واتفق الجانبان في مختلف اللقاءات على مواصلة التنسيق ووضع آليات عملية لتنفيذ برامج ومبادرات مشتركة تشمل تنظيم ورش عمل وزيارات متبادلة وتبادل الوفود والخبرات، بما يعزز دور المنظمات النقابية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ويدعم أهداف التنمية المستدامة ويرسخ مبادئ العمل اللائق والحوار الاجتماعي، ويجسد توجه الاتحاد العام نحو بناء شبكة واسعة من الشراكات الإقليمية والدولية لخدمة الحركة العمالية الأردنية.

وحضر الاجتماعات: نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد أبو مرجوب، وعضو المكتب التنفيذي بشري السلطان، ومستشار الاتحاد العام نظام قاحوش، فيما حضر اجتماع اتحاد عمال تركيا نظام قاحوش مستشار الاتحاد العام.



كما التقى الفناطسة، مستشارة اتحاد عمال النرويج السيدة نينا موبيرغ، حيث ركزت المباحثات على تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل، ودعم البرامج التي تؤهل العمال والنقابات للتكيف مع التحولات البيئية والاقتصادية، إلى جانب دعم لجنتي الشباب والمرأة من خلال برامج بناء القدرات وإطلاق مبادرات تعزز مشاركتهما في العمل النقابي وصنع القرار. كما أكدت موبيرغ استعداد اتحاد عمال النرويج لمواصلة تقديم الدعم الفني والبرامجي للمبادرات المشتركة بما يعزز قدرات الاتحاد العام ويوسع أثر برامجه في مختلف القطاعات العمالية.



كما بحث الفناطسة مع رئيس اتحاد عمال تركيا (İHAK) السيد محمود أرسلان آليات تطوير التعاون في مجالات التدريب وبناء القدرات النقابية، وتبادل الخبرات في الحوار الاجتماعي والتشريعات العمالية، وتعزيز التنسيق في المحافل النقابية الإقليمية والدولية، إضافة إلى تنفيذ برامج مشتركة تشمل التدريب المهني والسلامة والصحة المهنية وتمكين الشباب والمرأة وتبادل الوفود والخبرات بين الاتحادين.





اتحاد العمال يبحث مع مكتب الأنشطة العمالية

في "العمل الدولية" عددا من القضايا ذات

الاهتمام المشترك

تنظيم العمل عبر المنصات الإلكترونية بما ينسجم مع المعايير الدولية الحديثة، ويوفر الحماية اللازمة للعاملين في هذا القطاع المتنامي.

كما ناقش المشاركون الحرية النقابية وتعزيز الحوار الاجتماعي في الأردن، مؤكدين أهمية ترسيخ الحوار الثلاثي المؤسسي بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال باعتباره أداة رئيسية لمعالجة قضايا العمل وتحقيق التوازن بين مختلف الأطراف.

وفيما يتعلق بملف الاقتصاد غير الرسمي، جرى التأكيد على ضرورة توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في هذا القطاع، والعمل على تسهيل انتقالهم إلى الاقتصاد الرسمي، بما يضمن حصولهم على الحقوق والمزايا العمالية والاجتماعية. كما تم التطرق إلى أهمية ربط هذه الجهود بتوفير فرص عمل لائقة للاجئين والمجتمعات المضيفة وفقاً للاحتياجات والأولويات الوطنية.

وفي ختام الاجتماع، أكد الجانبان حرصهما على مواصلة التعاون والتنسيق المشترك خلال المرحلة المقبلة، بما يخدم مصالح العمال، ويعزز مبادئ العمل اللائق والحوار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ويسهم في مواجهة التحديات المتسارعة التي تشهدها أسواق العمل على المستويين الوطني والإقليمي

بحث الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن مع مكتب الأنشطة العمالية في منظمة العمل الدولية، سبل تعزيز التعاون المشترك، في عدد من القضايا العمالية ذات الأولوية، بما يسهم في دعم حقوق العمال وتعزيز مبادئ العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في الأردن والمنطقة العربية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد ضمن أعمال الدورة 114 لمؤتمر العمل الدولي، جمع رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، مع مدير المكتب السيد أوليفر هوبكي، بحضور نائبة المدير السيدة كلير، ومسؤول المنطقة العربية في المكتب السيد مصطفى سعيد، ومسؤول الاتصال والتواصل السيد مامادو سوارى.

كما شارك في الاجتماع، من جانب الاتحاد أعضاء المكتب التنفيذي: محمود ادبيس، وخالد الزبود، وبشرى السلمان، وفخري العجاردة، إلى جانب مستشار الاتحاد نظام قاحوش.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز الشراكة بين الحركة النقابية الأردنية ومنظمة العمل الدولية، وتكثيف الجهود المشتركة لمواجهة التحديات التي تشهدها أسواق العمل، وبما يضمن توفير بيئة عمل عادلة ومستدامة تحفظ حقوق العمال وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتناول الاجتماع ملف العمل اللائق في اقتصاد المنصات الرقمية، حيث تم بحث آليات دعم الجهود الوطنية الرامية إلى

اتحاد العمال يشارك في مؤتمر العمل الدولي



والمساواة بين الجنسين في عالم العمل، والحماية الاجتماعية، فضلاً عن تقرير أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة

وتأتي مشاركة الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، ضمن الوفد الأردني، تأكيداً على التزام الأردن بالحوار الاجتماعي، والتعاون الثلاثي بين أطراف الإنتاج، وإيمانه بأهمية دعم قضايا العمال على المستوى الإقليمي والدولي، ومناقشة المستجدات والمتغيرات التي تؤثر على سوق العمل

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في مؤتمر العمل الدولي في دورته الـ 114، الذي عقد في جنيف، ضمن وفد رسمي يمثل الأردن، بمشاركة وزارة العمل وغرفة الصناعة، وعدد من الأعيان، إلى جانب رؤساء نقابات عمالية.

وناقش المؤتمر، بحضور ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية البالغ عددها 187 دولة، عدداً من القضايا المهمة في عالم العمل، من بينها الذكاء الاصطناعي والعمل اللائق، والحوار الاجتماعي الشامل، وتحقيق العمل اللائق في اقتصاد المنصات الرقمية،



الفناتسة: اقتصاد المنصات كشف عن فجوات تنظيمية وحقوقية كبيرة في حقوق العمل

الفناتسة يؤكد ضرورة تطوير إطار معياري دولي للاعتراف بحقوق العاملين في اقتصاد المنصات

وقال الفناتسة، "إن مناقشة العمل اللائق في اقتصاد المنصات الرقمية، وتعزيز الأجندة التحويلية للمساواة بين الجنسين في العمل، ليست منفصلتين، بل هما مساران متكاملان نحو مستقبل عمل أكثر عدالة وإنصافاً وشمولاً. وشدد الفناتسة، على أنّ الأجندة التحويلية للمساواة بين الجنسين تتطلب الانتقال من السياسات الجزئية إلى تغييرات هيكلية تعالج جذور عدم المساواة، الأمر الذي يستوجب، ضمان الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة، وتعزيز سياسات الرعاية والبنية التحتية الداعمة لمشاركة المرأة في سوق العمل، والقضاء على العنف والتحرش في عالم العمل. وحذر الفناتسة، من أنّ اقتصاد المنصات قد يفتح فرصاً جديدة للنساء، لكنه قد يعمق أيضاً الهشاشة وعدم المساواة إذا غابت الحماية والعدالة. وتطرق الفناتسة، خلال كلمته، إلى موقف المملكة الأردنية الهاشمية، قيادة وشعباً، في دعم الأشقاء الفلسطينيين في نضالهم العادل من أجل نيل حقوقهم المشروعة، مجدداً التأكيد على وقوف الأردن إلى جانب الأشقاء في قطاع غزة.

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناتسة، ضرورة تطوير إطار معياري دولي يضمن الاعتراف بحقوق العاملين في اقتصاد المنصات، ويوفر لهم الحماية الاجتماعية الشاملة لهم، مع ضمان الشفافية في إدارة الخوارزميات والرقابة الرقمية، ومنع أشكال العمل الهش والاستغلال، مشدداً على أنّ، التحول الرقمي يجب أن لا يكون على حساب معايير العمل الدولية، بل فرصة لتوسيع الحماية وتعزيز العمل اللائق.

وأضاف الفناتسة، خلال كلمته في مؤتمر العمل الدولي في دورته الـ 114، أنّ العاملين عبر المنصات، سواء في خدمات التوصيل و النقل، أو العمل الرقمي، يجب ألا يتركوا خارج نطاق الحقوق الأساسية في العمل؛ إذ أنّ اقتصاد المنصات خلق فرصاً جديدة للعمل والابتكار، لكنه كشف عن فجوات تنظيمية وحقوقية كبيرة، في حقوق العمل، كالحماية الاجتماعية، والأجور، والسلامة والصحة المهنية، وحرية التنظيم والمفاوضة الجماعية.

نقابة الخدمات العامة تعقد اجتماع الهيئة العامة



وأشاد الزبود، بجهود النقابة في الالتزام بأحكام النظام الداخلي للنقابات العمالية وعقد اجتماع الهيئة العامة العادي وفق الأصول، مثنياً دورها في حماية حقوق العاملين الذين تمثلهم، وتحسين ظروف العمل وشروطه، في العديد من القطاعات العمالية التابعة لها.

بحوره، أكد أبو مرجوب، أن النقابة تواصل تعزيز قدراتها وتكثيف جهودها بهدف متابعة القضايا العمالية والتحديات التي تواجه العاملين في شتى القطاعات التي تمثلها، مشيداً بتعاون أصحاب العمل من خلال الاستجابة لمطالب العمال؛ الأمر الذي يعكس الشراكة الاجتماعية بين أطراف الإنتاج.

وأوضح أبو مرجوب، أن النقابة وقعت 7 اتفاقيات جماعية خلال العام الماضي، 3 منها قطاعية، معرباً عن تقديره لشركة الاتصالات الأردنية/ أورانج، وجمعية الفنادق الأردنية، وبقية الشركات التي وقعت معها النقابة عقود جماعية تضمنت مكتسبات عمالية، وعززت الحماية للعاملين.

وثمّنت الهيئة العامة، جهود رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، والتي أسهمت في تحقيق مكتسبات جديدة للعمال، وتوفير بيئة عمل لائقة لهم.

عقدت النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اجتماع الهيئة العامة العادي، برئاسة رئيس النقابة خالد أبو مرجوب، ومندوب الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، عضو المكتب التنفيذي خالد الزبود، وأعضاء الهيئة الإدارية للنقابة.

وصادقت الهيئة العامة، خلال الاجتماع، الذي حقق النصاب القانوني وشهد حضوراً حاشداً يمثل القطاعات التابعة للنقابة، على الاتفاقيات الجماعية التي أبرمتها النقابة خلال عام 2025 وحتى تاريخه، إلى جانب إبراء ذمة الهيئة الإدارية للسنة المالية 2025، وإقرار النظام المالي والإداري للنقابة.

كما صادقت الهيئة العامة على كافة قرارات الهيئة الإدارية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية لعام 2025 ولغاية تاريخه، بما فيها إقرار الميزانية العمومية، وتفويض الهيئة الإدارية بتعيين مكتب تدقيق حسابات لعام 2026.

وتطرق الاجتماع، إلى أبرز التحديات التي تواجه القطاعات التي تنضوي تحت مظلة النقابة، كالعاملين في المنصات الرقمية، والأمن والحماية، وصالونات التجميل، وقطاع العاملات في المنازل، والقطاع السياحي.

اتحاد العمال يشارك في أعمال المؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال



كما يسعى المؤتمر إلى تجديد الالتزام على أعلى المستويات، والدفع نحو إدماج قضايا القضاء على عمالة الأطفال ضمن السياسات الوطنية للتنمية والتعليم والحماية الاجتماعية وسوق العمل.

وتناول المؤتمر عددا من القضايا الأساسية التي تشكّل ركائز العمل الدولي في هذا المجال، من بينها تبادل الممارسات الجيدة والتجارب الوطنية الناجحة، بما يتيح للدول الاستفادة من النماذج التي أثبتت فعاليتها في الحد من عمالة الأطفال. ويحظى محور التعليم والحماية الاجتماعية باهتمام خاص، باعتبار أن ضمان تعليم جيد وشامل، إلى جانب توفير شبكات أمان اجتماعي للأسر محدودة الدخل، يُعدّان خط الدفاع الأول ضد تشغيل الأطفال.

ويناقش المؤتمر كذلك سبل تعزيز الحلول المستدامة من خلال ربط القضاء على عمالة الأطفال بتوفير فرص العمل اللائق ودعم التنمية المحلية، لا سيما في المناطق الريفية والقطاعات الهشة، مثل القطاع الزراعي.

شارك الأردن في أعمال المؤتمر العالمي السادس للقضاء على عمل الأطفال في مدينة مراكش في المملكة المغربية تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وترأس الوفد الأردني المشارك في المؤتمر الأمين العام وزارة العمل عبد الحليم دوجان وضم الوفد رئاسة تفتيش عمل الأطفال في وزارة العمل هيفاء درويش وممثلا عن الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن منتصر المعاينة.

وشارك في المؤتمر ممثلي منظمة العمل الدولية، والحكومات، ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال، إلى جانب منظمات المجتمع المدني.

ويهدف المؤتمر إلى تعزيز التعاون بين الدول والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما يساهم في تنسيق الجهود وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مكافحة عمالة الأطفال.



توقيع اتفاقية تعاون بين نقابتي الخدمات الصحية في الأردن وتركيا

وتنص الاتفاقية، على إرساء تعاون مؤسسي مستدام بين النقابتين، يهدف إلى حماية وتعزيز الحقوق والحريات النقابية، وتحسين شروط وظروف العمل للعاملين في قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية، وتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات النقابية، بما ينسجم مع مبادئ الحركة النقابية الدولية وقيم التضامن والمساواة والاحترام المتبادل.

رعى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، توقيع اتفاقية تعاون نقابي بين النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية والمهن الطبية، ونقابة عمال الصحة والخدمات الاجتماعية في الجمهورية التركية، وذلك في إطار تعزيز العلاقات النقابية وتطوير مجالات التعاون المشترك. جاء ذلك، خلال زيارة وفد تركي يمثل نقابة عمال الصحة والخدمات الاجتماعية إلى الأردن، بهدف بحث أوجه التعاون المشترك، وتطوير آليات التنسيق في القضايا النقابية، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب النقابية بين الجانبين.



كما تشمل الاتفاقية، مجالات تعاون متعددة، من أبرزها تنظيم الزيارات المتبادلة للوفود، وتنفيذ برامج تدريبية وورش عمل وبناء قدرات، وإعداد بحوث وتقارير ومنشورات مشتركة، وتعزيز مشاركة النساء والشباب في العمل النقابي، إضافة إلى تنسيق المواقف والمشاركة المشتركة في المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية، وتطوير مشاريع مشتركة تخدم مصالح العاملين في القطاع الصحي في البلدين.

ووقع الاتفاقية، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية والمهن الطبية محمد غانم، ورئيس نقابة عمال الصحة والخدمات الاجتماعية، "دولت سيرت". بحضور نائب رئيس النقابة محمود سمحان، ونائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، إلى جانب أعضاء الوفد النقابي التركي.



اتحاد العمال يطلق مشروعاً حول الانتقال العادل والاقتصاد الأخضر

ومن هنا، فإن مسؤوليتنا كنقابات عمالية تكمن في التأكد من أن هذا التحول يتم بشكل عادل، يحفظ كرامة العامل، ويوفر له فرص عمل لائقة، ويضمن عدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع.

وأضاف الفناطسة، أن الاتحاد قام بتأسيس وحدة الانتقال العادل والاقتصاد الأخضر، لتكون منصة فاعلة لدعم النقابات، وبناء قدراتها، وتعزيز مشاركتها في السياسات الوطنية، والدفاع عن حقوق العمال في ظل هذه التحولات، مؤكداً أهمية تعزيز دور الحركة النقابية في حماية حقوق العمال وضمان مستقبل مهني آمن ومستدام لهم، في ظل التحولات الاقتصادية والبيئية المتسارعة.

أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وبدعم من برنامج سوسيو بلس (SOCIEUX) التابع للاتحاد الأوروبي، مشروع "بناء قدرات الاتحاد من أجل انتقال عادل ومشاركة فاعلة في الاقتصاد الأخضر"، بمشاركة رؤساء النقابات العمالية.

ويهدف المشروع، إلى تمكين النقابات العمالية من فهم الانتقال العادل، والمصطلحات ذات العلاقة، وتحديد احتياجات قطاعاتهم، والمساهمة في صياغة الحلول المناسبة لها، بما ينسجم مع الاقتصاد الأردني واحتياجات العاملين.

وقال رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، خلال كلمة الافتتاح، "لقد أصبح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة وطنية وعالمية، تفرضها التحديات البيئية والتغير المناخي، وفرص التنمية المستدامة.



وَجَرى عقد الاجتماع الأول ضمن أنشطة المشروع، بمشاركة رؤساء النقابات العمالية، وحضور الخير توماس غودان من الوكالة الفرنسية لإدارة البيئة والطاقة - قسم الاقتصاد والتخطيط، والمهندسة كارين لامبرت، نائبة المدير العام لتجمع بوج - فرنسا، وحضور رئيسة وحدة الانتقال العادل والاقتصاد الأخضر بالاتحاد، م. بشاير كريشان، ومستشار الاتحاد نظام قاحوس.



واشتمل الاجتماع على مداخلات متنوعة، قدمها رؤساء النقابات العمالية حول الاقتصاد الأخضر، وتجارب عملية من واقع القطاعات الاقتصادية التي يمثلونها، تعكس أهمية الانتقال العادل ودوره في تحقيق العدالة والحماية للعمال.



ويشارك ممثلو النقابات العمالية في ورشة عمل، تنطلق غدا، وتستمر لمدة ثلاثة أيام، تتضمن مجموعات نقاش مركزة مع التركيز على القدرات والممارسات التقنية، حول تأثيرات التوظيف والمهارات والتحويلات المهنية، بالإضافة إلى توضيح دور وحدة الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل، للمضي قدما في تعزيز قدرات النقابات العمالية في مسار الانتقال العادل والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الأخضر.



يذكر أن برنامج SOCIEUX ، هو برنامج للتعاون الفني ممول من الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية، ويهدف إلى دعم تطوير سياسات العمل والحماية الاجتماعية وتعزيز قدرات المؤسسات والشركاء الاجتماعيين من خلال تبادل الخبرات بين الدول

اختتام أعمال الورشة الأولى ضمن مشروع الانتقال العادل والاقتصاد الأخضر



الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل في الاتحاد، مشيدا بجهود برنامج سوسيو بلس (SOCIEUX) في دعم المشروع، ودور الخبراء في تبسيط المعلومة وتطوير مهارات المشاركين والمشاركات في المجال.

وقدم كلا من، الخبير توماس غودان من الوكالة الفرنسية لإدارة البيئة والطاقة - قسم الاقتصاد والتخطيط، والمهندسة كارين لامبرت، نائبة المدير العام لتجمع بورج - فرنسا، عرضا حول أبرز نتائج مجموعات النقاش التي شارك بها ممثلو النقابات العمالية، والتي تناولت القدرات والممارسات التقنية، حول تأثيرات التوظيف والمهارات والتحولت المهنية، إلى جانب ملاحظات واقتراحات حول النهوض بواقع الاقتصاد الأخضر في سوق العمل الاردني، وتطوير تجربة النقابات العمالية في هذا الإطار.

وخلال الجلسة الختامية، قدم رؤساء النقابات العمالية، مداخلات متنوعة، حول العرض الذي قدمه الخبراء، كما عرضوا تجارب عملية من واقع القطاعات الاقتصادية التي يمثلونها، تعكس أهمية الانتقال العادل ودوره في تحقيق العدالة والحماية للعمال.

اختتم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، ورشة عمل، هي الأولى ضمن مشروع "بناء قدرات الاتحاد من أجل انتقال عادل ومشاركة فاعلة في الاقتصاد الأخضر"، بدعم من برنامج سوسيو بلس (SOCIEUX) التابع للاتحاد الأوروبي.

وهدفت الورشة، التي استمرت لمدة خمس ايام، إلى تمكين النقابات العمالية من فهم الانتقال العادل، والمصطلحات ذات العلاقة، وتحديد احتياجات قطاعاتهم، والمساهمة في صياغة الحلول المناسبة لها، بما ينسجم مع الاقتصاد الوطني واحتياجات العاملين.

وعقدت الجلسة الختامية ضمن أعمال الورشة، برئاسة نائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، ومشاركة رؤساء النقابات العمالية، وحضور رئيسة وحدة الانتقال العادل والاقتصاد الأخضر بالاتحاد، م.بشاير كريشان، ومستشار الاتحاد نظام قاحوس.

وأكد أبو مرجوب، أهمية المشروع كمحطة مهمة لفهم الاقتصاد الأخضر، وتعزيز قدرات النقابات العمالية في مسار الانتقال العادل والمشاركة الفاعلة فيه، وتطوير قدرات وحدة

منظمة العمل الدولية تكّرم الفناتسة تقديرا لجهود الاتحاد في مشروع "قوة النقابات"



لدى المعلومات في إربد وعمّان؛ مقارنة بالعاملات في قطاع الزراعة، ما يعكس اهتماماً واضحاً بفهم حقوقهن التعاقدية والتمثيل النقابي.

كما اشتمل المشروع، على عقد 5 جلسات حوار اجتماعي مع أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأصحاب العمل والعمال) والجهات الشريكة الأخرى، حول موضوعات: الاقتصاد الرعائي، ومكافحة العنف والتحرش في أماكن العمل، تمكين النساء في مواقع القيادة، حماية الأمومة، إضافة إلى الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل.

وضمن خطة المشروع، جرى مناقشة الأوراق خلال مؤتمر العمل الوطني، الذي عقد في 25 من تشرين الثاني / 2025، على مدى 3 أيام، بعنوان: "نحو أجندة عادلة وشاملة للمرأة في الأردن"، برعاية دولة رئيس الوزراء، حضر مندوبا عنه وزير العمل د. خالد البكار، بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة، وممثلين عن العمال، وخبراء في معايير العمل الدولية، ومختصين في قضايا العمال، ومؤسسات رسمية، ومنظمات مجتمع مدني.

وأوصى المؤتمر بـ 14 توصية، تتضمن إجراء تعديلات على التشريعات النازمة لعمل المرأة، منها زيادة مدة إجازة الأمومة في القطاع الخاص، وتحديد أسس لمنحها، وتفعيل آلية لرعاية كبار السن، إلى جانب توصيات تتعلق بتوفير بيئة عمل آمنة ولائقة لعاملات المنازل.

حيث يشتمل على عقد تدريب لفريق العمل بالاتحاد وأعضاء النقابات العمالية.

كرمت مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية ريم أصلان، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناتسة، بدرع المنظمة؛ تقديرا للشراكة التي تجمع الطرفين، وللجهود التي بذلها الاتحاد في إنجاح مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولاً ومساواة بين الجنسين".

ويهدف المشروع، الذي ينفذه الاتحاد بالشراكة مع المنظمة؛ إلى تعزيز المشاركة النقابية للنساء وضمان إدماج قضايا المساواة وعدم التمييز في السياسات الوطنية، ويأتي في إطار مشروع "المساواة في العمل" الممول من حكومة مملكة النرويج.

واشتمل المشروع على تنفيذ (13) جلسة توعية قانونية مكثفة خلال الفترة ما بين تشرين الأول 2025 وشباط 2026. شارك بها نحو 263 عاملاً وعاملة؛ بمشاركة النساء العاملات في قطاعات متعددة (التعليم، الزراعة، الرعاية، والخدمات العامة) في أربع محافظات، بواقع ست جلسات في عمّان، وثلاث جلسات في إربد، وثلاث جلسات في الكرك (غور المزرعة)، وجلسة واحدة في معان، حيث ركزت الجلسات على حقوق المرأة العاملة في قانون العمل، وقانون الضمان الاجتماعي، والحماية من العنف والتحرش في بيئة العمل.

وأظهرت نتائج تحليل الاختبارات القبلية والبعدية للجلسات، فجوة معرفية في قطاع الزراعة، وصلت إلى أدنى مستويات الوعي المسبق، مما يدل على محدودية المعرفة السابقة لدى النساء العاملات بحقوقهن العمالية الأساسية. أما في قطاع التعليم، فقد أظهرت النتائج مستوى أعلى من الوعي المسبق

نقابه الموانئ توقع عقد عمل جماعي مع شركة "اي بي إم تيرمينال" لتحسين المزايا الوظيفية لـ 208 عامل وعاملة



ادبيس: تحسين المزايا الوظيفية للعاملين يسهم في زيادة الإنتاجية ما ينعكس ايجابيا على الشركة

وقعت النقابة العامة للعاملين في الموانئ البحرية والتخليص مع شركة "اي بي إم تيرمينال"، عقد عمل جماعي، في مقر وزارة العمل، لتحسين المزايا الوظيفية لـ 208 عامل وعاملة في الشركة.

وقال أمين عام الوزارة الدكتور عبد الحليم دوجان خلال رعايته للتوقيع بحضور نائب رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد ابو مرجوب والرئيس التنفيذي المالي للشركة باوكجي بورسيميا ورئيس النقابة محمود ادبيس ومدير مديرية علاقات العمل في الوزارة عدنان الدهامشة إن الوزارة حريصة على متابعة شؤون العاملين في القطاع الخاص والتواصل مع أطراف العملية الإنتاجية بما يساهم في حل النزاعات العمالية الجماعية.

وأكد أن الوزارة تعمل على الإشراف على حل النزاعات العمالية والمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن الوظيفي لدى العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، بما يضمن استمرارية عمل هذه المؤسسات، من خلال بناء علاقات عمل جيدة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومة، أصحاب عمل، عمال) وتوفير بيئة عمل إيجابية في المؤسسات، والإشراف على عقود العمل الجماعية في المؤسسات بما يحقق مصلحة الطرفين.

وأشار دوجان إلى أن الوزارة تحث على المفاوضات المباشرة والتعاون بين أصحاب العمل والنقابات، والذي ينعكس إيجاباً على بيئة العمل والاستقرار الوظيفي للعمال، وعلى كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز ثقة العاملين بمؤسساتهم وإداراتهم. بدوره، قال ابو مرجوب إن الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن حريص على تعزيز مبدأ الحوار الاجتماعي بين العمال وممثلهم من جهة وأصحاب العمل من جهة أخرى لتعزيز العلاقة الإيجابية بين طرفي عملية الإنتاج.

من جانبه أكد رئيس النقابة محمود منصور أن تحسين المزايا الوظيفية وبيئة العمل للعاملين في الشركة تسهم إلى حد كبير في زيادة إنتاجيتهم مما ينعكس ايجابيا على الشركة.

من ناحيتها قالت الرئيس التنفيذي المالي للشركة باوكجي بورسيميا إن توقيع العقد الجماعي جاء ثمرة للتعاون بين النقابة وإدارة الشركة بجهود من وزارة العمل، مما ينعكس بشكل إيجابي على العاملين في الشركات لما تضمنه العقد من تحسين للمزايا الوظيفية للعاملين، مؤكدة تقدير إدارة الشركة للعاملين ودورهم لأنهم أساس العملية الإنتاجية.

اتفاقية عمل جماعية بقيمة 421 ألف دينار لتحسين أوضاع 642 موظفاً في ”فاين“ و”المثالية للطباعة“



تضمنت الاتفاقية منح زيادة على الرواتب الأساسية للعاملين الذين تم تعيينهم قبل الأول من تشرين الأول 2025 من شاغلي الدرجات الوظيفية (16 فما دون)، بنسبة متوسطة تبلغ 3% وبحد أدنى 15 ديناراً شهرياً. كما شملت إدراج موظفي الدرجتين الوظيفيتين 15 و16 ضمن نظام الحوافز السنوي (البونص) المعتمد في المجموعة، وفقاً لشروط النظام المعدل. أما على صعيد الخدمات اللوجستية وبيئة العمل، فقد نصت الاتفاقية على تطوير نظام نقل الموظفين وتحسين خدمات الإطعام والكافيتريات وصيانة الأثاث.

كما تضمنت الاتفاقية تعزيز تطبيق نظام الحضانة بما يتوافق مع تعليمات وزارة العمل، دعماً للأمهات العاملات وتمكيناً لهن من التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة.

ونصت الاتفاقية على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة وإعادة النظر في العقوبات والمخالفات الواردة في النظام الداخلي للعاملين، مؤكداً الطرفان أن الاتفاقية تعكس نهج الحوار الاجتماعي البناء بين الإدارة والنقابة، وتساهم في تعزيز الاستقرار الوظيفي ورفع مستوى الرضا والإنتاجية

وقّعت النقابة العامة للعاملين في الطباعة والورق والأنشطة المرتبطة بها اتفاقية عمل جماعية مع شركة فاين لصناعة الورق الصحي والشركة المثالية للطباعة، بهدف تحسين الظروف المعيشية والامتيازات الوظيفية لـ 642 موظفاً وموظفة من أصحاب الدرجات الوظيفية (16 فما دون)، وبقيمة إجمالية للمنافع المقدمة تُقدّر بنحو 421 ألف دينار أردني سنوياً.

وجاء توقيع الاتفاقية استناداً إلى أحكام قانون العمل الأردني وتعديلاته رقم (8) لسنة 1996، بعد سلسلة من الاجتماعات والمباحثات التي عُقدت بين الطرفين في أجواء اتسمت بالتعاون والتفاهم، وبما يعزز استقرار بيئة العمل ويحقق مصلحة العاملين والشركات.

ووقع الاتفاقية عن الشركتين المدير العام السيد إيليا غسان نقل، فيما وقعها عن النقابة رئيس النقابة العامة السيد محمد الزعبي، بحضور رئيسة لجنة المرأة في النقابة السيدة رشا شكري. كما تم إيداع النسخة الرسمية من الاتفاقية لدى وزارة العمل الأردنية بتاريخ 5 نيسان.



توقيع عقد عمل جماعي لتحسين المزايا الوظيفية لـ 160 عاملاً وعاملة في شركة لصناعة الأدوية

على بيئة العمل والاستقرار الوظيفي للعمال، وعلى كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز ثقة العاملين بمؤسساتهم وإداراتها ويدفع نحو المزيد من العمل والإنجاز. بدوره، قال الفناطسة إن الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن حريص على تعزيز مبدأ الحوار الاجتماعي بين العمال وممثليهم من جهة وأصحاب العمل من جهة أخرى لتعزيز العلاقة الإيجابية بين طرفي عملية الإنتاج، مثمناً دور وزارة العمل في الإشراف والمتابعة الحثيثة لهذه الحوارات تعزيزاً للإنتاجية ودعمًا لتحسين المزايا الوظيفية وبيئة العمل للعاملين.

من جانبه أكد غانم أن تحسين المزايا الوظيفية وبيئة العمل للعاملين في الشركة تسهم إلى حد كبير في زيادة إنتاجيتهم مما ينعكس إيجاباً على الشركة، مشيداً بتعاون إدارة الشركة وتجاوبها لمطالب النقابة وبإشراف وزارة العمل على إدارة الحوار بين الجانبين.

من ناحيته قال مدير عام الشركة الصباريني إن توقيع العقد الجماعي جاء ثمرة للتعاون بين النقابة وإدارة الشركة بجهود من وزارة العمل، مما ينعكس بشكل إيجابي على العاملين في الشركات لما تضمنه العقد من تحسين للمزايا الوظيفية للعاملين، مؤكداً تقدير إدارة الشركة للعاملين ودورهم لأنهم أساس العملية الإنتاجية.

وقع في وزارة العمل عقد عمل جماعي بين النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية والمهن الطبية وشركة نهر الأردن لصناعة الأدوية لتحسين المزايا الوظيفية لـ 160 عاملاً وعاملة في الشركة.

وقال أمين عام الوزارة الدكتور عبد الحليم دوجان خلال رعايته للتوقيع بحضور رئيس الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة ومدير عام الشركة الدكتور رامي الصباريني ورئيس النقابة محمد غانم ومدير مديرية علاقات العمل في الوزارة عدنان الدهامشة إن الوزارة حريصة على متابعة شؤون العاملين في القطاع الخاص والتواصل مع أطراف العملية الإنتاجية بما يساهم في حل النزاعات العمالية الجماعية.

وأكد أن الوزارة تعمل على الإشراف على حل النزاعات العمالية والمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن الوظيفي لدى العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، بما يضمن استمرارية عمل هذه المؤسسات، من خلال بناء علاقات عمل جيدة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومة، أصحاب عمل، عمال) وتوفير بيئة عمل إيجابية في المؤسسات، والإشراف على عقود العمل الجماعية في المؤسسات بما يحقق مصلحة الطرفين. وأشار دوجان إلى أن الوزارة تحث على المفاوضات المباشرة والتعاون بين أصحاب العمل والنقابات، والذي ينعكس إيجاباً



اتحاد العمال: توفير بيئة عمل آمنة ولائقة للمرأة يعزز مشاركتها الاقتصادية

إلى أن تحقيق ذلك يتطلب توفير فرص عمل لائقة للنساء، وضمان بيئة عمل تراعي احتياجاتهن، وتكفل المساواة في الحقوق والفرص بين الجنسين. كما أكد أهمية رؤية التحديث الاقتصادي في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وفتح آفاق أوسع أمام مشاركة المرأة الأردنية في مختلف القطاعات.

وأوضح الفناطسة أن الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، ومن خلال النقابات العمالية المنضوية تحت مظلته، يعمل على تحسين ظروف العمل وتحقيق المزيد من المكتسبات للعاملين والعاملات على حد سواء، إلى جانب إدماج قضايا وحقوق المرأة العاملة ضمن المطالب العمالية والاتفاقيات الجماعية التي تُبرم مع أصحاب العمل.

وأشار إلى أهمية الاتفاقيات الجماعية بوصفها أداة قانونية تمتلكها النقابات العمالية لتحسين ظروف العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وخلق بيئة عمل عادلة تكفل حقوق المرأة العاملة.

وشدد الفناطسة، على ضرورة إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة الفاعلة في سوق العمل، مؤكداً أن التشريعات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة، ومنها قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، أسهمت في تحسين واقع المرأة.

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، أن توفير بيئة عمل آمنة ولائقة للمرأة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية يسهم في تمكينها، ويرفع من نسب مشاركتها الاقتصادية على المستوى الوطني، إلى جانب المساهمة في خفض معدلات البطالة المرتفعة بين النساء.

وقال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، إن الحركة العمالية والنقابية في الأردن تشارك دول العالم الاحتفال بيوم المرأة العالمي، الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام، باعتباره مناسبة مهمة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه النساء في مختلف المجالات، ولا سيما الاقتصادية منها، إلى جانب المعوقات التي تحدّ من انخراطهن في سوق العمل.

وقدم الفناطسة، التهنئة إلى جميع النساء العاملات والنقابيات بهذه المناسبة، كما رفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، مشيداً بجهودها المتواصلة في دعم المرأة الأردنية وتعزيز دورها في المجتمع.

وأضاف، أن مسيرة التنمية الشاملة تتطلب تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة والاستفادة من طاقاتها وإمكاناتها، مشيراً



الهيئة العامة لنقابة البترول والكيمياويات تقر التقارير الإدارية والمالية

ورحب رئيس النقابة العامة خالد الزيود بأعضاء الهيئة العامة، معرباً عن تقديره للثقة التي منحتها الهيئة لإدارة النقابة، مؤكداً أن هذا الدعم يشكل الرافعة الأساسية لنجاح العمل النقابي وتحقيق أهدافه في الدفاع عن حقوق العاملين في قطاع البترول والكيمياويات وتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية والصحية، إلى جانب تعزيز بيئة العمل وترسيخ علاقات عمل إيجابية تخدم العامل والمؤسسة على حد سواء.

وفي سياق حديثه عن التطورات الإقليمية، ثمن الزيود المواقف الثابتة والحكيمة التي تتخذها الدولة الأردنية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في التعامل مع ما تشهده المنطقة من أزمات وصراعات، مؤكداً أن الأردن

عقدت الهيئة العامة للنقابة العامة للعاملين بالبتروكيمياويات اجتماعها في مقر النقابة العامة، برئاسة رئيس النقابة العامة النقابي خالد الزيود، وبحضور مندوب الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنيين السيد محمد الزعبي، وأعضاء الهيئة الإدارية والهيئة العامة وعدد من رؤساء النقابات العمالية والضيوف.

وأقرت الهيئة العامة جدول أعمال النقابة العامة ووافقت على التقارير الإدارية والمالية، مثنية على الجهود الكبيرة التي بذلت والإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية.

كما دعا الزبود جميع العمال وأبناء الوطن إلى التحلي بالوعي والمسؤولية الوطنية وعدم الانجرار وراء الشائعات أو محاولات التشويش التي قد تستهدف استقرار الأردن، مؤكدًا أن المرجعية الوحيدة في هذه الظروف هي ما يصدر عن القيادة السياسية والمؤسسات الرسمية في الدولة.

وأشار الزبود إلى أن هذا الدور الوطني للنقابة يأتي إلى جانب دورها الأساسي في الدفاع عن حقوق العاملين وتحسين ظروفهم المعيشية والعملية، مؤكدًا أن النقابة ستواصل العمل بكل قوة من أجل حماية المكتسبات العمالية وتعزيز العدالة في التشريعات التي تمس العاملين في القطاع.



وفي هذا الإطار جدد الزبود موقف النقابة الراض لآي مساس بحقوق المؤمن عليهم في مشروع قانون الضمان الاجتماعي الأردني، مؤكدًا أن الصيغة المطروحة حاليًا تتضمن تراجعًا عن حقوق عمالية لا يجوز المساس بها، داعيًا إلى مراجعة هذه التعديلات بما يحفظ حقوق العمال ويصون مكتسباتهم.

وأكدت النقابة أنها أعلنت موقفها بوضوح من خلال القنوات الرسمية ووسائل الإعلام، مستندة في ذلك أيضًا إلى موقف الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنيين الداعم لحماية حقوق العاملين والداعي إلى الحفاظ على مكتسباتهم في منظومة الضمان الاجتماعي.

بقيادته الهاشمية أثبت مرة أخرى قدرته على إدارة التحديات الإقليمية بحكمة ومسؤولية بما يحفظ أمن الوطن واستقراره ويصون مصالحه الوطنية العليا.

وأكد الزبود أن ما تشهده المنطقة من حرب وتصعيد عسكري يعكس صراع نفوذ إقليمي ودولي لا علاقة للأردن به، مشددًا على أن مصلحة الأردن العليا تقتضي تحييد البلاد عن أي صراعات أو محاولات لجرها إلى ساحات المواجهة. وأضاف أن الأردن كان وسيبقى دولة حريصة على أمنها واستقرارها وعلى حماية حدودها وسيادتها الوطنية.



وشدد رئيس النقابة على ضرورة الوقوف صفًا واحدًا خلف القيادة الهاشمية ومؤسسات الدولة وفي مقدمتها القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي والأجهزة الأمنية، مؤكدًا أن وحدة الجبهة الداخلية هي الضمانة الأساسية لعبور هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة.



نقابة الكهرباء تعقد اجتماع الهيئة العامة

وأظهر التقرير الإداري لعام 2025 حجم الجهود التي بذلتها النقابة في متابعة قضايا العاملين في قطاع الكهرباء وتعزيز مكتسباتهم، من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الجماعية التي أسهمت في تحسين الأجور والمزايا الوظيفية، وتوسيع مظلة التأمين الصحي، وزيادة الحوافز والامتيازات للعاملين، بما يعزز الاستقرار الوظيفي والمعيشي في القطاع.

ويبين التقرير أن النقابة نفذت خلال العام الماضي مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والعمالية، من بينها تنظيم رحلات عمرة للعاملين في عدد من شركات الكهرباء، والمشاركة في فعاليات رياضية واجتماعية، إلى جانب دعم المبادرات التي تستهدف العاملين وأسرهم، وتعزيز الشراكة مع إدارات الشركات بما يساهم في تحسين بيئة العمل.

عقدت النقابة العامة للعاملين بالكهرباء في الأردن اجتماع الهيئة العامة العادي، برئاسة رئيس النقابة فخري العجارمة، وبحضور نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد خالد أبو مرجوب، إلى جانب أعضاء الهيئة الإدارية وممثلي اللجان النقابية في الشركات العاملة في قطاع الكهرباء.

وصادقت الهيئة العامة خلال الاجتماع، الذي عُقد بعد اكتمال النصاب القانوني، على التقريرين الإداري والمالي للنقابة لعام 2025، كما أقرت الاتفاقيات الجماعية التي أبرمتها النقابة خلال العام الماضي مع عدد من الشركات في القطاع، إضافة إلى إبراء ذمة الهيئة الإدارية عن أعمالها للفترة الماضية، وانتخاب مدقق حسابات للسنة المقبلة، وذلك وفق الأصول المعتمدة في النظام الداخلي للنقابة.



كما أوضح التقرير أن النقابة أولت اهتمامًا خاصًا ببرامج التدريب والتثقيف العمالي، حيث تم تنفيذ عدد من ورش العمل واللقاءات التوعوية في مجالات الحقوق العمالية، وقانون العمل، والضمان الاجتماعي، والسلامة والصحة المهنية، والمفاوضات الجماعية، وذلك ضمن مشروع الشراكة العربية الدنماركية، إضافة إلى تنفيذ زيارات ميدانية توعوية في عدد من الشركات.

وفي كلمته خلال الاجتماع، أكد العجارمة أن النقابة تقف بثبات خلف الدولة الأردنية وقيادتها الهاشمية، مشددًا على دعمها الكامل لمواقف جلالة الملك عبدالله الثاني في التعامل مع التحديات الإقليمية الراهنة.

وقال إن الحركة النقابية العمالية في الأردن كانت وستبقى سندًا للوطن ومؤسساته، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة والتطورات المتسارعة على الساحة الإقليمية.



كما ناقش الاجتماع التعديلات المطروحة على مشروع القانون المعدل للضمان الاجتماعي، حيث قدم عدد من الحضور مداخلات عبّروا فيها عن رفضهم للتعديلات المقترحة وانعكاساتها على حقوق العمال.

وأكد العجارمة أن موقف النقابة يأتي امتدادًا لموقف الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن الراض لهذه التعديلات بصيغتها الحالية، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تحركًا نقابيًا مدروسًا ومتابعة حثيثة لهذا الملف من خلال الحوار واللقاءات المرتقبة، إلى جانب متابعة النقاشات الجارية في لجنة العمل النيابية.



مشاورات وطنية موسّعة لتعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني ودعم فرص العمل اللائق في الأردن



وشهدت المشاورات نقاشات معمّقة حول سبل تطوير البرامج التدريبية وتعزيز جودتها، وتوسيع فرص الوصول إلى التدريب المهني للفئات الأكثر حاجة، خاصة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، بما يساهم في تحقيق العدالة في فرص التشغيل وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

كما تناولت المشاورات أهمية بناء شراكات فاعلة بين مؤسسات التعليم والتدريب والقطاع الخاص، بما يضمن تطوير مهارات عملية تتوافق مع متطلبات الصناعات الوطنية، ويساعد على تقليص فجوة المهارات، ورفع الإنتاجية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأشار المشاركون إلى أن المشاورات تمثل خطوة أساسية نحو تطوير برامج مشتركة قائمة على الحوار والتنسيق المؤسسي، بما يدعم مسارات الإصلاح الوطنية ويعزز قدرة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

وأكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في ختام المشاورات التزامه بمواصلة المشاركة الفاعلة في جميع الحوارات الوطنية ذات الصلة بسوق العمل، والعمل مع الشركاء المحليين والدوليين على تطوير سياسات وبرامج تعزز العمل اللائق، وتحسن ظروف العمل، وتوفر فرصاً اقتصادية مستدامة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة في الأردن.

في إطار نهج الحوار الاجتماعي وتعزيز الشراكات الوطنية والدولية، شارك الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في سلسلة مشاورات موسّعة عُقدت اليوم في مبنى الاتحاد العام بمشاركة ممثلين عن منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، والاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف بحث آفاق تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، بما يعزز فرص العمل اللائق ويرسخ التنمية المستدامة.

وجاءت هذه المشاورات ضمن جهود تشاركية تسعى إلى توحيد الرؤى بين أطراف الإنتاج والمؤسسات الدولية المعنية، من أجل صياغة مقاربات عملية تستجيب للتحولات المتسارعة في سوق العمل، وتعالج التحديات المرتبطة بمواءمة المهارات مع احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خلال المشاورات

أهمية اعتماد نهج تشاوري مستدام يضمن مشاركة ممثلي العمال في تصميم سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني، باعتبارهم طرفاً رئيسياً في عملية الإنتاج والتنمية، مشدداً على أن نجاح أي إصلاحات في هذا القطاع يرتبط بمدى انسجامها مع واقع سوق العمل واحتياجات القوى العاملة.

نقابة المناجم والتعدين والإسمنت تعقد اجتماع الهيئة العامة



الذنيبات يلتقي الهيئة العامة للنقابة ويستعرض انجازات شركة الفوسفات

كما صادقت الهيئة العامة بالاجماع، على إبراء الذمة المالية لأعضاء الهيئة الإدارية للنقابة، وتم اختيار مدقق حسابات لعام 2026، إلى جانب التصويت على محضر أعمال الاجتماع الذي تضمن عددا من القضايا النقابية والتنظيمية.

وأكد الفناطسة، خلال الاجتماع أن الحركة النقابية العمالية في الأردن تقف خلف مواقف الدولة الأردنية وقيادتها الهاشمية، مشددا على أن العمال يشكلون جزءاً أساسياً من الجبهة الوطنية الداعمة لمواقف الأردن في مختلف القضايا الوطنية والإقليمية. مشيراً إلى أن النقابة تقف خلف جلالة الملك عبدالله الثاني في جهوده السياسية والدبلوماسية لحماية مصالح الأردن والدفاع عن قضايا الأمة، في ظل الظروف والتحديات الإقليمية التي تشهدها المنطقة.

عقدت النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين والأسمنت، اجتماع الهيئة العامة "العادي" برئاسة رئيس النقابة، ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، وبمشاركة أعضاء الهيئة الإدارية واللجان النقابية التابعة للنقابة، وبحضور نائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، مندوباً عن الاتحاد.

وحقق الاجتماع النصاب القانوني بحضور 84 عضواً من أصل 95 من أعضاء الهيئة العامة، يمثلون اللجان النقابية في المنشآت المنضوية تحت مظلة النقابة. وناقش الاجتماع التقريرين المالي والإداري للنقابة لعام 2025، وتمت المصادقة عليهما بالاجماع، كما تمت المصادقة على تعديلات النظام الداخلي للنقابة.

وفيما يتعلق بالتعديلات المطروحة على قانون الضمان الاجتماعي، أكد الغناطسة أن الاتحاد، يتابع الملف باهتمام بالغ، لافتاً إلى أن الحركة العمالية حريصة على أن تراعي أي تعديلات مقترحة مصلحة العمال وتعزيز الحماية الاجتماعية لهم. وأضاف أن النقابة ستواصل جهودها بالتنسيق مع الاتحاد العام لإيصال صوت العمال إلى الجهات التشريعية والتنفيذية، من خلال اللقاءات والحوار مع الجهات المعنية، وفي مقدمتها لجنة العمل والتنمية الاجتماعية النيابية، بما يضمن إعادة النظر في التعديلات المطروحة وبما يحقق العدالة والإنصاف لعمال الوطن كافة.



وأظهر التقرير الإداري للنقابة، أن عام 2025 شهد إنجازات نقابية بارزة، تمثلت في توقيع 6 اتفاقيات عمل جماعية مع عدد من الشركات العاملة في القطاع، بقيمة تقديرية بلغت نحو 82 مليون دينار، شملت شركة البوتاس العربية، وشركة حديد الأردن والشركات التابعة لها، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، والشركة الهندية الأردنية للكيماويات، وشركة الأسمدة اليابانية، إضافة إلى الشركة الأردنية الهندية للأسمدة (جيفكو)، الأمر الذي أسهم في تحسين الأجور والمزايا العمالية وتعزيز الاستقرار في بيئة العمل.

وبيّن التقرير أن النقابة، واصلت دورها في متابعة القضايا العمالية الفردية والجماعية مع إدارات الشركات المختلفة ووزارة العمل، من خلال الاتصالات المباشرة والمخاطبات الرسمية والزيارات الميدانية، إضافة إلى مشاركتها في عدد من اللجان الداخلية في الشركات كممثلين عن العمال، بما يعزز الدفاع عن حقوقهم وتحسين شروط العمل.

كما أشار التقرير إلى جهود النقابة في معالجة عدد من الملفات العمالية المهمة، ومن بينها متابعة قضية توقف مصنع شركة حديد الأردن عن العمل لمدة تسعة أشهر، حيث بذلت النقابة جهوداً مكثفة مع إدارة الشركة أسفرت عن توقيع اتفاقية تضمنت دفع مستحقات العاملين على ست دفعات، إلى جانب إعادة تشغيل العمال من خلال المقاول الجديد سيتولى تأهيل المصنع وتشغيله.

ولفت التقرير كذلك إلى أن النقابة تابعت باهتمام ملف التأمين الصحي لمتقاعدي شركة مناجم الفوسفات الأردنية ممن لم يتمكنوا من الاستمرار في الاشتراك بصندوق التأمين الصحي لما بعد التقاعد، حيث تم التوصل إلى اتفاق مع الشركة يقضي بإعادة المبالغ المقتطعة منهم كاشتراكات في الصندوق، وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة لهذه الفئة نحو 1.3 مليون دينار



كما استعرض التقرير عدداً من الأنشطة النقابية والتنظيمية، من بينها إصدار 215 كتاباً رسمياً خلال عام 2025 تتعلق بالقضايا العمالية والشركات المنضوية تحت مظلة النقابة، إلى جانب إصدار بيانات عمالية مرتبطة بالمناسبات الوطنية والرسمية والفعاليات النقابية المختلفة، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات العمالية العربية والإقليمية والدولية، وتنظيم دورات تثقيف عمالي لأعضاء النقابة بهدف تعزيز المعرفة النقابية وتطوير مهارات العمل النقابي.



وعقب اجتماع الهيئة العامة، عقد رئيس مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية الدكتور محمد الذنيبات لقاءً مع أعضاء الهيئة العامة للنقابة، بحضور الرئيس التنفيذي للشركة المهندس عبدالوهاب الرواد، وذلك في إطار نهج التواصل المستمر وتعزيز الشراكة بين إدارة الشركة والنقابة العامة، بما يعكس متانة العلاقة الإيجابية التي تجمع الطرفين وحرصهما المشترك على ترسيخ الحوار والتعاون بما يخدم مصلحة العاملين والشركة على حد سواء.

واستعرض الذنيبات خلال اللقاء أبرز النجاحات والإنجازات التي حققتها الشركة خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن شركة مناجم الفوسفات الأردنية تواصل ترسيخ مكانتها بوصفها ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، بفضل نتائجها المالية والتشغيلية المتميزة وتوسعها في الأسواق العالمية وتطوير صناعاتها التحويلية.

وقدم الذنيبات، إيجازاً حول واقع الشركة في ظل الظروف الإقليمية الراهنة، مشيراً إلى متانة أدائها وقدرتها على مواصلة النمو، بما يكرس دور الشركة كشريك فاعل في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن.



اتحاد العمال بالتعاون مع "العمل الدولية" ينظم النشاط الختامي ضمن مشروع "قوة النقابات"



ورشة عمل حول تمكين المرأة النقابية عبر سياسة للحماية من العنف وأخرى لدعم وصولها إلى مواقع القيادة

وأكد رئيس الاتحاد، خالد الفناطسة، أن توفير بيئة عمل خالية من العنف والتحرش يشكل حقا أساسيا من حقوق العمال والعاملات، وركيزة رئيسية من ركائز العمل اللائق، مشددا على أهمية إدماج السياسات المراعية لكلا الجنسين في اتفاقيات العمل الجماعية، بما يعزز الحماية، خاصة للنساء العاملات، ويدعم مشاركتهن الفاعلة في سوق العمل.

وأضاف أن هذا التدريب يمثل خطوة عملية لبناء قدرات النقابيين والنقابيات للتعامل مع هذه القضايا ذات العلاقة بمهنية وفعالية، بما ينعكس إيجابا على بيئات العمل المختلفة.

من جانبها، أكدت مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، ريم أصلان، أهمية الشراكة مع الاتحاد في دعم قضايا المرأة ومعالجة التحديات التي تحول دون الوصول إلى بيئة عمل آمنة ولائقة.

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، ورشة تدريبية متخصصة حول تمكين المرأة النقابية من خلال توفير بيئة عمل آمنة، ودعم وصولها إلى مواقع القيادة النقابية، هي النشاط الختامي ضمن مشروع "قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولية ومساواة بين الجنسين".

وشارك في الورشة رؤساء النقابات العمالية، وأعضاء لجنتي المرأة والشباب وفريق العمل في كل من الاتحاد ومنظمة العمل الدولية، بهدف مناقشة سياسة الحماية الداخلية للاتحاد المتعلقة بالعنف والتحرش، وتعزيز إدماج أحكام مستجيبة لكلا الجنسين في اتفاقيات العمل الجماعية، بما يساهم في تعزيز حماية النساء العاملات، ودعم بيئات عمل أكثر أمانا وشمولا.

وتضمنت الورشة جلسة، قدمتها الخبيرة القانونية رانيا وهبه، حول مسودة سياسة داخلية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة تمثيل النساء في المناصب القيادية في الاتحاد والنقابات التابعة لها، تطرقت فيها، إلى التحديات وفرص التمكين، بهدف تعزيز حضور المرأة في مواقع صنع القرار النقابي، ودعم وصولها إلى مواقع المسؤولية النقابية.

وتهدف السياسة المقترحة، إلى تكريس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وإبراز الدور المحوري للنساء النقابيات في الحركة العمالية، وربط السياسة بالتشريعات الوطنية، استنادا الى اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات العلاقة.

من جانبهم، قدم المشاركون والمشاركات ملاحظات متنوعة حول مسودة السياسة، بهدف تطويرها؛ كي تنسجم مع بيئة العمل النقابي سواء في الأطر التنظيمية النقابية للاتحاد، أو النقابات العمالية المختلفة.

يأتي هذا النشاط بدعم من مشروع "المساواة في العمل" الذي يُنفذ بالتعاون مع حكومة مملكة النرويج.

واستعرضت أطلان، أبرز المحطات التي دعمت فيها المنظمة مسار تعزيز بيئة عمل آمنة للمرأة، بدءا من تدقيق النوع الاجتماعي التشاركي، مروراً بدعم الخطة الاستراتيجية للاتحاد، وختاماً أنشطة مشروع "قوة النقابات"، بما في ذلك جلسات الحوار الاجتماعي حول حماية الأمومة والاقتصاد الرعائي، والمرأة في مواقع صنع القرار، والتي أسهمت مخرجاتها في الوصول إلى توصيات مؤتمر العمل الوطني الذي عقد العام الماضي.

واستعرضت خبيرة النوع الاجتماعي والمدربة مرام عليّات، مسودة سياسة "الحماية من العنف والتحرش" في الاتحاد والنقابات المنضوية تحت مظلته، من حيث أهدافها ونطاقها والفئات المشمولة فيها، إلى جانب التعريفات والسلوكيات، وآليات التطبيق والاستجابة.



وناقش المشاركون والمشاركات من رؤساء ورئيسات النقابات والحضور، بنود السياسة، كما قدموا ملاحظات بهدف تطويرها وصولاً إلى صيغة نهائية يتم اعتمادها رسمياً وفق النظام الداخلي للاتحاد لتصبح سارية التطبيق.





نقابة الخدمات العامة: اتفاقية جماعية

يستفيد منها 23 ألف عامل في المطاعم السياحية

كما نصت الاتفاقية، على الالتزام بأي قرار يصدر من مجلس الوزراء براتب الحد الأدنى للأجور للعمال الأردنيين (290)، مع مراعاة عدم احتساب بدل الخدمة كجزء من الأجر. والالتزام بتوفير وضمان بيئة عمل آمنة وفقاً لنصوص قانوني العمل والضمان الاجتماعي، وما اشتملت عليه من: حق الاشتراك بالضمان، ساعات العمل، الأجازات، بدل العمل الإضافي وبدل العطل الأسبوعية والأجازات الدينية والرسمية.

وتلتزم المطاعم السياحية بتقديم عقود عمل عادلة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية، وصرف الزيادة السنوية وفقاً لتعليمات كل منشأة بما يتناسب مع نسب التضخم المعلنة قدر الامكان. إلى جانب عقد ورش تثقيفية للعاملين وأصحاب العمل حول قانون العمل وما تضمنه من حقوق وواجبات على الطرفين.

وحسب الاتفاقية، تلتزم النقابة بعدم تقديم أي مطالبات عمالية للجمعية خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ توقيعها. يذكر أن نقابة العاملين في الخدمات العامة تمثل جميع العاملين في قطاع المطاعم السياحية، فيما تمثل جمعية المطاعم السياحية؛ كافة المطاعم السياحية المصنفة والمرخصة من قبل وزارة السياحة والآثار.

وقعت النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهنة الحرة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وجمعية المطاعم السياحية الأردنية، اتفاقية عمل جماعي على مستوى القطاع، يستفيد منها نحو 23 ألف عامل، وتسري على 1450 مطعماً سياحياً، ومدتها 3 سنوات بكلفة إجمالية تقدر بـ 3.5 مليون ديناراً.

وتتعهد الجمعية، بموجب الاتفاقية التي وقعها رئيس النقابة خالد أبو مرجوب ورئيس مجلس إدارة الجمعية عصام فخر الدين، بحضور مدير مديرية علاقات العمل عدنان الدهامشة؛ بمنح الأولوية في التعيين في المطاعم السياحية للعامل الأردني، والعمل الجاد على إحلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الوافدة من خلال تشجيع وتدريب العمالة المحلية على أعمال القطاع.

وبموجب الاتفاقية، تلتزم المطاعم التي تتقاضى بدل الخدمة بقيمة (5%) و/أو أي نسبة يتم إقرارها خلال فترة سريان الاتفاقية، بصرف بدل الخدمة التي يتم تحصيلها مهما بلغت قيمتها، بالتساوي بين العاملين كافة وعدم حجبها عنهم، وحسب ما هو معمول حالياً وطبقاً لظروف كل مطعم سياحي.

نقابة النقل الجوي تعقد اجتماع الهيئة العامة وتقر التقريرين الإداري والمالي



الرواتب والحوافز وإقرار سلم رواتب عادل يحقق الاستقرار الوظيفي، إلى جانب تعزيز الاتفاقيات الجماعية مع الشركات العاملة في القطاع، ما أسهم في تحقيق مزايا إضافية للعاملين.

واشار إلى أن النقابة واصلت تنفيذ برامجها الاجتماعية، وفي مقدمتها برنامج المنح الجامعية لأبناء العاملين، بدعم من عدد من الشركات، مؤكداً أن هذه البرامج تعكس التزام النقابة بدورها الاجتماعي إلى جانب دورها النقابي.

من جهته، قال أمين سر النقابة السيد نبيل سالم إن التقرير الإداري يعكس حجم الجهود التي بذلتها الهيئة الإدارية في متابعة قضايا العاملين في مختلف مواقع العمل، مبيّناً أن النقابة عقدت اجتماعات دورية ولقاءات مباشرة مع العمال، واستمعت إلى ملاحظاتهم وعملت على معالجة معظمها من خلال الحوار مع إدارات الشركات.

وأضاف أن النقابة أولت اهتماماً خاصاً بملف الصحة والسلامة المهنية، من خلال عقد دورات توعوية وإرشادية، إلى جانب توسيع قاعدة الانتساب وتعزيز التواصل مع العاملين في القطاع، بما يسهم في ترسيخ العمل النقابي المؤسسي.

وقد أكد إلى أن النقابة تابعت عن كثب قضايا العاملين في عدد من الشركات، حيث أسفرت الجهود عن تحقيق زيادات سنوية ومكافآت مالية.

وحضر الاجتماع أعضاء الهيئة الإدارية للنقابة.

وافقت الهيئة العامة للنقابة العامة للعاملين بالنقل الجوي والسياحة، خلال اجتماعها السنوي، الذي عقد في مجمع النقابات المهنية بحضور مندوب الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن رئيس نقابة الخدمات الصحية سعادة السيد محمد غانم على التقريرين الإداري والمالي لعام 2025، بعد مناقشات عكست حرص الهيئة العامة على متابعة أداء النقابة وتعزيز دورها في خدمة منتسبيها.

وشهد الاجتماع استعراضاً شاملاً لأبرز إنجازات النقابة والتحديات التي واجهت قطاع النقل الجوي والسياحة خلال العام الماضي، في ظل ظروف إقليمية واقتصادية معقدة ألقت بظلالها على هذا القطاع الحيوي.

وقال رئيس النقابة سعادة السيد يوسف قنب، في كلمته أمام الهيئة العامة، أن النقابة واصلت أداء دورها الوطني والنقابي رغم التحديات، مشدداً على أنها "ستبقى بيتاً لجميع العاملين ومنبراً للحوار المسؤول والبناء"، ومشيراً إلى أن قوة النقابة تنبع من التفاف أعضائها حولها ودعمهم لرسالتها. وأضاف أن النقابة عملت خلال العام الماضي على متابعة قضايا العاملين والدفاع عن حقوقهم، والتصدي لأي محاولات تمس أمنهم الوظيفي أو مكتسباتهم العمالية.

وبيّن أن النقابة وضعت خطة عمل متكاملة لعام 2025، ركزت على تحسين أوضاع العاملين، بما في ذلك السعي لزيادة



"العمل النيابية" تواصل اجتماعاتها حول قانون الضمان الاجتماعي

الحواري: قانون الضمان الاجتماعي يتطلب مقاربة شمولية متوازنة

الاتحاد العام لنقابات العمال: التعديلات السابقة أضرت بالعمال

المصلحة العامة، مع التركيز على توسيع مظلة الشمول، الحد من التهرب التأميني، واستدامة المؤسسة وحماية حقوق المشتركين.

بدوره، أشار الفناطسة إلى أن التعديلات السابقة على قوانين الضمان الاجتماعي كانت الأكثر ضرراً بالعمال والموظفين، مما قد يدفع المشتركين للبحث عن خيارات تأمينية أخرى.

وأكد على أن تحقيق الاستدامة لا يقتصر على تحسين الإجراءات التأمينية، بل يتطلب تعديل القوانين المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والعمل، وتوسيع الشمول، وتبسيط الإجراءات بما يتوافق مع طبيعة مختلف المهن، مع الحفاظ على استقلالية مؤسسة الضمان لضمان الأداء المؤسسي.

وشدد ممثلو النقابات على ضرورة إعادة دراسة مشروع القانون، ومراجعة أسباب التعديلات المتكررة، وتحليل واقع سوق العمل بمنظور شامل، مع التركيز على حماية حقوق المشتركين، رفع الحد الأدنى للأجور والراتب التقاعدي، وتصنيف المهن الخطرة، إلى جانب تعزيز الرقابة الإدارية والمالية والحوكمة المؤسسية لصندوق استثمار الضمان.

واصلت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان النيابية، برئاسة النائب أندريه الحواري، لقاءاتها الحوارية لمناقشة مشروع القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي، في اجتماع موسع مع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بحضور رئيس الاتحاد خالد الفناطسة وأعضاء مجلس الاتحاد.

وقال الحواري في مستهل الاجتماع إن اللقاء يأتي ضمن سلسلة اجتماعات تهدف للوصول إلى صيغة توافقية لمشروع القانون، مؤكداً أن العمال يشكلون ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، ما يستدعي تعزيز حمايتهم وصون حقوقهم، وأن دور الاتحاد العام للنقابات لا يقتصر على تمثيل العمال، بل هو شريك رئيس في منظومة العمل الوطني.

وأشار الحواري إلى أن قانون الضمان الاجتماعي يُعد من التشريعات ذات الأثر المجتمعي الواسع، ما يستوجب تبني مقاربة شمولية توازن بين العدالة والاستدامة، مع الاستفادة من خبرات وتجارب النقابات العمالية.

وأضاف أن اللجنة حريصة على الاستماع لجميع الأطراف بهدف تجويد النصوص التشريعية وتعزيز متانتها القانونية، بما يخدم



اتحاد العمال يبحث مع منظمة العمل الدولية أوضاع العمال المهاجرين والتحديات لعقد ورشة

كما أكدت السيدة أليكس نصري أهمية تعزيز التعاون بين منظمة العمل الدولية والاتحاد العام لتنفيذ برامج ومبادرات مشتركة تسهم في رفع مستوى الوعي بالحقوق العمالية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي. بدوره، استعرض السيد مصطفى سعيد الدور الذي يقوم به مكتب الأنشطة العمالية في المنطقة العربية في دعم المنظمات النقابية وتطوير قدراتها المؤسسية، مشيراً إلى أن الورشة ستشكل منصة مهمة لتبادل الخبرات الإقليمية ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه العمال المهاجرين.

وشهد الاجتماع نقاشاً موسعاً حول برنامج الورشة ومحاورها الرئيسية، والتي ستتناول قضايا التنظيم النقابي للعمال المهاجرين، وآليات تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية، والتحديات التي تواجه العاملين في قطاعات الزراعة وعمال المنازل والغزل والنسيج، إلى جانب استعراض التجارب الناجحة في الدفاع عن حقوق هذه الفئات وتعزيز اندماجها في بيئة العمل. وفي ختام الاجتماع، أعرب الجانبان عن تقديرهما لمستوى التعاون القائم، مؤكدين التزامهما بمواصلة العمل المشترك لتعزيز مبادئ العمل اللائق، وتوسيع نطاق الحماية والتمثيل النقابي للعمال المهاجرين، بما ينسجم مع رؤية منظمة العمل الدولية وأهداف الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في بناء بيئة عمل أكثر عدالة واستدامة.

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، خلال اجتماع موسع عقد في مقر منظمة العمل الدولية في جنيف، مع وحدة العمالة المهاجرة في المنظمة، سبل تعزيز التعاون المشترك في مجال حماية حقوق العمال المهاجرين، والتحديات النهائية لعقد ورشة العمل المتخصصة التي تستضيفها العاصمة عمان خلال الفترة من 22 إلى 24 حزيران حول تعزيز المشاركة النقابية الشاملة، والاستخدام العادل، والوصول إلى العدالة للعمال المهاجرين في الأردن، وتركز على قطاعات الزراعة، وعمال المنازل، والغزل والنسيج.

وترأست وفد منظمة العمل الدولية السيدة جلاديس سينوروس رئيسة وحدة العمالة المهاجرة بحضور السيدة أليكس نصري من الوحدة، والسيد مصطفى سعيد مسؤول المنطقة العربية في مكتب الأنشطة العمالية، فيما حضر اللقاء من جانب الاتحاد العام كل من السيد خالد أبو مرجوب نائب رئيس الاتحاد، والسيدة بشرى السلطان عضو المكتب التنفيذي، ومستشار الاتحاد السيد نظام قاحوش.

وأكد رئيس الاتحاد خلال الاجتماع أهمية تعزيز الشراكة القائمة بين الاتحاد ومنظمة العمل الدولية بما يساهم في ترسيخ مبادئ العمل اللائق والعدالة الاجتماعية، وتطوير الآليات الكفيلة بحماية حقوق العمال المهاجرين وتحسين ظروف عملهم، انسجاماً مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

اتحاد العمال يطلق تدريب المدربين النقابيين

المرحلة (2) بالشراكة مع فريدريتش إيبيرت



العمال، والدفاع عن مصالحهم بأساليب حديثة قائمة على الحوار والمعرفة القانونية والمهارات العملية.

وأضاف، إن اتحاد العمال ينظر إلى المشاركين كمدرربين مستقبليين وقادة تغيير، تقع على عاتقهم مسؤولية نقل الخبرة إلى زملائهم في مواقع العمل، وتعزيز الوعي بالحقوق والواجبات، والمساهمة في تطوير الأداء النقابي، مثنياً، الشراكة الراسخة مع مؤسسة فريدريتش إيبيرت، ودورها البارز في دعم خطة الاتحاد الاستراتيجية.

من جهته، أوضح مدير مؤسسة فريدريتش إيبيرت، سغن شفيرزنسكي، أن دورة تدريب المدربين التي تم عقدها نهاية العام الماضي، شكلت تجربة اختبارية، حيث يستند البرنامج الجديد إلى الخبرات المكتسبة، ويركز على التدريب العملي في تأهيل المدربين النقابيين، استناداً إلى الدليل التدريبي للنقابات العمالية.

وأشاد شفيرزنسكي، بجهود الخبراء الثمانية في إعداد الدليل التدريبي، ودورهم في تطوير محتوى الدليل وجدول الأعمال للبرامج التدريبية المختلفة وتقديم أنشطة التدريب، إلى جانب فريق العمل في الاتحاد والمؤسسة على دورهم في انجاح أنشطة البرنامج.

أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع مؤسسة فريدريتش إيبيرت الألمانية، برنامج تدريب المدربين النقابيين - المرحلة الثانية، بمشاركة ممثلين عن النقابات العمالية من مختلف القطاعات.

وتناولت الورشة الأولى الحقوق العمالية والمفاوضات الجماعية وقدمها كلا من: د.ميسون الريماوي، الاستاذ علي الحديد، و مدير مديرية علاقات العمل في وزارة العمل عدنان الدهامشة، فيما تعقد الورشة الثانية خلال الشهر القادم، وتتناول "زيادة العضوية النقابات" و"إدارة الحملات النقابية" ويقدمها عدد من الخبراء والمدربين .

ويهدف البرنامج، إلى تطوير كوادر نقابية مؤهلة وقادرة على نقل المعرفة والمهارات داخل مواقع العمل، بما يعزز فاعلية التنظيم النقابي ودور النقابات في الدفاع عن حقوق العمال.

وأكد رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، في كلمة الافتتاح، أن انعقاد البرنامج يأتي في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى ترسيخ مفاهيم العمل اللائق، وتعزيز ثقافة الحقوق والواجبات العمالية، وبناء كوادر نقابية قادرة على نقل المعرفة، وتمكين



اختتام الورشة الأولى ضمن برنامج تدريب المدربين النقابيين 2



ويأتي البرنامج، استكمالاً للجهود التي بذلت بعد تطوير الدليل التدريبي للنقابات العمالية، بهدف تطوير كوادر نقابية مؤهلة وقادرة على نقل المعرفة والمهارات داخل مواقع العمل، بما يعزز فاعلية التنظيم النقابي ودور النقابات في الدفاع عن حقوق العمال.

اختتم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بالتعاون مع مؤسسة فريدريتش إيبيرت الألمانية، الورشة الأولى ضمن برنامج تدريب المدربين النقابيين - المرحلة الثانية، بمشاركة ممثلين عن النقابات العمالية من مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وتناولت الورشة، التي استمرت على مدى أربعة أيام، الحقوق العمالية، والمفاوضات الجماعية، وقدمها كلا من الخبراء في القضايا العمالية: د.ميسون الريماوي، الاستاذ علي فلاح الحديد، و مدير مديرية علاقات العمل في وزارة العمل عدنان الدهامشة، فيما تعقد الورشة الثانية خلال الشهر القادم، وتتناول "زيادة العضوية النقابات" و"إدارة الحملات النقابية" ويقدمها عدد من الخبراء والمدربين.



وفد نقابي برئاسة الفناطسة يزور اتحاد عمال

سوريا ويبحث آفاق العمل المشترك

وقال الفناطسة، إن العلاقات بين الشعبين الأردني والسوري علاقات تاريخية راسخة، كما أن التنسيق النقابي يُعد ركيزة أساسية لحماية حقوق العمال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في كلا البلدين. مؤكدا استعداد اتحاد العمال لتوسيع آفاق الشراكة والتعاون مع الجانب السوري، لا سيما في مجالات التدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات النقابية، بما ينعكس إيجاباً على تنظيم سوق العمل وحماية حقوق العمال.

من جانبه، أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا فواز الأحمد، الأهمية الاستراتيجية للورشة، معتبراً أن زيارة الوفد الأردني تعكس عمق الروابط الأخوية والقومية، وتجسد عودة التنسيق المشترك بين المنظمات النقابية في البلدين. وأوضح أن التعاون السوري الأردني يمثل نموذجاً متقدماً في مجالات

زار وفد نقابي برئاسة رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، مقر الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا، والتقى برئيس الاتحاد فواز الأحمد وعدد من قيادات العمل النقابي السوري، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تطوير آفاق العمل المشترك وتعزيز التنسيق النقابي بما يخدم مصالح العمال في البلدين الشقيقين.

وشارك الوفد النقابي، خلال الزيارة، في ورشة عمل نظمها اتحاد عمال سوريا، حول الرؤية المستقبلية للتعاون النقابي بين الجانبين، بهدف وضع خارطة طريق لإطلاق مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق، تقوم على مواجهة التحديات العمالية الراهنة واستثمار الفرص المتاحة في مجالات التشغيل، والحماية الاجتماعية، وبناء القدرات.



وتضمنت الورشة عروضاً متخصصة حول تمكين المرأة العاملة، حيث قدمت، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام في سوريا ورئيسة لجنة المرأة العاملة، سناء واكد، عرضاً لتجربة الاتحاد في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، فيما استعرضت رئيسة لجنة المرأة العاملة في الأردن، داليا عسces، آفاق التعاون المقترحة بين الجانبين لتطوير بيئة عمل داعمة ومنصفة للمرأة.

واختتمت أعمال الورشة بتلخيص النتائج والتوصيات التي تم التوافق عليها كخارطة طريق للمرحلة المقبلة، إلى جانب توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين الاتحادين السوري والأردني، وتبادل الدروع التكريمية تقديراً للجهود المبذولة في تعزيز العلاقات النقابية بين البلدين.

التدريب المهني، والسلامة والصحة المهنية، والحماية الاجتماعية، وتمكين الشباب والمرأة في سوق العمل، معرباً عن تقديره للدعم الإنساني الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية للشعب السوري، ولدور الحركة النقابية الأردنية في مساندة العمال السوريين.

وناقشت الورشة عدداً من المحاور، من بينها واقع العمالة السورية في الأردن، حيث استعرض الفناطسة الجهود المبذولة لتنظيم مشاركتها في سوق العمل ضمن أطر قانونية تضمن حقوق العمال وأصحاب العمل على حد سواء. كما تناولت الجلسات سبل مواءمة اتفاقيات التعاون النقابي لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة وتعزيز دور النقابات في حماية الحقوق العمالية.

اتحاد عمال النقل في سوريا يزور اتحاد العمال ويوقع بروتوكول تعاون مع نقابة النقل الجوي



وجرى خلال الزيارة توقيع بروتوكول تعاون نقابي بين النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة، ونظيرتها في سوريا، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير آليات العمل المشترك.

وتضمن البروتوكول تبادل الخبرات وتنظيم برامج تدريبية وورش عمل مشتركة، إلى جانب تنفيذ مبادرات توعوية لرفع الثقافة العمالية، وتنشيط التعاون في المجال السياحي، ودعم وتطوير قطاع النقل الجوي، إضافة إلى عقد لقاءات دورية وبحث فرص توقيع اتفاقيات مستقبلية تخدم المصالح المشتركة.



وفي ختام اللقاء، جرى تبادل الدروع التذكارية بين الجانبين، تأكيداً على متانة العلاقات الأخوية والنقابية، والرغبة المشتركة في تطويرها خلال المرحلة المقبلة.

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، مع رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال النقل في سوريا أحمد يونس، والوفد المرافق له، أوجه التعاون المشترك وسبل تطوير العمل النقابي بين الجانبين، بما يسهم في تطوير بيئة العمل وتحسين أوضاع العاملين في البلدين الشقيقين. جاء ذلك خلال زيارة نقابية، إلى مقر الاتحاد العام، بحضور رئيس النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة، يوسف قنّب، وأعضاء الهيئة الإدارية للنقابة، ونائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب.



وأكد الفناطسة، أهمية توسيع مجالات التعاون بين النقابات العمالية في البلدين، بما يعزز العمل العربي المشترك ويخدم مصالح الطبقة العاملة، مشدداً على عمق العلاقات النقابية التي تجمع الأردن بالجمهورية العربية السورية.



المناطسة يبحث مع رئيس اتحاد عمال سوريا تعزير التعاون النقابي وتفعيل بروتوكول الشراكة

لجنة نقابية مشتركة لمتابعة قضايا العمالة السورية في الأردن

على تفعيل بنوده وتوسيع مجالات التنسيق والعمل المشترك، بما يخدم القضايا العمالية في البلدين الشقيقين.

وخلال الزيارة، أطلع الوفد السوري على آلية عمل مكتب إصدار تصاريح العمل التابع لوزارة العمل والموجود في مقر الاتحاد، حيث تم استعراض الإجراءات المتبعة في إصدار تصاريح العمل للعمال السوريين.

واتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة تعنى ببحث ومتابعة قضايا العمالة السورية في الأردن، والعمل على إيجاد حلول عملية ومستدامة لها، بما يضمن حقوق العمال وينظم سوق العمل وفق الأطر القانونية المعمول بها.

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد المناطسة، مع رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا فواز الأحمد، خلاله زيارته إلى مقر الاتحاد، سبل تعزير العلاقات النقابية بين الطرفين، وعددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتناول اللقاء آفاق تعزير العلاقات النقابية العربية في ظل الظروف الراهنة، وتداعيات الحرب في المنطقة، بحضور نائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، ونائب رئيس النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين والإسمنت محمد الحجايا.

كما ناقش الجانبان، بروتوكول التعاون الموقع بين الاتحادين، خلال زيارة الوفد النقابي الاردني إلى سوريا، حيث جرى الاتفاق

اتحاد العمال يحتفي باليوم الوطني للعلم الأردني



وأشار الفناطسة إلى أن الاحتفال بالعلم الأردني هو تأكيد متجدد على الانتماء الصادق للوطن، والالتفاف حول القيادة الهاشمية الحكيمة، مجدداً الاعتزاز بما يمثله العلم من وحدة لكل الأردنيين، ومعبراً عن الفخر بما حققه الوطن من إنجازات في مختلف الميادين.

وشدد على أن عمال الأردن كانوا وسبقون في طليعة مسيرة البناء والتنمية، يحملون مسؤولية النهوض بالوطن، ويجسدون بقيمهم وعطائهم معنى الإخلاص والانتماء، مؤكداً أن سواعد العمال ستبقى مخلصة لراية الوطن، تعمل من أجل ازدهاره وتقدمه، ليبقى العلم خفاقاً عالياً في سماء الأردن.

وفي ختام كلمته، رفع الفناطسة أسمى آيات الولاء والانتماء إلى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وسمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، مؤكداً وقوف عمال الأردن صفاً واحداً خلف القيادة الهاشمية، ومواصلة مسيرة التحديث والإصلاح، ليبقى الأردن آمناً مستقراً، عزيزاً قوياً بأبنائه، مجدداً التأكيد أن شعار عمال الأردن سيبقى: يد تبني الوطن ويد تحمل العلم.

شارك الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن أبناء الوطن، الاحتفاء باليوم الوطني للعلم الأردني، الذي يصادف 16 نيسان من كل عام، ويعبر عن معاني الانتماء والاعتزاز براية الوطن، وقيم الولاء والوفاء للأردن وقيادته الهاشمية.

وبهذه المناسبة الوطنية العزيرة، نظم الاتحاد وقفة وطنية أمام مقره في العاصمة عمان، بمشاركة رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، ورؤساء النقابات عمالية، وأعضاء من لجنتي المرأة والشباب، وفريق العمل في الاتحاد، تأكيداً على التمسك بالثوابت الوطنية، وتجديداً للعهد بأن يبقى العلم الأردني عنواناً للفخر والعمل المشترك من أجل رفعة الوطن وتقدمه.

وأكد الفناطسة، خلال الوقفة، أن هذه المناسبة تمثل محطة وطنية، نستحضر فيها رمزية العلم الأردني ودلالاته العميقة، باعتباره عنوان السيادة والكرامة، وشاهداً على مسيرة وطن بناه الأردنيون عبر الأجيال بالإرادة والعمل، كما أنه يختصر في ألوانه قصة وطن عظيم صنعه الآباء والأجداد بسواعدهم وإرادتهم الصلبة.



اتحاد العمال يبحث مع "العمل الدولية" تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية للعمال

وأكد الفناطسة أهمية الشراكة مع منظمة العمل الدولية في دعم جهود الاتحاد لتطوير السياسات الاجتماعية، مشددًا على ضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي كأداة رئيسية لضمان تبني سياسات عادلة ومستدامة تستجيب لاحتياجات مختلف فئات العاملين.

من جانبها، رحبت المنظمة باستمرار التعاون مع الاتحاد، مؤكدة استعدادها لتقديم الدعم الفني وبناء القدرات، بما يمكّن الاتحاد من تعزيز دوره في الحوار الاجتماعي حول قضايا الضمان الاجتماعي والتشريعات المرتبطة به.

وفي ختام الاجتماع، شدد الطرفان على أهمية مواصلة التنسيق والتعاون المشترك، بما يسهم في تطوير سياسات حماية اجتماعية أكثر شمولًا وفعالية واستدامة، ويعزز من مستوى الأمن الاجتماعي والاقتصادي للعمال في الأردن.

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، مع منظمة العمل الدولية، سبل تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية للعمال في الأردن، وذلك خلال اجتماع فني مشترك عُقد بحضور ممثلين عن الجانبين.

وشارك بالاجتماع، المنسقة القطرية للمنظمة في الأردن د.آمال موافي، والمنسقة الوطنية للحماية الاجتماعية جلنار الكردي، ومسؤولة الحماية الاجتماعية شانتال سيريسينا، بحضور نائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، ومستشار الاتحاد نظام قاحوش.

وجرى خلال الاجتماع، استعراض مجالات التعاون المشتركة الهادفة إلى تطوير منظومة حماية اجتماعية شاملة ومستدامة، بما يضمن توسيع مظلة الحماية وتحسين كفاءتها وعدالتها، فيما تركزت النقاشات على مواءمة التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي مع معايير العمل الدولية، ولا سيما اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم 102، بما يعزز حقوق العمال ويكرّس مبادئ الحماية الاجتماعية الشاملة.



اختتام المرحلة الأولى من مشروع قوة النقابات

وقال رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، "إن المشروع يمثل ثمرة تعاون بّناء مع شركائنا في منظمة العمل الدولية، الذين نشمّن دورهم الريادي في دعم قضايا العمل اللائق وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهو تعاون يعكس التزاماً مشتركاً بترسيخ قيم المساواة وتكافؤ الفرص، وبناء بيئة عمل أكثر إنصافاً واستدامة".

نظّم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، الفعالية الختامية للمرحلة الأولى من مشروع قوة النقابات من أجل عالم عمل أكثر شمولاً ومساواة بين الجنسين"، بحضور وزير العمل د.خالد البكار، وأعيان ونواب، وممثلين عن مؤسسات رسمية ومنظمات مجتمع مدني، ورؤساء النقابات العمالية.

وأكد الفناطسة، أن الاتحاد سيواصل العمل على تعزيز مشاركة المرأة في العمل النقابي، ودعم السياسات التي تضمن المساواة في الأجور والفرص، والتصدي لكافة أشكال التمييز في بيئة العمل، فضلا عن تطوير أدوات النقابات لتكون أكثر فاعلية وتأثيراً في رسم السياسات العمالية.



ويهدف المشروع، الذي امتد على مدار ستة أشهر، ونفذه الاتحاد بالشراكة مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، وبدعم من مشروع "المساواة في العمل" الممول من مملكة النرويج، إلى تعزيز المشاركة النقابية للنساء وضمان إدماج قضايا المساواة وعدم التمييز في السياسات الوطنية.

من جهتها، قالت رئيسة لجنة المرأة في الاتحاد داليا العسوس، إن خطة عملنا لهذا العام، تركز بشكل أساسي على الانتقال الى الميدان لضمان وصول نتائج المشروع إلى مختلف مواقع العمل في كافة المحافظات، مؤكدة عل أهمية التواصل المباشر مع العاملين والعاملات لفهم التحديات التي تواجههم والعمل على إيجاد حلول عملية لها بالتنسيق مع الجهات المعنية.



وتضمنت الفعالية، عرضاً موجزاً حول أبرز إنجازات مشروع "قوة النقابات"، قدمتها منسقة المشروع، شذا العقيلة، فيما استعرضت الخبيرة القانونية، أسماء عميرة، مخرجات وتوصيات مؤتمر العمل الوطني، الذي عقد في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، كما تم إطلاق الحملة الإعلامية الخاصة بالتوصيات المختارة، بهدف تعزيز الوعي بحقوق المرأة العاملة، وتسليط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين في العمل، استناداً إلى حوارات المؤتمر التي شهدت مشاركة من أطراف الانتاج الثلاثة، (العمال، أصحاب العمل، الحكومة).

وتضمنت الفعالية، إطلاق منصة التدريب التوعوية للعاملين والعاملات في قطاع التعليم الخاص، خلال عرض قدمه نائب رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، د.احمد الشوابكة.

بدورها، أكدت مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية ريم أصلان، أن العمل على رقمنة الأجور وعقود العمل في قطاع التعليم الخاص يُعد نموذجاً واضحاً لكيفية ترجمة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية إلى إصلاحات عملية تعزز الشفافية وتحمي حقوق العاملين والعاملات.

وأعربت أصلان، عن أملها في توسيع هذا النهج ليشمل قطاعات أخرى، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وبالتشاور مع كافة الشركاء، ما يساهم في بناء قاعدة بيانات متقدمة تعزز العدالة في الأجور بين الجنسين، وتدعم الحماية الاجتماعية، وتساعد على الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى المنظم، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي ومعايير العمل الدولية، سيما الإتفاقيات التي صادق عليها الأردن.



من جهتها، أشادت القائمة بأعمال السفارة النرويجية في الأردن، بيرجيتا ويسيل، بالتعاون الثلاثي بين النقابات وأصحاب العمل والحكومة، ودورها في ضمان ظروف عمل آمنة ولائقة للعاملين والعاملات في الأردن، وارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل.



عقد جماعي لحماية حقوق العاملين في قطاع التجميل



ونص العقد، على أن يلتزم كافة أصحاب صالونات التجميل ومراكز التجميل، بحقوق العمال من حيث: الالتزام بالحد الأدنى للأجور، الاشتراك بالضمان، عدد ساعات العمل اليومي، الاجازات السنوية والمرضية والعطل الرسمية والأعياد، صرف بدل العمل الإضافي والالتزام بتوفير متطلبات الصحة والسلامة المهنية ضمن بيئة العمل، إلى جانب الالتزام بتوقيع عقد عمل بين العامل وصاحب الصالون لحماية حقوق الطرفين. واتفق الطرفان، على التنسيق فيما بينهما لمساعدة أي عامل يرغب في فتح صالون أو مركز تجميل للسيدات، والاستفادة في ذلك من خدمات نقابة أصحاب صالونات التجميل.

كما نص العقد، على التزام العاملين بالقيام بالواجبات ومهام العمل، وبنود عقد العمل الموقع بين العامل وصاحب العمل، وإقامة نشاطات ودورات تدريبية لرفع كفاءة العاملين بالتنسيق مع نقابة أصحاب صالونات التجميل.

وقعت النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنقابة العامة لأصحاب صالونات التجميل، عقد عمل جماعيا، يهدف إلى حماية حقوق العاملين في قطاع التجميل، والتعاون والتنسيق من أجل تنظيم شؤون العاملين في المهنة.

وبموجب العقد، التي وقعه رئيس النقابة العامة خالد أبو مرجوب، ورئيس نقابة أصحاب صالونات التجميل إياد سمارة، ويسري على نحو 70 ألف عامل وعاملة، اتفق الفريقان على أن كل من يعمل في مهنة تجميل السيدات يجب أن يكون حاصلاً على إجازة مزاولة مهنة، وضرورة التنسيق المشترك لإجراء الاختبارات المهنية اللازمة للحصول عليها، وإعلام الجهات ذات العلاقة بأسماء من اجتازوا الاختبارات وحصلوا على مزاولة المهنة.



اتحاد العمال يشارك في إطلاق فعاليات الأسبوع الوطني الـ 20 للسلامة والصحة المهنية

وزير العمل: تعزيز منظمة الصحة والسلامة المهنية يشكل أحد المحاور الداعمة لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي

في المملكة، والتي تركز على تطوير سوق عمل تنافسي ومستدام، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين الموارد البشرية بما يسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

وبين الوزير أن وزارة العمل لديها قناعة راسخة بأن السلامة والصحة المهنية ليست مجرد إجراءات أو التزامات تشريعية، بل هي ثقافة متكاملة ومسؤولية مشتركة بين جميع أطراف الإنتاج في سوق العمل، تبدأ بالوعي وتنتهي ببيئة عمل آمنة تعزز الإنتاجية وتحافظ على رأس المال البشري الذي يمثل الثروة الحقيقية لأي مجتمع.

وأضاف أن الوزارة حريصة على التوعية والرقابة في آن واحد، مشدداً على أن تحقيق بيئة عمل آمنة يتطلب شراكة حقيقية وتكاملاً في الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لأن الاستثمار في السلامة والصحة المهنية هو استثمار في الإنسان وفي الإنتاج معاً، فكل بيئة عمل آمنة هي خطوة نحو اقتصاد أكثر استدامة وإنتاجية.

أطلق وزير العمل الدكتور خالد البكار فعاليات الأسبوع الوطني العشرين للسلامة والصحة المهنية الذي تمتد أعماله خلال الفترة من (28/4/2026 إلى 4/5/2026) تحت شعار "السلامة طريقنا إلى عمل آمن".

وقال البكار بحضور أمين عام الوزارة الدكتور عبد الحليم دوجان، ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، ونائب رئيس غرفة صناعة الأردن محمد الجيطان، ومنسقة مشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني في التعاون الدولي الألماني GIZ جانيت بورميستر ومشاركة غرفة تجارة الأردن: "إن هذه المناسبة تحمل دلالات وطنية وإنسانية مهمة خاصة أن تسبق الاحتفال بعيد العمال، وهما مناسبتان تجسدان تقديرنا العميق لعمالنا في مختلف مواقع العمل والإنتاج، وإيماننا الراسخ بأهمية توفير بيئة عمل آمنة وصحية تضمن كرامة العامل وسلامته، لأن عمال الأردن يشكلون الركيزة الأساسية لمسيرة البناء والتنمية".

وأكد أن تعزيز منظومة السلامة والصحة المهنية يشكل أحد المحاور الأساسية الداعمة لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي

وأضاف أن مثل هذه الفعاليات تعد فرصة لتبادل الرؤى وغرس ثقافة البيئة الآمنة تجعل من صحة وسلامة الموظفين أولوية قصوى، وأن مفهوم السلامة المهنية يقوم على التعاون والتعلم والرعاية الاستباقية.

وأكد الفناطسة أن الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن يسعى دوماً للتركيز على الدور الحيوي الذي تلعبه الإدارات العليا في مواقع العمل في تعزيز مفهوم الصحة والسلامة المهنية، وكيفية إنشاء نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية بشكل منظم وفعال، إلى جانب تأثير ثقافة السلامة المؤسسية القوية على صحة وسلامة العاملين.

من جانبها قالت منسقة مشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني في التعاون الدولي الألماني ZIG جانيث بورميستر: "نعمل في التعاون الدولي الألماني ZIG على تعزيز القدرات الوطنية لضمان أن تكون السلامة والصحة المهنية راسخة ومستدامة على المدى الطويل. وذلك من خلال المواءمة بين الخبرات الدولية والأولويات الوطنية الأردنية، حيث نسعى إلى دعم حلول عملية تساهم في تحسين بيئات العمل وتعزيز قدرة سوق العمل على الصمود والتكيف".



وأعلنت وزارة العمل في ختام الحفل عن إصدار الطابع البريدي الخاص بمناسبة اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية، كما شارك الحضور بالتفاعل مع الجدارية التفاعلية الخاصة بالأسبوع الوطني للسلامة والصحة المهنية.

وشارك في حفل إطلاق فعاليات الأسبوع الوطني العشرين للسلامة والصحة مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور جاد الله الخلايلة ومدير عام مؤسسة التدريب المهني رافت الصوافين وأمين عام وزارة التربية والتعليم لشؤون التعليم المهني والتقني الدكتور محمد غيث وعدد من رؤساء النقابات العمالية

وأشار إلى أن هذه الفعاليات تساهم في ترسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية وتعزيز الوعي بأهميتها، بما يدعم بناء بيئات عمل آمنة وصحية تحقق الأمان للعامل والإنتاج للمؤسسة والتنمية للوطن.

من جانبه أكد نائب رئيس غرفة صناعة الأردن محمد الجيطان إن شراكتهم الكاملة مع وزارة العمل وكافة المؤسسات الوطنية وفي مقدمتها مؤسسة الضمان الاجتماعي لترسيخ ثقافة الوقاية داخل المنشآت الصناعية، مثمناً دور الوزارة وإجراءاتها في مجال السلامة والصحة المهنية التي أسهمت في انخفاض إصابات العمل.

وقال الجيطان: "إن المنشأة التي تؤمن السلامة لعمالها هي منشأة تبني مستقبلها بنفسها والعامل مطمئن على حياته في منشأته يقدم لها الغالي والنفيس، لهذا إن الاستثمار في السلامة والصحة المهنية هو استثمار في الثقة والولاء والإبداع".



وشدد أن السلامة والصحة المهنية ليست ترفاً ولا رفاهية بل هي حق أساسي من حقوق العمال وواجب أخلاقي وقانوني على المنشأة، مؤكداً أن غرفة صناعة الأردن ستبقى داعمة لأي جهد يبذل هدفه حماية العامل.

من جهته قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة: "تكمّن أهمية الصحة والسلامة المهنية بالالتزام بتوفير بيئات عمل أكثر أماناً وصحة ومرونة للقوى العاملة الصحية، حيث إن الصحة والسلامة المهنية تتجاوز مجرد الالتزام بالتعليمات إلى كونها ركيزة أساسية لتحقيق التميز وضمان رفاهية الموظفين وتعزيز استدامة المؤسسات".



اتحاد العمال يشارك في ندوة حول السلامة والصحة المهنية في الرياض



رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، تقديراً للعلاقات الأخوية المتينة التي تجمع الاتحاد العام باللجان النقابية في المملكة العربية السعودية.

وتناولت الندوة، عدداً من المحاور الرئيسة المرتبطة بالسلامة والصحة المهنية، من أبرزها أدوار ومسؤوليات أطراف العمل في بناء بيئة عمل آمنة ومستدامة، ودور التقنيات الحديثة في تفعيل الأدوار الوقائية داخل مواقع العمل، بما في ذلك استخدامات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، إضافة إلى محاور متخصصة حول السلامة المهنية كمدخل للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ومحطات عملية لحماية العاملين، والتدريب في المهن ذات المخاطر العالية، والسلامة النفسية وجودة الحياة في بيئة العمل، وآليات التعامل مع الحالات الصحية الطارئة في أماكن العمل.

شارك وفد نقابي برئاسة رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، في ندوة "السلامة والصحة المهنية"، التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض، ونظمتها، اللجنة الوطنية للجان العمالية بالتعاون مع المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية في المملكة العربية السعودية، بمشاركة منظمات واتحادات عمالية من عدة دول، وخبراء ومختصين في المجال.

وضمّ الوفد النقابي الذي شارك بالندوة، كلا من: نائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، ورئيسة لجنة المرأة في الاتحاد، داليا العسعس، وتأتي في إطار العلاقات النقابية التي تجمع البلدين الشقيقين، وبهدف تبادل الخبرات المشتركة في القضايا العمالية، سيما توفير بيئة عمل آمنة، والإطلاع على التجارب الحديثة في مجال السلامة والصحة المهنية.

وهدفت الندوة، إلى تعزيز التكامل بين أطراف الإنتاج، وترسيخ مفاهيم السلامة والصحة المهنية، بما يسهم في بناء بيئة عمل آمنة ومستدامة، وبما ينسجم مع المعايير الدولية ذات الصلة، وأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال.

وخلال فعاليات الندوة، كرّم رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، المهندس ناصر جريد،

اتحاد العمال يشارك في المؤتمر الدولي لسوق العمل في الرياض



الغناطسة يعقد لقاءات متنوعة مع وزراء عمل ومسؤولين من عدة دول

ويُعد المؤتمر، منصة دولية تجمع أطراف الإنتاج الثلاثة حكومات وأصحاب عمل وممثلين عن العمال، ومؤسسات دولية، ومنظمات مجتمع مدني وجامعات، ويهدف إلى مناقشة التحولات الجوهرية التي يشهدها سوق العمل العالمي ومنها التغيرات التقنية والرقمية وتأثيرها على الوظائف والمهارات المطلوبة.

وشهد المؤتمر هذا العام حضوراً دولياً واسعاً، يضم أكثر من 10.000 مشارك من 100 دولة، إلى جانب مشاركة أكثر من 40 وزير عمل، وممثلي المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، بالإضافة إلى مشاركة ما يزيد عن 200 متحدث في أكثر من 50 جلسة حوارية



شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن خالد الغناطسة، في أعمال النسخة الثالثة من المؤتمر الدولي لسوق العمل الذي عقدت في العاصمة السعودية الرياض على مدار يومين تحت شعار "نصيغ المستقبل".



وعقد الغناطسة، والوفد المرافق له الذي يضم نائب رئيس الاتحاد خالد ابو مرجوب ورئيسه لجنة المرأة في الاتحاد داليا العسكس، على هامش المؤتمر: عددا من اللقاءات مع وزراء عمل ومسؤولين في كل من السعودية وعُمان وقطر ومصر، تناولت أوجه الشراكة والتعاون، وتبادل الخبرات في مواجهة التحديات التي تؤثر على سوق العمل، والقطاعات العمالية. وخلال المؤتمر، كرّم الغناطسة، رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، المهندس ناصر جريد، بدير الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن، تقديرا للعلاقات النقابية التي تجمع الأردن بالمملكة العربية السعودية.

توقيع عقد عمل جماعي لتحسين المزايا الوظيفية لـ 470 عاملاً وعاملة في "مجموعة المطار الدولي"



وأشار البكار إلى أن الوزارة تحث على المفاوضات المباشرة والتعاون بين أصحاب العمل والنقابات، والذي ينعكس إيجاباً على بيئة العمل والاستقرار الوظيفي للعمال، وعلى كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز ثقة العاملين بمؤسساتهم وإداراتها ويدفع نحو المزيد من العمل والإنجاز.

بدوره أكد قنّب أن تحسين المزايا الوظيفية وبيئة العمل للعاملين في الشركة تسهم إلى حد كبير في زيادة إنتاجيتهم مما ينعكس إيجاباً على الشركة، مشيداً بتعاون إدارة الشركة وتجاوبها لمطالب النقابة وبإشراف وزارة العمل على إدارة الحوار بين الجانبين.

من ناحيته قال الرئيس التنفيذي لشركة مجموعة المطار الدولي إن توقيع العقد الجماعي جاء ثمرة للتعاون بين النقابة وإدارة الشركة بجهود من وزارة العمل، مما ينعكس بشكل إيجابي على العاملين في الشركات لما تضمنه العقد من تحسين للمزايا الوظيفية للعاملين، مؤكداً تقدير إدارة الشركة للعاملين ودورهم لأنهم أساس العملية الإنتاجية.

وقع في وزارة العمل عقد عمل جماعي بين النقابة العامة للعاملين في النقل الجوي والسياحة وشركة مجموعة المطار الدولي لتحسين المزايا الوظيفية لـ 470 عاملاً وعاملة في الشركة.

وقال وزير العمل الدكتور خالد البكار خلال رعايته للتوقيع بحضور أمين عام الوزارة الدكتور عبد الحليم دوجان ورئيس النقابة يوسف قنّب والرئيسين التنفيذي للشركة نيكولا ديفيلير والتفريقي المالي هاني غانم ومدير مديرية علاقات العمل في الوزارة عدنان الدهامشة إن الوزارة حريصة على متابعة شؤون العاملين في القطاع الخاص والتواصل مع أطراف العملية الإنتاجية بما يساهم في حل النزاعات العمالية الجماعية.

وأكد أن الوزارة تعمل على الإشراف على حل النزاعات العمالية والمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن الوظيفي لدى العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، بما يضمن استمرارية عمل هذه المؤسسات، من خلال بناء علاقات عمل جيدة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومة، أصحاب عمل، عمال) وتوفير بيئة عمل إيجابية في المؤسسات، والإشراف على عقود العمل الجماعية في المؤسسات بما يحقق مصلحة الطرفين.

اتحاد العمال يبحث مع مشروع "مسار" أوجه

التعاون والخطوات المستقبلية



وأكد الفناطسة، دعم الاتحاد الكامل لأهداف المشروع، والتزامه بتوفير جميع أشكال الدعم اللازمة لإنجاح أعمال اللجنة، بما في ذلك تخصيص مساحة عمل للجنة داخل مبنى الاتحاد، مؤكداً أن الأشخاص ذوي الإعاقة وعاملات المنازل هم من الشرائح التي تتطلب حماية أكثر في سوق العمل، مشيداً بالوقت ذاته بجهود منظمة العمل الدولية في تحسين ظروف عملهم وشروطه.

ويأتي المشروع، الذي تنفذه منظمة العمل الدولية في الأردن بهدف، تعزيز مسار العمل اللائق واقتصاد الرعاية، ودعمًا للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، والحد من الثغرات في مجال العمل اللائق، وتعزيز المساواة والشمول، بما يتوافق مع التزامات الأردن في إطار الاستراتيجية الوطنية للمرأة وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

ويعمل المشروع مع وزارة العمل وغرفة صناعة الأردن والاتحاد العام، وسائر الشركاء المعنيين، من خلال توليد الأدلة عبر عمليات الرصد والدراسات والتقييمات الديموغرافية في قطاعات الرعاية المختارة، وتيسير الحوار الوطني وبناء القدرات لتعزيز التدابير في مجال اقتصاد الرعاية وتحقيق المساواة والشمول والعمل اللائق.

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة مع فريق مشروع "مسار" التابع لمنظمة العمل الدولية، أوجه التعاون والشراكة، والخطوات المستقبلية، بحضور مديرة المشروع علياء حامد عودة، واختصاصية النوع الاجتماعي في المنظمة، آية ماتسوره.

وحسب بيان صحفي، قدّمت مديرة المشروع خلال الاجتماع، عرضاً موجزاً حول "مسار" وأهدافه الرامية إلى توفير بيئة عمل آمنة ولائقة للعاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة، وعاملات المنازل، وتوفير الحماية لهم ضمن بيئة العمل.

واستعرضت، أبرز الأنشطة التي تم تنفيذها خلال الفترة السابقة، ومن بينها ورش العمل التي شاركت فيها النقابات العمالية، حيث ركزت على دور النقابات في تعزيز حقوق العمال من الأشخاص ذوي الإعاقة وعاملات المنازل.

وخلال الاجتماع، تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحت مظلة الاتحاد، تمثل العمال من الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف توفير إطار نقابي يعزز تمثيلهم ويدافع عن حقوقهم في سوق العمل، ويسهم في تحسين ظروف وبيئة عملهم.



وزارة العمل تعاملت مع 15 نزاعا عماليا في الربع الأول من العام الحالي

العمل النقابي وآلية عمل اللجنة، إلى جانب إطلاق حملة إعلامية تهدف إلى تعزيز الثقافة العمالية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وعاملات المنازل، بهدف تعزيز الثقافة العمالية لديهم.

وحول عدد نقابات أصحاب العمل التي سجلت لدى الوزارة، أشار إلى أن الوزارة وافقت على تسجيل نقابة أصحاب الحضانات في المملكة، كما تم إيداع 6 أنظمة داخلية بعد تعديلها لدى الوزارة لعدد من النقابات.

وأوضح الدهامشة، أن النزاع العمالي يمر في 4 مراحل وفقا لقانون العمل للتوصل إلى حله وللتوفيق بين أصحاب العمل والعاملين في القطاع الخاص، المرحلة الأولى هي "مندوب التوفيق من الوزارة" وإذا لم يتم التوصل إلى حل ينتقل النزاع إلى المرحلة الثانية وهي "تدخل الوزير"، وإذا لم يحل النزاع ينتقل إلى المرحلة الثالثة وهي "مجلس التوفيق" الذي ترأسه الوزارة، وآخر مرحلة لحل أي نزاع عمالي بين العاملين وأصحاب العمل هي المحكمة العمالية.

أعلنت وزارة العمل أنها تعاملت مع 15 نزاعا عماليا في الربع الأول من العام الحالي، جميعها تم حلها وفقا لمراحل حل النزاعات التي حددها قانون العمل باستثناء 4 نزاعات، منها نزاعان في مرحلة مندوب التوفيق وآخران منظوران أمام المحكمة العمالية.

وقال مدير مديرية علاقات العمل في الوزارة عدنان الدهامشة في تصريح، إن الوزارة أشرفت على توقيع 11 عقد عمل جماعي نتيجة تعاون إدارات مؤسسات وشركات القطاع الخاص بالتعاون مع النقابات العمالية لصالح العاملين في هذه المؤسسات لتحسين المزايا الوظيفية لهم.

وأضاف إن عدد العاملين الذين استفادوا من تحسين المزايا الوظيفية التي نصت عليها عقود العمل الجماعية التي أشرفت الوزارة على توقيعها بلغ قرابة 29 ألفا و915 عاملا وعاملة في قطاعات منها السياحة والفنادق والأسمدة والكهرباء والتعدين والأدوية والصناعة والاتصالات.

كما ناقش الجانبان، الخطوات المستقبلية المزمع تنفيذها بالشراكة، والتي تشمل بناء قدرات أعضاء اللجنة في مجالات



نقابة البلديات:

معاناة عمال الوطن في البلديات مستمرة غياب الاستقرار الوظيفي وتأخير صرف الأجور

بتحسين أوضاعهم الوظيفية قائمة دون تنفيذ فعلي، وعلى رأسها ملف التثبيت الذي يراوح مكانه رغم تداوله في العديد من الاجتماعات واللقاءات الرسمية.

وأكد أبو مرجوب، أن ما يتعرض له عمال الوطن في مختلف بلديات المملكة من ضغوط وانتهاكات متكررة يستوجب مراجعة شاملة للسياسات المرتبطة بهذا القطاع، ووضع طول جادة ومستدامة تنهي حالة عدم اليقين التي يعيشها العمال منذ سنوات.

وشدد، على أن الجهات المعنية، سواء البلديات أو وزارة الإدارة المحلية، لم تتحمل مسؤولياتها تجاه هؤلاء العمال بالشكل المطلوب، رغم الدور الحيوي الذي يقومون به، داعيا، إلى فتح حوار جاد ومسؤول مع ممثلي العمال والنقابة للوصول إلى معالجات عادلة تضمن تثبيت العاملين المستحقين، وتحسين ظروف العمل، وتوفير بيئة عمل آمنة تحفظ كرامة عامل الوطن وحقوقه المشروعة.

أكدت النقابة العامة للعاملين في البلديات وأمانة عمّان الكبرى أن قضية عمال الوطن العاملين بنظام المياومة، تمثل واحدة من أكثر القضايا العمالية إلحاحا وعدالة، في ظل استمرار معاناة آلاف العمال في بلديات المملكة نتيجة غياب الاستقرار الوظيفي، وتكرار الانتهاكات المتعلقة بالأجور وبيئة العمل والحماية الاجتماعية.

وقال رئيس اللجنة المؤقتة للنقابة خالد أبو مرجوب، إن عدم صرف رواتب عمال الوطن في بلدية جرش الكبرى لا يُعد الحادثة الأولى من نوعها، بل يأتي ضمن سلسلة من المخالفات العمالية المتكررة التي شهدتها بلديات أخرى خلال السنوات الماضية، والتي تأخر فيها صرف رواتب العمال أو مستحقاتهم المالية، الأمر الذي ألحق الضرر بهم وانعكس سلبا على أوضاعهم المعيشية.

وأضاف، أن عمال الوطن لا يزالون يواجهون ظروف عمل صعبة وأوضاعا معيشية ضاغطة، فيما الوعود الرسمية المتعلقة



200 ألف

عامل استفادوا من الاتفاقيات الجماعية في 2025

حقوقاً ومزايا إضافية إلى جانب ما نص عليه قانون العمل والتشريعات ذات العلاقة.

ولفت إلى أن قانون العمل، استناداً إلى ما ورد في الفصلين السادس والثاني عشر، نظم العديد من الأحكام المتعلقة بالعقود الجماعية من حيث تنظيمها ومدتها ومحتوياتها، إلى جانب إجراءات تسوية النزاعات العمالية الجماعية، كما منح النقابات الحق في التفاوض مع أصحاب العمل بشأن شروط العمل وظروفه.

وتابع أن العقود الجماعية تعبر عن الشراكة الاجتماعية التي تجمع العمال وأصحاب العمل ضمن مفهوم الحوار الاجتماعي ثنائي المستوى، وهي ثمرة للمفاوضة الجماعية الفاعلة التي تتيح لممثلي العمال التفاوض والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، بما يساهم في تحقيق التوازن في علاقات العمل. وشدد الفناطسة على أن الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن يوازن بين حقوق العمال ومصالح المنشآت الاقتصادية، مؤكداً أهمية الحفاظ على العلاقة الودية بين الطرفين بما يساهم في تحسين أوضاع العمال وتحقيق المزيد من المكتسبات لهم.

ودعا أصحاب العمل إلى التعامل بإيجابية وروح المسؤولية الوطنية مع المطالب العمالية التي تتقدم بها النقابات وفق ما نص عليه القانون.

قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة إنه جرى خلال عام 2025 توقيع 33 عقد عمل جماعياً، استفاد منها أكثر من 200 ألف عامل وعاملة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 155 مليون دينار، شملت قطاعات اقتصادية متنوعة.

وأضاف الفناطسة أن عقود العمل الجماعية تضمنت مكتسبات عمالية لشريحة واسعة من العاملين والعاملات في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وشملت حوافز مادية ومعنوية، وزيادات على الأجور، وتحسينات على التأمين الصحي وصناديق الادخار والتقاعد وغيرها، إلى جانب التأكيد على الالتزام بالحقوق والمزايا وشروط العمل المنصوص عليها في قانون العمل.

وأوضح الفناطسة أن غالبية الاتفاقيات الجماعية جرى التوصل إليها من خلال المفاوضات المباشرة بين النقابات العمالية وأصحاب العمل، دون الوصول إلى مراحل النزاع العمالي التي نص عليها القانون، مثنياً في الوقت ذاته دور وزارة العمل في التدخل لحل النزاعات العمالية، وجهودها في التوصل إلى اتفاقات تحفظ حقوق الطرفين عند الحاجة.

وأشار إلى أن العقود الجماعية تُعد إحدى الأدوات القانونية التي تمتلكها النقابات العمالية بهدف تحسين شروط العمل وظروفه، وتحقيق مكتسبات جديدة للعاملين، سواء على مستوى القطاع أو المنشأة الاقتصادية، بما يمنح العمال

اتفاقية عمالية لزيادة علاوات جميع موظفي الأردنية اليابانية للأسمدة



على مكافأة الإنتاج السنوية للعاملين كما هي من صافي الأرباح التشغيلية للشركة، إلى جانب صرف مكافأة مقطوعة ولمرة واحدة خلال شهر شباط 2026، لكل عامل كان على رأس عمله بتاريخ 31-21-2025 .

وتضمن العقد، تحسينات على التأمين الصحي من خلال إشراك عائلات العاملين بعقود محددة المدة ببوليصة التأمين الصحي للعاملين بعقود وحسب الشروط المعتمدة لدى الشركة، إلى جانب مكتسبات أخرى ذات صلة بصندوق التوفير وإشراك العاملين بعقود عمل محددة المدة ممن لم يسبق لهم العمل بالشركة.

وحسب العقد، تلتزم الشركة باستحداث علاوة بدل مسؤولية إدارية مقطوعة لمن يشغلون وظائف: مدير الدائرة، ورئيس القسم، ورئيس الشعبة، إلى جانب زيادة مدة تغيب العامل المشروعة التي تصرف له علاوة الميدان الشهرية؛ من 3 أيام إلى 16 يوما خلال الشهر الواحد بعد التنسيبات المعتمدة.

وقعت النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين والإسمنت، عقد عمل جماعيا، مع الشركة اليابانية الأردنية للأسمدة، تضمن عددا من المكتسبات والحوافز المادية للعاملين في الشركة، ويسري لمدة 3 سنوات.

وجرى التوصل إلى العقد الجماعي عبر الحوار المباشر والتفاوض بين الطرفين، حيث وقع العقد؛ مندوبا عن الشركة، المدير العام مهندس عبد الوهاب الرواد، وعن النقابة، رئيسها خالد زاهر الفناطسة، وجرى إيداعه لدى وزارة العمل حسب الأصول.

وتضمن العقد، زيادة علاوة غلاء المعيشة لجميع العاملين على رأس عملهم من تاريخ 1-1-2026 سواء المعينين على الكادر أو بعقود عمل محددة المدة، وتكون مقطوعة ولا تحسب من ضمن الراتب الأساسي، وتلتزم الشركة بصرفها على مدى العامين المقبلين.

ونص العقد، على استحداث بند في رواتب عقود العمل محددة المدة، تنص على بند غلاء المعيشة وقيمتها، والإبقاء

اتحاد العمال يبحث مع وزارة العمل تشغيل

الأشخاص ذوي الإعاقة وأنماط العمل المرن



بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، مع وفد من وزارة العمل، سبل تعزيز تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وآليات تنفيذ أنماط العمل المرن.

وضم الوفد كلاً من: أسماء النعسان، مدير مديرية عمل المرأة والنوع الاجتماعي. وسمر عودة، ضابط توعية في مديرية عمل المرأة والنوع الاجتماعي، وهالة المعاينة، ضابط تشغيل الفروع الإنتاجية في مديرية التشغيل المركزي، إضافة إلى سمية الزعبي، ضابط تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مديرية التشغيل المركزي.

وأكد الفناطسة خلال اللقاء، أهمية تعزيز الشراكة بين الاتحاد العام ووزارة العمل بما يسهم في توسيع فرص التشغيل للفئات الأكثر حاجة للدعم في سوق العمل، وفي مقدمتها الأشخاص ذوي الإعاقة، مشدداً على أن العمل اللائق والعدالة في الفرص تشكلان ركيزة أساسية في سياسات الاتحاد والرؤية الاستراتيجية التي تحكم مسيرة عمله.

وجرى خلال اللقاء، التأكيد على مشاركة العمال من الأشخاص ذوي الإعاقة، والعاملين في الفروع الإنتاجية، في الحفل السنوي الذي ينظمه الاتحاد العام بمناسبة عيد العمال، تأكيداً على أهمية هذه الشرائح العمالية، ودورهم في العملية الإنتاجية، وحرصاً على إبراز قصص النجاح وتعزيز ثقافة الدمج والمساواة في بيئة العمل.



"الاقتصادي والاجتماعي": المرأة العاملة في الزراعة في الأغوار تمثل صورة حقيقية ناصعة للمرأة الصابرة المنتجة

وأضاف، إن الوزارة أصدرت تعليمات إجراءات التفتيش على النشاط الزراعي لسنة 2021 الصادرة بموجب أحكام نظام عمال الزراعة، توضح فيه جميع إجراءات التفتيش، والإجراءات بحق من يثبت عليه أي مخالفة بحق العاملين لديه.

وأشار البكار، الى أن عمليات التفتيش في الوزارة، موثقة بالفيديو صوتا وصورة ومزودة بربط إلكتروني بغرفة سيطرة مركزية لرقابة كل عملية تفتيش بشكل مباشر حرصا على تطبيقها بأعلى معايير المهنية والجودة وضمانا لسلامة الإجراءات ولحقوق العاملين وأصحاب العمل.

وبين أن صاحب العمل الزراعي ملزم في حال تعرض العامل لديه غير الخاضع لأحكام الضمان الاجتماعي لإصابة عمل بتحمل جميع نفقات علاجه والنقل والأجور خلال مدة تعطل العامل، إضافة الى إبلاغ الوزارة بحوادث العمل الزراعي خلال 84 ساعة من وقوع الحادث.

أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال حفل نظمه، دراسة بعنوان "واقع العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الأغوار"، بحضور عدد من الوزارات والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

وأكد وزير العمل، خالد البكار، أن الوزارة حريصة على الأخذ بنتائج هذه الدراسة، وأي دراسة مبنية على أسس علمية لتجويد إجراءاتها وتطويرها بما ينعكس إيجابيا على العاملين والعاملين في القطاع الزراعي الذي يعد أساس الأمن الغذائي للمملكة، لا سيما أن الأغوار سلة الغذاء الأردنية.

وبين أن الحكومة أصدرت استنادا إلى أحكام قانون العمل نظام عمال الزراعة لسنة 2021 لتنظيم العمل في القطاع، بما يشمل جميع العمال دون تمييز في الحقوق، ومن حيث تنظيم عقود العمل، وأوقات العمل والراحة، وتحديد ساعات العمل، والعطل، والتفتيش، وشمولهم بالتأمينات الاجتماعية الواردة في قانون الضمان الاجتماعي، وحماية أجورهم، وشروط السلامة والصحة المهنية لحمايتهم من أخطار العمل وأمراض المهنة ووقايتهم منها، وضمان تهيئة مكان سكن ملائم لهم.

وأوضح، ان الوزارة أطلقت العام الماضي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ووزارة الزراعة، دليلا استرشاديا للتوعية بأمور السلامة والصحة المهنية للعاملين في الزراعة، مشيرا إلى توجيه حملات رفع وعي على مواقع العمل في الأماكن المكشوفة أو المعرضة لدرجات حرارة مرتفعة، او أشعة شمس مباشرة كقطاعي الإنشاءات والزراعة، للتأكد من توفير بيئة عمل آمنة ووضع خطط استباقية للتعامل مع الحالات الطارئة في الأحوال الجوية.

من جهته، قال رئيس المجلس موسى شتيوي، إن الدراسة تأتي في وقت بالغ الأهمية، يتجه فيه الأردن نحو مرحلة جديدة من الإصلاح والتحديث وبناء الذات، من خلال رؤية واضحة تسعى إلى تعزيز النمو، ورفع الإنتاجية، وتوسيع فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين .

وأضاف إن موضوع الدراسة لا يرتبط بالمرأة، ولا بالزراعة فقط، بل يمتد ليشمل جوهر التنمية المستدامة، فالمرأة العاملة في الزراعة في الأغوار تمثل صورة حقيقية ناصعة للمرأة الصابرة المنتجة، والمساهمة في الأمن الغذائي، وفي دعم الأسرة.

وأوضح ان الدراسة اعتمدت على مجموعات نقاش مركزة شاركت فيها (60) سيدة من العاملات في الزراعة، ما أتاح فهما أعمق وأشمل لظروف العمل، والأجور، والحماية الاجتماعية، والنقل، والسلامة المهنية، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها.

وأشار شتيوي إلى أن الدراسة رصدت تطور مهم في شمول العمالة الزراعية بالضمان الاجتماعي، بارتفاع عدد المشمولين من 5988 عام 2020 إلى 18761 مع نهاية 2025، إلى جانب زيادة الحيازات الزراعية المسجلة، بما يعكس توجهها لتعزيز الحماية الاجتماعية وضمان وصولها للعاملات، خاصة في أعمال المياومة والعمل الموسمي.

وشدد ، على ضرورة البناء على ما تحقق من خلال إجراءات عملية واضحة، من أبرزها: تعزيز التفتيش العمالي في المزارع، وتفعيل تطبيق نظام عمال الزراعة، وتوسيع شمول العاملات في الضمان الاجتماعي، وتوفير وسائل نقل آمنة ومنظمة، ووضع معايير ملزمة للسلامة والصحة المهنية، وتوفير مرافق أساسية في مواقع العمل، إضافة إلى برامج تدريب وإرشاد زراعي موجهة للنساء.

بدوره، قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، إن الاتحاد يولي القطاع الزراعي أهمية خاصة ضمن خطته الاستراتيجية، انطلاقا من إيمانه بأهمية تعزيز الحماية الاجتماعية والاقتصادية للعاملين فيه، ورفع مستوى الوعي بالحقوق والواجبات العمالية.

وأكد أن الاتحاد ينظر إلى هذه الدراسة باعتبارها مرجعا مهما ومصدرا أساسيا يمكن البناء عليه في تطوير برامج ومشاريع ومبادرات لتحسين واقع القطاع الزراعي، لا سيما ما يتعلق بالنساء العاملات.

واستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي نتائج الدراسة والتوصيات المنبثقة عنها، ودار نقاش عام حول الدراسة، إضافة الى حلقة نقاشية حول التحديات والآفاق، أدارها خبير الأمن الغذائي الدكتور فاضل الزعبي، وشارك فيها عضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان العين الدكتور ريم أبو دلبوح، والدكتور غازي سماوي من الجامعة الألمانية الأردنية، وخبير التأمينات الاجتماعية موسى الصبيحي ورئيسة الاتحاد النوعي للمزارعات المنتجات في الأردن الدكتورة زينب المومني.

اتحاد العمال يهنئ بعيد الاستقلال الـ 80



كما بعث الاتحاد برقية تهنئة إلى سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، أكد فيها اعتزازه بالدور الوطني الذي يضطلع به سموه، وجهوده في تمكين الشباب وتعزيز مسارات التنمية والتحديث، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً للأردن والأردنيين.

كما يتقدم الاتحاد بهذه المناسبة الوطنية الغالية بالتهنئة إلى عمال الوطن في مختلف مواقع العمل والإنتاج، الذين شكلوا على الدوام ركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية، وساهموا بسواعدهم وجهودهم في بناء الأردن وتعزيز مناعته واستقراره.

حمى الله الأردن، قيادةً وشعباً، وأدام عليه نعمة الأمن والاستقرار والتقدم، وكل عام والوطن بألف خير.

يتقدم رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، وبالنسبة عن أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، بأسمى آيات التهنئة والتبريك إلى الأسرة الأردنية الواحدة، وعمال الوطن كافة، بمناسبة عيد الاستقلال الثمانين للمملكة الأردنية الهاشمية.

إن هذه المناسبة الوطنية العزيزة تجسد معاني العزة والكرامة والسيادة الوطنية، وتستحضر مسيرة الإنجاز والبناء التي واصلها الأردن بقيادته الهاشمية الحكيمة على مدى عقود.

وبهذه المناسبة، رفع الاتحاد برقية تهنئة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، أعرب فيها عن أصدق مشاعر الولاء والانتماء، مؤكداً اعتزاز الحركة العمالية الأردنية بالقيادة الهاشمية الحكيمة، ومواصلة الوقوف خلف جلالته الملك في مسيرة البناء والتحديث والدفاع عن مصالح الوطن وقضاياه العادلة.

بعد 491 شكوى على إحدى شركات الألبان.. الفناطسة يوجه رسالة هامة لجميع العمال في الأردن



أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، أن وزارة العمل قامت بما تستطيع القيام به ضمن الصلاحيات التي يمنحها لها القانون، وذلك عقب إعلان الوزارة تسجيل 491 مخالفة بحق شركة ألبان لم تلتزم بدفع أجور العاملين فيها.

وقال الفناطسة إن دور وزارة العمل يتمثل في الرقابة وضبط المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية المتاحة بحق الشركات غير الملتزمة، وهو ما قامت به بالفعل في هذه القضية.

وأشار إلى أن القضاء يُعد الجهة الوحيدة القادرة على تحصيل حقوق العاملين بشكل كامل من خلال أحكام قضائية نافذة، مؤكداً أن القضاء الأردني يتمتع بالنزاهة ويمنح القضايا العمالية صفة الاستعجال لضمان عدم إطالة معاناة العمال.

ووجه الفناطسة رسالة مباشرة للعاملين، دعاهم فيها إلى عدم الانتظار لفترات طويلة في حال تأخرت الشركات عن دفع الرواتب، مشدداً على أن الصبر لمدة ستة أشهر دون استلام الأجور يفاقم الأزمة ويضع العامل في موقف أكثر صعوبة.

وأوضح أن العامل يجب أن يتوجه إلى القضاء بعد الشهر الأول من مماطلة الشركة في دفع الرواتب، للمطالبة بحقوقه القانونية بشكل مباشر وعدم منح الشركات فرصة للاستمرار في التأخير.

وأكد الفناطسة أن الاتحاد كان وسيبقى داعماً لقضايا العمال وسنداً لهم في تحصيل حقوقهم وتحقيق مطالبهم، مشدداً على أن الوقوف إلى جانب العمال يمثل مبدأً أساسياً تأسس عليه الاتحاد منذ سنوات



اتحاد العمال يؤكد مواصلة الدفاع عن حقوق العمال وتعزيز بيئة العمل اللائق

وفيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي، بيّن أن الاتحاد تبني موقفاً واضحاً في الدفاع عن الحقوق المكتسبة للعمال، مع الحرص على استدامة المؤسسة.

كما أعلن الفناطسة عن توجه نوعي للاتحاد نحو تمكين المرأة والشباب في العمل النقابي، من خلال إقرار كوتا بنسبة 20% لكل منهما، على أن يتم تطبيقها في الدورة النقابية المقبلة بعد إقرارها من المؤتمر العام.

وأكد أن للنقابات العمالية دوراً محورياً في تعزيز استقرار علاقات العمل داخل المنشآت، بما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية.

ولفت إلى أهمية البرامج التي ينفذها الاتحاد بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الدولية، وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية، إضافة إلى الإعلان عن مبادرات جديدة خلال احتفالية عيد العمال، من بينها البرنامج الوطني للعمل اللائق وفق شراكة ثلاثية.

وأشار الفناطسة إلى أن الاتحاد يواصل تنفيذ خطته الاستراتيجية الإصلاحية المنبثقة من رؤية "تحديث نقابي من وحي الرؤية الملكية"، والممتدة حتى عام 2027، والتي بدأت تحقق نتائج ملموسة.

بمناسبة يوم العمال العالمي، أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، التزام الاتحاد بمواصلة جهوده لتحسين أوضاع العمال، والدفاع عن حقوقهم، وتعزيز بيئة العمل اللائق في مختلف القطاعات.

وقال الفناطسة، إن الاتحاد يتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى عمال الوطن، الذين يشكلون الركيزة الأساسية لمسيرة التنمية الوطنية، مشدداً على استمرار العمل لتطوير التشريعات العمالية بما ينسجم مع أفضل الممارسات، ويسهم في ترسيخ العدالة الاجتماعية.

وأشار إلى أن الاتحاد يستمد عزيمته من التوجيهات الملكية السامية ورؤية جلالة الملك في التحديث الاقتصادي، لافتاً إلى أن الاتحاد يشهد مرحلة نهوض متجددة تهدف إلى استعادة دوره التاريخي كمظلة نقابية جامعة تمثل عمال الوطن.

وأوضح الفناطسة أن العمال يواجهون تحديات متعددة، في مقدمتها تدني مستويات الأجور، وغياب بعض الحقوق العمالية، خاصة في قطاعات الاقتصاد غير المنظم، مؤكداً أن الاتحاد يواصل جهوده لمعالجة هذه التحديات من خلال إبرام اتفاقيات العمل الجماعي، ومتابعة قضايا العمال، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.



الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن يؤكد دعمه لجهود وزارة العمل وتعزيز العمل اللائق

كما شدد على أهمية الدور الرقابي الذي تقوم به الوزارة في مكافحة العمل غير المنظم والتشغيل المخالف، والتصدي للانتهاكات العمالية، وتعزيز معايير السلامة والصحة المهنية، خاصة في القطاعات الأكثر هشاشة، معتبراً أن هذه الجهود تمثل خط الدفاع الأول عن العمال والاقتصاد الوطني.

وأكد الاتحاد أن مفهوم العمل اللائق يشمل الأجر العادل، وبيئة العمل الآمنة، والحماية الاجتماعية الشاملة، والمساواة في الفرص، وعدم التمييز، إضافة إلى حماية حقوق المرأة العاملة والعمالة الوافدة ضمن إطار القانون.

وفيما يتعلق بسياسات التشغيل، شدد الاتحاد على أهمية دور وزارة العمل في مواجهة البطالة، لا سيما بين الشباب والخريجين، وضرورة تبني حلول مستدامة تضمن الأمن الوظيفي وتحفظ حقوق العاملين.

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن دعمه الكامل والثابت لجهود وزارة العمل، مشيداً بدورها المحوري في تنظيم سوق العمل، وحماية حقوق العمال، وتعزيز منظومة العمل اللائق كركيزة أساسية للاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

وقال الاتحاد إن وزارة العمل تضطلع بمسؤولية وطنية كبيرة في ترسيخ معايير العمل العادل، من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز الحوار الاجتماعي، وتنظيم علاقات العمل، وتوقيع الاتفاقيات الجماعية بين أطراف الإنتاج، بما يضمن تحقيق التوازن والعدالة، ويمنع أي انتهاك لحقوق العمال.

وثمن الاتحاد الجهود التي تبذلها الوزارة في تطوير التشريعات العمالية وتحديثها بما يتوافق مع الدستور الأردني ومعايير العمل الدولية، وبما يعزز الحريات النقابية ويحمي حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ويصون كرامة العامل ويعزز استقراره الوظيفي.



اتحاد العمال: المجلس المركزي يدعم المقترحات المقدمة لمجلس النواب بشأن تعديلات الضمان

الغناطسة: اتحاد العمال يستمد قوته من المجلس المركزي سيما في القضايا العمالية المحورية

واستعرض نائب رئيس الاتحاد، خالد أبو مرجوب التقرير الإداري لعام 2025، والذي تضمّن أبرز إنجازات الاتحاد في مجالات: تعزيز الحوار الاجتماعي، والدفاع عن حقوق العمال، وتطوير التشريعات العمالية، وبناء القدرات والتدريب المهني، إلى جانب تعزيز العلاقات العربية والدولية، ونشر الوعي العمالي، وإطلاق المبادرات الاجتماعية، وإبرام اتفاقيات العمل الجماعي، وتطوير الأداء المؤسسي.

وقال الغناطسة، إن المجلس المركزي يُعدّ من أهم الهيئات القانونية في الاتحاد، ويشكّل أداة رئيسية للرقابة والمساءلة على أعمال المكتب التنفيذي، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية في العمل النقابي، مشدداً على أن، اتحاد العمال يستمد قوته من المجلس المركزي سيما في القضايا العمالية المحورية مثل تعديلات قانون الضمان الاجتماعي.

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن الاجتماع العادي للمجلس المركزي، هو الثاني خلال الدورة النقابية (2022-2027)، برئاسة رئيس الاتحاد خالد الغناطسة، وبمشاركة ممثلي النقابات العمالية الـ 17 في المجلس.

وجرى خلال الاجتماع، الذي اكمل نصابه القانوني، بحضور 90 عضواً من أصل 102 عضواً، وحضره رئيس قسم العمل النقابي قي وزارة العمل محمد أبو النادي، والمنسقة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية في الأردن، د. آمال موافي، والمدير المقيم لمؤسسة فريدريش إيبيرت سفن شفيرزنسكي، المصادقة على التقريرين الإداري والمالي للاتحاد لعام 2025، وإبراء الذمة المالية للمكتب التنفيذي، إضافة إلى إقرار تعديلات على النظامين المالي والإداري والنظام الداخلي للاتحاد، وفق قرارات المكتب التنفيذي.

وأكد الفناطسة، إجماع الأسرة النقابية والعمالية على الوقوف خلف جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في جهوده تجاه القضية الفلسطينية، ودعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وتأييد مواقفه الثابتة في هذا الإطار، بما يجسد وحدة الموقف الوطني للحركة العمالية والنقابية في الدفاع عن القضايا العربية العادلة.



وفي السياق ذاته، شدد الفناطسة على موقف الاتحاد والنقابات العمالية الداعم للأمن والسلم العربي، ووقوف الحركة العمالية إلى جانب الدول الشقيقة في مواجهة التحديات، مؤكداً أن استقرار هذه الدول وأمنها يشكل امتداداً مباشراً لأمن الأردن واستقراره، لا سيما في ظل الظروف الإقليمية الراهنة وتداعيات الأزمات التي تشهدها المنطقة.



وخلال الاجتماع، صادق أعضاء المجلس المركزي على المذكرة التي قدمها الاتحاد بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي إلى لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان في مجلس النواب.

وأوضح الفناطسة، أن المذكرة تتبنى مقاربة شاملة ومقترحات لمشروع القانون، تنطلق من الحرص على ديمومة مؤسسة الضمان الاجتماعي وتعزيز دورها الوطني، بما يضمن حماية الحقوق التأمينية للعاملين وعدم المساس بمستوى الحماية الاجتماعية التي كفلها القانون، مؤكداً أن الإصلاح المنشود يجب أن يكون متكاملًا، يوازن بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية، ويعالج جذور الاختلالات بدلاً من نقل أعبائها إلى المؤمن عليهم والأجيال القادمة.

وثمن الفناطسة، جهود رؤساء النقابات العمالية في عقد اجتماعات الهيئات العامة لنقاباتهم، والالتزام بتزويد الاتحاد بنسخ من التقريرين المالي والإداري ضمن المدة القانونية المحددة، خلال الربع الأول من العام، وفق أحكام قانون العمل والنظام الداخلي للاتحاد، مشيراً إلى أن هذا الالتزام يعكس حرص القيادات النقابية على ترسيخ مبادئ الحوكمة وتعزيز الالتزام المؤسسي وإنجاح مسيرة الاتحاد، والنهوض بمسيرة العمل النقابي على المستوى الوطني.

الفناتسة يبحث أوجه التعاون مع الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية



بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة،
أوجه التعاون والتنسيق مع الوكالة الدنماركية للتنمية
الدولية، بهدف تعزيز الشراكة التي تجمع الطرفين في خدمة
القضايا العمالية ودعم مشاريع الاتحاد في إطار الخطة
الاستراتيجية التي يمتد تنفيذها حتى عام 2027.



جاء ذلك خلال زيارة وفد يمثل الوكالة، إلى مقر الاتحاد، ضم كلا من: منسق مشروع الشراكة العربية الدنماركية ناصر سعيد، وشيماء أبو عدلية وسلام الرابدة.

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، وثمان الفناطسة، جهود الوكالة في دعم مشاريع التدريب العمالي والتثقيف النقابي، الأمر الذي ينسجم مع رؤية الاتحاد الإصلاحية، من خلال نشر الثقافة العمالية والنقابية، وإعداد جيل من المدربين النقابيين، مشيدا بمستوى العلاقات والشرابة التي تجمع الطرفين.

وتتضمن برامج الوكالة التي تنفذ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: اتفاقية الشراكة الاستراتيجية (SPA)، التي تركز على الحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية، وتمتد حتى نهاية العام الحالي، بالإضافة إلى برنامج الشراكة العربية الدنماركية، الذي يركز على: الشباب، النوع الاجتماعي، المساواة، والسلامة والصحة المهنية، ويمتد حتى منتصف عام 2027.



الفناطسة يستقبل وفد الاتحاد الدولي للبناء والأخشاب تضامناً مع عمال فلسطين

لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، في خطوة عُدَّت استمراراً لسياسات تقييد العمل النقابي ومنع التضامن الدولي مع عمال فلسطين.

وأكد المجتمعون خلال اللقاء أهمية مواصلة التحرك النقابي الإقليمي والدولي دفاعاً عن حقوق العمال الفلسطينيين، وفضح الانتهاكات الممنهجة التي يتعرضون لها، لا سيما في ظل الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الكارثية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يرافقها من سياسات إقصاء وعزل تحول دون وصول الوفود النقابية الدولية.

وشدّد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن على أن التضامن النقابي ليس موقفاً رمزياً، بل التزام سياسي وأخلاقي بدعم نضال العمال الفلسطينيين وحقوقهم في العمل اللائق والحماية الاجتماعية، ورفض كل محاولات تبرير أو تطبيع هذه الانتهاكات تحت ذرائع إدارية أو أمنية لا أساس لها.

استقبل خالد الفناطسة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ونائب رئيس الاتحاد العربي للنقابات، وفد الاتحاد الدولي للبناء والأخشاب، وذلك في مقر الاتحاد العربي للنقابات في الأردن، في زيارة تضامنية عبّر خلالها عن دعمه الكامل وتضامنه مع الوفد، عقب رفض قوات الاحتلال الإسرائيلي السماح له بدخول الأراضي الفلسطينية.

وحضر اللقاء شاهر سعد، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذي أكد في مداخلته عمق روابط الأخوة ووحدة النضال بين عمال فلسطين وعمّال الأردن، مشدداً على أن وحدة الحركة النقابية العربية تشكّل ركيزة أساسية في مواجهة سياسات الاحتلال والانتهاكات المتواصلة بحق العمال الفلسطينيين.

وجاءت الزيارة في سياق التضامن مع وفد الدولية للبناء والأخشاب الذي مُنع من دخول فلسطين عبر المعابر الخاضعة



نقابة المناجم والتعدين والأسمنت توقع عقد عمل جماعيا مع شركة "سمنترا"

وثنم الفناطسة، دور الإدارة التنفيذية للشركة في التوصل إلى العقد الجماعي، ممثلة برئيس مجلس الإدارة الشيخ عمر سليمان الراجحي، مشيدا بحرصه على تحقيق الأمن والاستقرار الوظيفي للعمال، ومواقفه الإنسانية العديدة.

وأعرب الفناطسة، عن تقديره لجهود الشركة في تحقيق الانجازات المتتالية ودعم عجلة الاقتصاد، والحفاظ على علاقات عمل إيجابية، قائلا، " ندعو الشركات العاملة بقطاع الاسمنت إلى اتباع النهج التشاركي وتقديم الافضل لعمالها، الأمر الذي يسهم في دعم التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني، ويحقق أهداف طرفي العملية الإنتاجية".

وقعت النقابة العامة للعاملين في المناجم والتعدين والأسمنت، عقد عمل جماعيا، مع شركة إسمنت سمنترا، تضمن عددا من المزايا المالية والمعنوية لموظفي الشركة.

ووقع العقد، رئيس النقابة، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، ورئيس اللجنة النقابية بالشركة محمد الخوالدة، ممثلين عن النقابة، والرئيس التنفيذي للشركة أسامه الصالح، ممثلا عنها.

بحضور نائب رئيس النقابة محمد الحجايا، وأعضاء اللجنة النقابية بالشركة، إلى جانب المستشار القانوني للشركة علي المحارمة، ومدير دائرة الموارد البشرية عيسى مخامرة.

اتحاد العمال يشارك في ورشة إقليمية حول تمويل الانتقال العادل بمشاركة نقابات عربية ودولية



الغناطسة: الانتقال العادل يعدّ الإطار الأمثل للتعامل مع التحولات المتسارعة في سياسات الطاقة لتوفير الحماية للعمال

والحماية الاجتماعية، مؤكداً أن مفهوم الانتقال العادل يشكّل الإطار الأمثل لضمان أن تكون هذه التحولات منصفة اجتماعيًا، وتحافظ على حقوق العمال، وتوفر فرص عمل لائقة ومستدامة.

بدورها، أكدت السكرتيرة التنفيذية للاتحاد العربي للنقابات أكدت هند بن عمار، أنّ، الانتقال المناخي في المنطقة العربية ليس خيارًا تقنيًا ولا ترفًا سياسيًا، بل مسألة عدالة اجتماعية بامتياز. السؤال الحقيقي ليس حجم التمويل المُعلن، بل من يمول، وبأي شروط، ومن يتحمّل الكلفة. وأضافت، أن تجارب المنطقة تُظهر بوضوح أن التمويل القائم على القروض المشروطة والتقشف يؤدي إلى ضرب فرص العمل وتقويض الحماية الاجتماعية، مؤكدة أن النقابات العمالية لن تكون شاهد زور على سياسات تُفرض باسم المناخ بينما يدفع العمال ثمنها من لقمة عيشهم وأمنهم الوظيفي.

وتتناول الورشة محاور رئيسية تشمل: الهيكلية المالية الدولية للانتقال المناخي، ودور بنوك التنمية متعددة الأطراف، وأزمة الديون، واستراتيجيات حماية حقوق العمال في المشاريع الممولة دوليًا.

شارك الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في أعمال الورشة الإقليمية حول "تمويل الانتقال العادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، التي ينظمها الاتحاد العربي للنقابات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات، في العاصمة عمّان.

وشارك في الورشة، نقابات واتحادات عمالية ودولية من: الأردن والعراق، ولبنان والجزائر والمغرب، إلى جانب ممثلين عن منظمات دولية ومؤسسات بحثية، بهدف مناقشة التحول المناخي والسياسة الصناعية الخضراء المرتكزة على العمال في السياقات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأكد رئيس الاتحاد خالد الغناطسة، خلال كلمة الافتتاح، أن استضافة الأردن لهذه الورشة تعكس الثقة بالدور الذي تلعبه الحركة النقابية الأردنية، كشريك وطني فاعل في تعزيز الحوار الاجتماعي، والدفاع عن حقوق العمال

وأشار الغناطسة، إلى أن التحولات المتسارعة في سياسات الطاقة وأنماط الإنتاج تفرض تحديات حقيقية على العمال، لاسيما فيما يتعلق باستقرار فرص العمل، ومتطلبات المهارات



نقابة الغزل والنسيج تعقد اجتماع الهيئة العامة

وأشار العمراني إلى أن المرحلة الماضية شهدت جهودًا مكثفة لمعالجة قضايا تتعلق بظروف العمل والاستقرار الوظيفي ومتابعة الشكاوى العمالية، إلى جانب تكثيف اللقاءات مع الجهات الرسمية وأصحاب العمل، بما يعزز الحوار الاجتماعي ويخدم مصلحة العمال والقطاع على حد سواء.

ومن ثم جرى استعراض التقريرين الإداري والمالي عن الدورة الماضية؛ حيث تضمن التقرير الإداري عرضًا مفصلاً للأنشطة والبرامج التي نفذتها النقابة، بما في ذلك الزيارات الميدانية للمصانع، وعقد اللقاءات التنظيمية، ومتابعة القضايا العمالية، فيما بيّن التقرير المالي أوجه الإنفاق والإيرادات وفق الأصول والإجراءات المعتمدة.

عقدت الهيئة العامة في النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة اجتماعها السنوي العادي في مقرها الرئيسي بعمان، بمشاركة واسعة من أعضاء الهيئة العامة وممثلي اللجان النقابية في المناطق الصناعية، وبحضور مندوبة الاتحاد العام لنقابات العمال، ورئيسة نقابة الصناعات الغذائية الزميلة بشرى السلطان، وذلك في أجواء اتسمت بالشفافية والنقاش المسؤول حول واقع القطاع وأداء النقابة خلال المرحلة الماضية.

وافتح الاجتماع رئيس النقابة الزميل فتح الله العمراني بكلمة أكد فيها أن انعقاد الهيئة العامة يشكل محطة تنظيمية مهمة لتقييم الأداء ومراجعة الإنجازات والتحديات، مشددًا على أن النقابة ماضية في ترسيخ نهج العمل المؤسسي وتعزيز حضورها في مختلف مواقع العمل داخل المناطق الصناعية، دفاعًا عن حقوق العاملين وصونًا لمكتسباتهم.



وبعد مناقشات مستفيضة من قبل أعضاء الهيئة العامة، أقرت الهيئة العامة التقريرين الإداري والمالي وصادقت عليهما وفق الأصول، كما وافقت على إدخال تعديلات على النظام الداخلي للنقابة بما يواكب متطلبات المرحلة، ويعزز كفاءة العمل النقابي، ويطوّر آلياته التنظيمية.

وقررت الهيئة العامة تفويض الهيئة الإدارية بتعيين مدققي حسابات قانونيين للمرحلة المقبلة، إلى جانب إبراء ذمة أعضاء الهيئة الإدارية عن الدورة المنتهية، تقديرًا للجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية.

وشهد الاجتماع مداخلات من نائب رئيس النقابة الزميل خالد العمراني، الذي أكد في كلمته أهمية البناء على ما تحقق من إنجازات، والعمل على تطوير أدوات التواصل مع العمال في مختلف المناطق الصناعية، مشيرًا إلى ضرورة تمكين اللجان النقابية وتعزيز دورها في رصد التحديات ورفعها إلى الهيئة الإدارية لمعالجتها بالسرعة المطلوبة.

كما دعا إلى توسيع قاعدة المشاركة في الأنشطة النقابية، وتعزيز الوعي العمالي بالحقوق والواجبات، بما يرسخ ثقافة العمل النقابي المنظم ويعزز وحدة الصف في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها القطاع.

وفي ختام الاجتماع، أكدت الهيئة العامة استمرارها في عقد الاجتماعات الدورية ومواصلة الانفتاح على القواعد العمالية، بما يعكس التزام النقابة بنهج الشفافية والمساءلة والعمل الجماعي، ويعزز دورها كإطار جامع ومدافع عن حقوق العاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة.



وزير العمل يبحث مع اتحاد العمال تحديات الضمان الاجتماعي وتعزيز الحماية للعمال



البكار: النقابات العمالية تمتلك القدرة الأكبر على نقل هموم العمال وتحدياتهم

الفناطسة: نطالب بإعادة النظر في قانون العمل بشكل شمولي ينسجم مع قانون الضمان الاجتماعي

وأكد البكار، أهمية الدور المحوري لاتحاد العمال باعتباره شريكاً محورياً ورئيسياً في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بسوق العمل، مشيراً إلى أن النقابات العمالية تمتلك القدرة الأكبر على نقل هموم العمال وتحدياتهم، وتحديد الأولويات لمعالجة القضايا التي تمس حقوقهم واستقرارهم الوظيفي.

وأضاف، أن الشراكة التي تجمع وزارة العمل باتحاد العمال هي ركيزة أساسية لتحقيق التوازن بين حماية حقوق العمال ورفع إنتاجيتهم، مؤكداً أهمية توفير بيئة عمل لائقة وأمنة تخدم العمال وتزيد من فرص التشغيل، وضرورة تطوير أنظمة تأمينية منبثقة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تحفظ حقوق العاملين وتضمن استدامة المنظومة للأجيال القادمة.

بحث وزير العمل الدكتور خالد البكار مع رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، عدداً من القضايا العمالية ذات الصلة بالحقوق العمالية، وتحديات الضمان الاجتماعي، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.

وحضر الاجتماع رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، ومدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور جاد الله الخلايلة، والأمين العام لوزارة العمل الدكتور عبد الحليم دوجان، وبمشاركة رؤساء النقابات العمالية ومدراء إدارات في وزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.



بدوره، ثمن الفناطسة، تعاون وزارة العمل الدائم مع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، ودور ذلك في معالجة التحديات التي تواجه العمال، لافتاً إلى ضرورة الأخذ بتوصيات النقابات العمالية في التعديلات المرتقبة على قانون الضمان الاجتماعي على ضوء نتائج الدراسة الاكتوارية، ومخرجات الحوار الوطني التي أشرف عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأشار إلى أنّ المؤسسة، تواصل جهودها في مكافحة ظاهرة التهرب التأميني، وتعزيز التعاون مع قطاعات مختلفة في سوق العمل، لا سيما في القطاع غير المنظم، بهدف توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وضمان شمول العاملين ضمن إطار تأميني عادل ومستدام.

وأكد الفناطسة، على ضرورة إعادة النظر في قانون العمل بشكل شمولي؛ بحيث ينسجم مع قانون الضمان الاجتماعي، سيما المادة 23 التي منحت صاحب العمل، حرية إنهاء عقود العمل غير محددة المدة بالإرادة المنفردة، الأمر الذي يهدد الأمن الوظيفي للعمال، ويؤثر سلباً على الامن والاستقرار الاجتماعي على الصعيد الوطني.

وخلال الاجتماع، قدم رؤساء النقابات العمالية مداخلات حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الضمان الاجتماعي، وانعكاسها على تعزيز الحماية الاجتماعية للعمال، وحماية حقوق المؤمن عليهم والمتقاعدين، إلى جانب أبرز التحديات التي تواجهها، وفي مقدمتها الاستدامة المالية، والتقاعد المبكر، والعائد الاستثماري، وتوسيع مظلة الشمول، وربط سياسات الضمان بسوق العمل والتشغيل وغيرها.



من جهته، أكد الخلايلة أهمية مخرجات الحوار الوطني حول منظومة الضمان الاجتماعي، مشيراً إلى أنه يشكل أساساً متيناً لوضع أكثر من سيناريو واقعي ومتوازن للتعديلات التي ستطرأ على قانون الضمان الاجتماعي، بما يراعي الاستدامة المالية ويحفظ في الوقت ذاته حقوق المؤمن عليهم والمتقاعدين.



الغناطسة یشارك فی إطلاق مشروع "آليات التواصل بین مجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني"



ویهدف المشروع إلى تعزيز العلاقة المؤسسية وتأطير آليات التواصل والتعاون بین مجلس النواب والأمانة العامة للمجلس من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، بما یسهم فی تعزيز الحوار والتشاركية ودعم قضايا المجتمع والشأن العام.

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الغناطسة، یشارك فی إطلاق مشروع "آليات التواصل بین مجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني"، برعاية رئيس مجلس النواب مازن القاضي، والذي تنفذه مؤسسة مسارات الأردنية للتنمية والتطوير بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت.





نقابة العاملين في الطباعة والورق تحتفي بيوم المرأة العالمي وعيد الأم

كما أكدت مديرة الموارد البشرية دينا حدادين أن يوم المرأة العالمي يمثل مناسبة مهمة لتسليط الضوء على إنجازات المرأة ودورها الحيوي في بيئات العمل، مشيرة إلى أن المرأة أثبتت قدرتها على العطاء والتميز وتحمل المسؤولية في مختلف المواقع. وأضافت أن وجود المرأة في العمل يشكل قيمة مضافة للمؤسسات، لما تمتلكه من كفاءة والتزام وقدرة على الإبداع والمشاركة الفاعلة في تطوير الأداء وتعزيز روح الفريق.

من جانبها، أكدت رئيسة لجنة المرأة في النقابة رشا شكري أن هذه المناسبة تشكل فرصة للتعبير عن الامتنان للمرأة العاملة والأم التي تجمع بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية بكل اقتدار، مشيدة بالدعم الذي تقدمه النقابة لتعزيز حضور المرأة وتمكينها في مختلف المجالات.

وفي ختام الاحتفال، جرى توزيع الهدايا التقديرية على المشاركات، وسط أجواء سادتها المحبة والتقدير، تأكيداً على مكانة المرأة ودورها المحوري في مسيرة العمل.

نظمت النقابة العامة للعاملين في الطباعة والورق والأنشطة المرتبطة بها احتفالاً بمناسبة يوم المرأة العالمي وعيد الأم، تكريماً للعاملات والأمهات وتقديراً لدورهن الفاعل في مواقع العمل والمجتمع.

وأكد رئيس النقابة محمد الزعبي خلال الاحتفال أن المرأة الأردنية أثبتت حضورها وتميزها في مختلف الميادين، وأسهمت بجهودها في دعم مسيرة التنمية والإنتاج، مشيراً إلى أن الاحتفاء بهذه المناسبة يجسد التقدير للدور الوطني والاجتماعي والاقتصادي الذي تقوم به المرأة، وخاصة العاملات في قطاع الطباعة والورق والأنشطة المرتبطة به.

وأضاف أن النقابة تولي اهتماماً كبيراً بتمكين المرأة العاملة وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار النقابي، والدفاع عن حقوقها وتحسين بيئة العمل بما يضمن تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

وتخلل الحفل كلمات أشادت بعطاء الأمهات ودورهن في بناء الأسرة والمجتمع، كما تم تكريم عدد من العاملات والأمهات تقديراً لجهودهن وإسهاماتهن المتميزة في مواقع العمل.

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن يقدم مذكرة نيابية حول تعديلات قانون الضمان الاجتماعي



مذكرة الاتحاد التي قدمها إلى لجنة العمل النيابية
بشأن مشروع قانون الضمان الاجتماعي



+962-6-5675534 & 5675533



ويؤكد الاتحاد أن قانون الضمان الاجتماعي يُعد من التشريعات الوطنية ذات الطبيعة الاجتماعية والحقوقية الخاصة، نظراً لارتباطه المباشر بالأمن الاجتماعي والاستقرار المعيشي لفئات واسعة من العاملين والمتقاعدين وأسرهم، وبما يوفره من حماية في مواجهة مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة، وإصابات العمل، والتعطل، والأمومة. وعليه، فإن أي تعديل يطرأ على هذا القانون يجب أن يُدرس في ضوء أثره الاجتماعي والاقتصادي والحقوقى الشامل، لا من منظور مالي أو اقتصاري مجرد.

وإذ يقر الاتحاد بأهمية المحافظة على الاستدامة المالية لمؤسسة الضمان الاجتماعي وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، فإنه يشدد في المقابل على أن أي مسار إصلاحي ينبغي أن يقوم على مبادئ العدالة والإنصاف والتدرج، وأن يراعي الحقوق المكتسبة للمشاركين، وألا يُرتب أعباء إضافية على العمال والمؤمن عليهم باعتبارهم الطرف الأضعف في معادلة الإصلاح.

قدم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، مذكرة رسمية بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي إلى لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان في مجلس النواب. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده اللجنة مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، برئاسة رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، وتاليا نص المذكرة:

سعادة رئيس وأعضاء لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان

مجلس النواب الأردني المحترمون

ملاحظات الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن على

مشروع القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي

المنظور أمام مجلس النواب

يتقدم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن إلى لجنتم الموقرة بهذه المذكرة انطلاقاً من مسؤوليته الوطنية والنقابية في تمثيل مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وباعتباره الإطار النقابي الجامع للعمال في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في المملكة.

الموقف العام من مشروع القانون المعدل

ينطلق موقف الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن من تأييد مبدأ الإصلاح المؤسسي والتشريعي لمنظومة الضمان الاجتماعي متى كان هذا الإصلاح شاملاً ومتوازناً، ويستجيب لاعتبارات الاستدامة المالية دون الإخلال بالوظيفة الاجتماعية والحماية للنظام التأميني. غير أن الاتحاد يرى أن مشروع القانون المعدل، بصيغته المعروضة، يتضمن تعديلات من شأنها أن تمس مستوى الحماية الاجتماعية المقررة للعمال، وأن تنعكس سلباً على الحقوق التأمينية المكتسبة، وأن تُحمّل المؤمن عليهم جزءاً كبيراً من كلفة الإصلاح، من دون أن تتضمن الحزمة المقترحة معالجة متوازنة ومتكاملة للأسباب البنيوية التي تواجه منظومة الضمان الاجتماعي.

فالإصلاح المطلوب لا يجوز أن يقتصر على تعديل شروط الاستحقاق، أو تأخير سن التقاعد، أو زيادة القيود على التقاعد المبكر، أو فرض اقتطاعات إضافية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بل يجب أن يتناول أيضاً توسيع الشمول التأميني، ومعالجة التهرب التأميني، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الكفاءة الاستثمارية، وضمان مساهمة حكومية عادلة في دعم استدامة النظام. وعليه، فإن الاتحاد يؤكد أن معيار تقييم مشروع القانون لا يجب أن ينحصر في مدى مساهمته في تحسين المؤشرات الاكتوارية، بل في مدى قدرته على تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية، وبين متطلبات الإدارة الرشيدة وواجب صون الحقوق الاجتماعية للعمالين.

المبادئ الحاكمة التي يرى الاتحاد ضرورة الاستناد إليها في مناقشة المشروع

يرى الاتحاد أن مناقشة مشروع القانون المعدل يجب أن تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، تتمثل فيما يلي:

1. حماية الحقوق المكتسبة: إن الاشتراكات التي سدها العمال على مدى سنوات عملهم ليست التزاماً مالياً مجرداً، بل هي أساس لحقوق قانونية واجبة الحماية. ومن ثم، فإن أي تعديل يمس هذه الحقوق أو يضعف نطاقها أو يؤخر استحقاقها دون مبرر عادل ومتدرج، يشكل مساساً بمبدأ الأمان القانوني وبالثقة المشروعة في التشريع.

2. التدرج وعدم إحداث صدمة تشريعية: إن أي تعديلات يجب أن تُطبق بتدرج زمني عادل، وبصورة تراعي أوضاع المشتركين الحاليين، وتحد من الآثار السلبية المفاجئة عليهم. فالتدرج ليس مجرد وسيلة إجرائية، بل هو شرط جوهري لضمان عدالة الإصلاح وحماية الاستقرار الاجتماعي.

3. عدالة توزيع أعباء الإصلاح: لا يجوز أن تُلقى كلفة الإصلاح على المؤمن عليهم وحدهم، فيما تبقى مساهمة الحكومة محدودة، ويستمر التهرب التأميني، وتتسع دائرة العمل غير المنظم. إن أي إصلاح متوازن يجب أن يوزع الأعباء على مختلف الأطراف وفقاً لمبدأ الشراكة الثلاثية.

4. الانسجام بين التشريعات الاجتماعية والعمالية: إن فعالية قانون الضمان الاجتماعي لا تنفصل عن البيئة التشريعية التي يعمل ضمنها، ولا سيما قانون العمل. ولذلك، فإن أي تعديلات في قانون الضمان ينبغي أن تُقارب ضمن منظور تكاملي يضمن الانسجام بين التشريعات ذات الصلة.

الملاحظات الجوهرية على مشروع القانون المعدل

1. ضرورة صون الحقوق المكتسبة للمشاركين الحاليين: يؤكد الاتحاد أن الحقوق التأمينية الناشئة عن اشتراكات العمال على مدى سنوات طويلة يجب أن تظل مصونة من أي تعديل جوهري قد يؤثر في شروط الاستحقاق أو مستوى المنافع أو التوقعات المشروعة التي استقرت لدى المشتركين. وفي هذا السياق، يرى الاتحاد أن أي تعديل جوهري في شروط تقاعد

الشيخوخة أو التقاعد المبكر أو آليات الاستحقاق يجب أن يقتصر، كأصل عام، على المشتركين الجدد، أو أن يُطبق ضمن تدرج واضح ومنصف على فئات محددة من المشتركين الذين لم تتبلور بعد مراكزهم التأمينية بصورة متقدمة. أما تطبيق التعديلات بصورة واسعة على المشتركين الحاليين، فيؤدي إلى الإضرار بالأمن القانوني والاجتماعي، ويضعف الثقة المجتمعية بمنظومة الضمان الاجتماعي.

2. الاعتراض على تخفيض راتب التقاعد المبكر بنسبة 4% سنوياً: يسجل الاتحاد اعتراضه الواضح على المقترح المتعلق بتخفيض راتب التقاعد المبكر بنسبة 2% عن كل ستة أشهر تسبق السن القانونية، بما يعادل 4% عن كل سنة، مع احتساب كسر الستة أشهر ستة أشهر كاملة. ويعتبر الاتحاد أن هذا التعديل ينطوي على آثار سلبية جوهريّة للأسباب التالية:

- لأنه يُرتب تخفيضاً مباشراً ودائماً على دخل العامل التقاعدي في مرحلة عمرية وحياتية تكون فيها الحاجة إلى الاستقرار المالي والاجتماعي أكثر إلحاحاً.
- لأنه يفترض أن اللجوء إلى التقاعد المبكر خيار إرادي في جميع الحالات، في حين أن الواقع العملي في سوق العمل الأردني يثبت أن نسبة كبيرة من حالات التقاعد المبكر ترتبط بعوامل قسرية أو شبه قسرية، منها إنهاء الخدمة، أو إعادة الهيكلة، أو تراجع شروط العمل، أو ضعف الجدوى الاقتصادية للاستمرار في العمل.
- لأن معالجة ظاهرة التقاعد المبكر لا ينبغي أن تتم عبر معاقبة المؤمن عليه مالياً، وإنما من خلال معالجة الظروف التشريعية والاقتصادية التي تدفع إليه.

وبناءً على ذلك، فإن الاتحاد يوصي بعدم إقرار النص الخاص بتخفيض راتب التقاعد المبكر، ويدعو إلى حذفه من مشروع القانون المعدل، باعتباره إجراءً غير متوازن من الناحية الاجتماعية، وغير منصف من الناحية التأمينية.

3. معالجة ملف التقاعد المبكر ضمن مقاربة شاملة: يرى الاتحاد أن التوسع في التقاعد المبكر هو نتيجة مباشرة لجملة من الاختلالات في سوق العمل وفي بعض النصوص القانونية النازمة للعلاقة بين العامل وصاحب العمل. ومن ثم، فإن أي معالجة جادة لهذا الملف يجب ألا تقتصر على إعادة ضبط المعايير الرقمية للاستحقاق، بل يجب أن تشمل مراجعة البيئة القانونية والاقتصادية التي تدفع العامل إلى الخروج المبكر من سوق العمل. وفي هذا الإطار، يؤكد الاتحاد على ما يلي:

- ضرورة مراجعة النصوص الواردة في قانون العمل التي تتيح أو تسهل إنهاء خدمات العمال بصورة تؤدي عملياً إلى دفعهم نحو التقاعد المبكر.
- ضرورة الحد من استخدام التقاعد المبكر كوسيلة لإدارة الفائض الوظيفي أو إعادة الهيكلة في المؤسسات العامة أو الخاصة.
- ضرورة تحسين مستويات الأجور وظروف العمل، بما يجعل الاستمرار في العمل حتى سن التقاعد خياراً اقتصادياً واقعياً ومجزيًا.

4. توسيع الشمول التأميني كمدخل رئيسي للاستدامة: يرى الاتحاد أن الاستدامة الحقيقية لمنظومة الضمان الاجتماعي لا يمكن أن تقوم فقط على تشديد شروط الاستحقاق أو الحد من المنافع، بل تتطلب قبل ذلك توسيع قاعدة المشتركين، وزيادة عدد المساهمين الفاعلين في النظام التأميني. ولا تزال قطاعات واسعة من العاملين في المملكة، ولا سيما في الاقتصاد غير المنظم، والأنشطة الزراعية، والإنشاءات، والعمل الحر، والعمل عبر المنصات الرقمية، خارج مظلة الضمان الاجتماعي أو في نطاق شمول محدود. وهذا الواقع يفرض تبني سياسات أكثر وضوحاً ومرونة لتوسيع التغطية التأمينية. وعليه، فإن الاتحاد يوصي بما يلي:

- تطوير آليات شمول مرنة تتناسب مع طبيعة العمل غير المنتظم أو الموسمي أو القائم على دخل متغير.

• إعادة تصميم الاشتراك الاختياري ليصبح أكثر جذباً وواقعية.

• اعتماد أدوات دعم حكومي مباشر أو جزئي لاشتراكات الفئات الأكثر هشاشة، بما يسهل إدماجها في النظام التأميني.

5. أولوية مكافحة التهرب التأميني وتحصيل المديونية:

يشدد الاتحاد على أن أي مقارنة إصلاحية جادة يجب أن تبدأ بمعالجة التهرب التأميني وتحصيل المديونيات المستحقة لمؤسسة الضمان الاجتماعي، باعتبار ذلك من أكثر المسارات عدالة وفعالية في تعزيز المركز المالي للمؤسسة دون المساس بالمنافع التأمينية. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد ضرورة:

- تعزيز التفتيش الميداني الموجه إلى القطاعات الأكثر عرضة للتهرب.
- تطوير التكامل الإلكتروني بين مؤسسة الضمان الاجتماعي والجهات الحكومية ذات الصلة.
- ربط تجديد التراخيص والاستفادة من الحوافز الرسمية والعطاءات الحكومية بإثبات الشمول التأميني الفعلي.
- توفير آليات آمنة وفعالة لتلقي شكاوى العمال المتعلقة بعدم الشمول أو التلاعب بالأجور.

6. مساهمة الحكومة في دعم الاستدامة: يؤكد الاتحاد أن الحكومة، بوصفها طرفاً في معادلة الحماية الاجتماعية، مطالبة بتحمل دور أكثر وضوحاً في دعم استدامة نظام الضمان الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يجدد الاتحاد اقتراحه بتخصيص نسبة 2% من إيرادات الضريبة العامة على المبيعات لصالح صندوق الضمان الاجتماعي، بوصف ذلك مساهمة حكومية مباشرة تنسجم مع فلسفة الشراكة بين الدولة والعمال وأصحاب العمل.

ويرى الاتحاد أن هذا التوجه يساهم في تخفيف الضغط عن المؤمن عليهم، ويعزز الاستدامة المالية للنظام، ويؤكد الطبيعة الاجتماعية العامة للضمان الاجتماعي باعتباره مرفقاً وطنياً أساسياً للحماية الاجتماعية.

7. دعم التوجهات الإيجابية المتعلقة بالحوكمة والاستقلالية: يسجل الاتحاد أن مشروع القانون يتضمن جوانب إيجابية فيما يتعلق بإعادة تنظيم حوكمة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتعزيز استقلاليتها. ويؤكد الاتحاد أهمية البناء على هذه الجوانب، شريطة أن تُترجم إلى ضمانات قانونية واضحة تحد من التدخلات غير المبررة في القرار التأميني والاستثماري والإداري، وتكرس إدارة مهنية مستقلة وشفافة، وتضمن حماية أموال الضمان الاجتماعي واستثماراته من أي توظيف لا ينسجم مع المصلحة التأمينية للمشاركين.

العلاقة بين قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل

يؤكد الاتحاد أن أي تعديل في قانون الضمان الاجتماعي يجب أن يُدرس في ضوء علاقته المباشرة بالتشريعات العمالية النافذة، وفي مقدمتها قانون العمل بإلغاء المادة 23 من قانون العمل و تجويد المادة 31 من القانون و إعادة النظر بالمادة 100 من نظام الموارد البشرية للحكومة . فثمة ترابط عضوي بين الحماية التأمينية والأمن الوظيفي، وأي اختلال في أحدهما ينعكس مباشرة على الآخر. وفي هذا السياق يرى الاتحاد أن بعض المواد الواردة في قانون العمل، ولا سيما تلك التي تسهل إنهاء الخدمات أو لا توفر ضمانات كافية لاستقرار العامل في عمله، تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التوسع في الإحالة إلى التقاعد المبكر، وتضع ضغطاً إضافياً على منظومة الضمان الاجتماعي. وعليه، فإن الاتحاد يدعو لجنة العمل النيابية إلى تناول مشروع القانون المعدل ضمن رؤية تشريعية تكاملية، تراعي ضرورة الانسجام بين قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل و نظام الموارد البشرية بالحكومة ، بما يعزز الحماية الاجتماعية ويحد من التشوهات القائمة في سوق العمل.

توصيات الاتحاد إلى لجنة العمل النيابية

استناداً إلى ما تقدم، يوصي الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بما يلي:

1. عدم إقرار النص الخاص بتخفيض راتب التقاعد المبكر بنسبة 2% عن كل ستة أشهر تسبق السن القانونية، والإبقاء على النص الحالي في القانون.

2. النص صراحة على حماية الحقوق المكتسبة للمشاركين الحاليين، واعتماد تدرج تشريعي عادل لأي تعديلات جوهرية تمس شروط الاستحقاق.

3. إعادة النظر في المقاربة العامة للإصلاح بحيث لا تقتصر على تشديد شروط التقاعد، بل تشمل توسيع الشمول التأميني، ومكافحة التهرب التأميني، وتحصيل المديونيات وتعزيز الحوكمة

4. إقرار مساهمة حكومية مباشرة في دعم استدامة نظام الضمان الاجتماعي، من خلال تخصيص نسبة 2% من إيرادات الضريبة العامة على المبيعات لصالح المؤسسة بالإضافة إلى إقرار زيادة 10 قروش على عتبة السجائر و دعم صندوق الضمان بها .

5. تعزيز الانسجام بين قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل، ومعالجة النصوص التي تؤدي إلى الدفع غير المباشر أو المباشر للعمال نحو التقاعد المبكر.

6. اعتماد سياسات عملية لتوسيع الشمول التأميني للعاملين في الاقتصاد غير المنظم وأنماط العمل الجديدة، عبر أدوات اشتراك مرنة ومدعومة.

7. تطوير أدوات الرقابة والامتثال بما يضمن الحد من التهرب التأميني وتحقيق عدالة المنافسة بين المنشآت وحماية حقوق العاملين.

8. الإبقاء على تمثيل الاتحاد العام في عضوية مجلس الإدارة كما هي في القانون الحالي (4 ممثلين، علماً بأن هذا التمثيل منذ نشأة الضمان الاجتماعي ويشكل العمال ما نسبته 60% من المشاركين الفعاليين.

9. تعديل شروط التقاعد المبكر حيث تصبح عدد الاشتراكات للذكر 300 اشتراك وبعمر 55 عام وللأنثى 240 اشتراك وبعمر 50 عاماً.

10. الإبقاء على شروط التقاعد الشيوخوخة (الوجوبي) كما هي بالنسبة للسن وعدد الاشتراكات.

11. الإبقاء على المادة (8) من قانون الضمان الاجتماعي دون تعديل.

12. تعديل النص المقترح برفع رواتب متقاعدي الضمان ورواتب الاعتلال من 200 دينار إلى 290 دينار كحد أدنى.

13. تعديل الفقرة (5) من المادة (9) من مسودة التعديلات بحيث تصبح ستة خبراء من ذوي الاختصاص يسميهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الإدارة، على أن تمثل المرأة ومتقاعدي الضمان الاجتماعي من ضمن الخبراء الستة.

14. تعديل الفقرة (5) من المادة (13) لتصبح بالتنسيق مع المحافظ.

15. تعديل الفقرة (4) من المادة (14) من مسودة التعديلات بحيث تصبح خمسة من خارج المؤسسة من ذوي الاختصاص يعينهم المجلس بالتنسيق مع المحافظ.

16. الإبقاء على صندوق التعطل عن العمل كما هو و عدم المساس به .

إن الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وهو يضع هذه المذكرة أمام لجنّتك الموقرة، يؤكد أن مقارنته لمشروع القانون المعدل تنطلق من الحرص على ديمومة مؤسسة الضمان الاجتماعي وتعزيز دورها الوطني، ولكن ضمن إطار يضمن في الوقت ذاته صون الحقوق التأمينية للعاملين وعدم الإضرار بمستوى الحماية الاجتماعية التي كفلها القانون. فالإصلاح المطلوب هو إصلاح متكامل، يوازن بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية، ويعالج جذور الاختلالات بدلاً من الاكتفاء بنقل أعبائها إلى المؤمن عليهم. ومن هنا، فإن الاتحاد يأمل من لجنّتك الموقرة التفضل بإعادة النظر في النصوص محل الاعتراض، ولا سيما ما يتعلق بتخفيض راتب التقاعد المبكر، وبما يفضي إلى صياغة تشريعية أكثر اتزاناً وعدالة و انسجاماً مع الوظيفة الاجتماعية لقانون الضمان الاجتماعي.

يتقدم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد



بالتهنئة إلى صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبدالله
بأسمى آيات التهنئة والتبريك

بمناسبة عيد الاستقلال الثمانين

متمنين لكم دوام الصحة والعافية
وأن يعيده على جلالته والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء

تتقدم شركة مناجم الفوسفات الأردنية



شركة مناجم الفوسفات الأردنية
المساهمة العامة المحدودة



بالتهنئة إلى صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبدالله
بأسمى آيات التهنئة والتبريك

بمناسبة عيد الاستقلال الثمانين

متمنين لكم دوام الصحة والعافية
وأن يعيده على جلالته والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء

تتقدم شركة البوتاس العربية



بالتهنئة إلى صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين
وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبدالله
بأسمى آيات التهنئة والتبريك

بمناسبة عيد الاستقلال الثمانين

متمنين لكم دوام الصحة والعافية
وأن يعيده على جلالته والشعب الأردني باليمن والبركات والرخاء





تنفيذ شركة ليب ميديا: 07 9524 5752